الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الذاكرة لعام ١٩٧٠

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الثاني عشر ـ العقد الاستثنائي الاول
الجلسة الثالثة
المنعقدة في السادة السادسة من بعد ظهر الخميس الواقع في الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٠

المواضيع المبحوثة:

١ ـ تلاوة ملخص الاوراق الواردة

٢ ـ بحث وتصديق مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ١٣٥٠٦ بإجازة جباية الواردات وصرف النفقات عن شهر شباط على أساس القاعدة الاثني عشرية.

٣ ـ درس مشروع القانون االمعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ١٣٥٥٦ بإجازة دفع ثمن المحاصيل الزراعية المستوردة من الخارج على آجال طويلة وإحالته إلى لجنتي المالية والاشغال العامة

٤ ـ درس مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ١٣٥٣٢ بتحديد مفعول، قانون ١٧ ايلول سنة ١٩٥٦ والاجازة للحكومة بتوزيع أرصدة اعتماداته الفائقة عن حاجات بعض المشاريع وإحالته أيضاً إلى لجنتي المالية والاشغال العامة

٥ ـ بحث وتصديق مشروع القانون المعجل الوارد بالمرسوم رقم ١١٦٩٠ بتنظيم عمل الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الاول ١٩٧٠ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثاني والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٧٠، برئاسة دولة الرئيس صبري حمادة.

تغيب السادة: جان عزيز، كامل الاسعد، بهيج تقي الدين، بشير الاعور، خليل الخوري، ريمون إده، عزيز عون، بشير العثمان، باخوس حكيم، فؤاد البرط، قبلان عيسى الخوري، محمد فتفت، حسن زهمول الميس، سليم الداود، وناظم القادري.

واعتذر السادة: يوسف سالم، فضل الله تلحوق، سليم لحود، سالم كباره، عبدو صعب، حاتم الحسيني، الامير مجيد ارسلان، كمال جنبلاط، فؤاد غصن، عثمان الدنا.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس الوزراء الاستاذ رشيد كرامي، وأصحاب المعالي الوزراء السادة حبيب مطران،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

رفيق شاهين، خاتشيك بابكيان، جوزف أبو خاطر، بيار الجميل، عبد اللطيف الزين، أنور الخطيب، نسيم مجدلاني، سليمان فرنجية، موريس الجميل وعادل عسيران.

الرئيس : افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

الغائبون ـ تتلى أسماؤهم

ـ تليت

الرئيس : المعتذرون ـ تتلى أسماؤهم

ـ تليت.

الرئيس : تتلى خلاصة الاوراق الواردة

فتليت الاوراق الواردة التالية:

١ ـ عريضة من أهالي قرية طلوسة قضاء مرجعيون يطلبون فيها مساعدة السلطة.

٢ ـ برقيات وعرائض تطالب بإنصاف المعلم.

٣ ـ برقيات عديدة من أهالي الجنوب والبقاع تطالب الحكومة بزيادة ميزانية المشروع الاخضر والابقاء على الاجراء المياومين فيه.

٤ ـ برقيات من أهالي الجنوب يطلبون مساعدة الحكومة من الظلم الذي يلاقونه من شركة الريجي.

٥ ـ برقية من رئيس رابطة طلاب الحقوق يطلب تعديل المادة ١١ وحذف المادة ١٢ من قانون تنظيم مهنة المحاماة.

٦ ـ برقية وعريضة من المتقاعدين يطالبون بإنصافهم بموضوع ٣،٨٥ بالمئة وزيادة الـ٤ بالمئة.

٧ ـ عريضة من المراقبين في تنفيذ المشاريع الانمائية في منطلقة بعلبك الهرمل يحتجون فيها على توقيفهم عن العمل.

٨ ـ برقية من جمعية مستوردي السيارات يحتجون على محاولة رفع رسوم السيارات.

٩ ـ برقية من أهالي النبطية يعترضون على رفع رسوم المياه من قبل مصلحة مياه نبع الطاسة.

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور يعقوب الصراف.

يعقوب الصراف : دولة الرئيس، إن المشروع الاخضر، هو من المشاريع الاكثر فائدة للبلاد، وأصبح استطلاع الاراضي هو الشغل الشاغل للمناطق التي غرمتها نعمة هذا المشروع. لذلك أتقدم من الحكومة الكريمة راجياً إذا أمكن إبقاء اعتمادات المشروع الاخضر كما كانت، إذا لم يكن باستطاعتها زيادتها.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس : حضرات الزملاء المحترمين.

بما أن الجلسة مخصصة لمناقشة الموازنة بصورة عامة، هل ترون مناسباً أن ننتقل فوراً إلى جدول الاعمال ونبقي الاوراق الواردة إلى آخر الجلسة.

من يوافق على تأخير البحث بالاوراق الواردة إلى آخر الجلسة يرفع يده

أكثرية

الرئيس : أرجىء البحث في الاوراق الواردة إلى آخر الجلسة.

حضرات الزملاء المحترمين.

أستشيركم بثلاث قضايا، وهي مشاريع قوانين معجلة مكررة واردة إلى هذا المجلس هل ترون أن ننظر بها الآن؟. أم ننتقل بالبحث إلى الموازنة بصورة عامة؟

والكلمة لمعالي وزير التربية الاستاذ جوزف أبو خاطر.

جوزف أبو خاطر : دولة الرئيس، أرجو أن يتفضل المجلس الكريم وينظر في جلسة الليلة بقانون التفرغ لاساتذة الجامعة اللبنانية.

تصفيق من الحضور.

الرئيس : أرجو الحضور، وأقول لهم بأن التصفيق ممنوع.

وزير التربية : إذا أذنت دولة الرئيس فإنني أستسمحك عنهم عذراً فقد طال أمر هذا الاضراب وطالت المناقشات بشأنه. فإذا سمحت الرئاسة الكريمة، فأنا أرجو أن يقدم مشروع قانون التفرغ على أي مشروع آخر، إذا سمحتم في هذه الليلة الحاضرة.

الرئيس : حضرات الزملاء المحترمين.

أظن السرور الذي تكلل بالتصفيق من الحضور الموجودين في هذه الجلسة، هو بعد انتظار طويل، وبما أنهم شبان المستقبل ولا يقدمون على عمل بنية سيئة. لذلك أرجو من المجلس، بأن ينظر بمشروع القانون المتعلق بالتفرغ، ولكننا نبدأ بالمشاريع المعجلة المكررة أولاً.

نتنقل الآن للمناقشة في موازنة ١٩٧٠ بصورة عامة، والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر رئيس لجنة المالية والموازنة لتلاوة تقريره على الموازنة عام ١٩٧٠.

جوزف شادر : دولة الرئيس، زملائي المحترمين

لقد اتفقت مع زميلي الكريم الاستاذ سعيد فواز، مقرر اللجنة على أن نتولى معاً مهمة تقديم مشروع الموازنة لهذا العام مجزئين العمل إلى قسمين:

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ـ الاول يتعلق ـ بنفقات الدولة العادية وهو موضوع واسع ازدادت أهميته نظراً لبلوغ هذه النفقات حدها الاقصى . . .

والقسم الثاني ـ يتناول النفقات غير العادية بما فيه المشاريع الانشائية والاعتمادات المدورة ويتطرق إلى الدين العام اللبناني، أي إلى القروض وسندات الخزينة، ومقابل كل ذل إلى واردات الخزينة ووجوب زيادتها بشتى الوسائل، بما فيه معالجة الداء الناتج من قلة توظيف الاموال في المشاريع الانمائية الامر الذي يؤثر على مالية الدولة، في الحاضر والمستقبل.

أولاً: المشاريع الانشائية.

لقد جمعت القوانين ـ البرامج في الجدول المرفق بهذا التقرير ومنه يتبين أن الاعتمادات الاصلية المقررة تبلغ ما يقارب الـ٧٣٥ مليون ليرة لحظ منها حوالي ٢٦٠ مليون ليرة لغاية مسنة ١٩٦٩ وأكثر من مائة مليون ليرة في مشروع موازنة ١٩٧٠ أما الباقي وقدره ٣٧٠ مليون ليرة تقريباً فيجب رصده في موازنات السنين اللاحقة.

وبمناسبة البحث في المشاريع الانشائية لا بد من التوقف عند نقطة هامة تتعلق بكلفة تلك المشاريع، المنفذة في الوزارات وفي المجالس والمصالح المستقلة.

إن كلفة كل مشروع تتألف من أربعة عناصر:

١ ـ النفقات الادارية

٢ ـ نفقات الدروس

٣ ـ نفقات تنفيذ المشروع

٤ ـ نفقات مراقبة التنفيذ

وإذا دققنا في هذه العناصر ـ ناهيك عن نوعية وجودة العمل المنفذ ـ نرى أن كلفة المشاريع الانشائية هي باهظة إلى درجة لا يمكن السكوت عنها.

مثال ذلك أن نفقات الدروس والمراقبة لبعض المشاريع التي يقوم بتنفيذها مجلس المشاريع الانشائية لا تقل عن ١٦ بالمئة من كلفة المشروع يضاف إليها ٦ بالمئة تقريباً لقاء النفقات الادارية.

وقد تبلغ تلك النسبة أحياناً ٢٥ بالمئة من كلفة التنفيذ وهذا أمر غير مقبول على الاطلاق.

ثانياً: الاعتمادات المدورة

من المعلوم أن اعتمادات المشاريع تدور من سنة إلى سنة لعدم استعمالها في نهاية كل عام. إلا أن الادارة استعملت قسماً كبيراً منها خلال العام المنصرم لعدم وجود اعتمادات كافية في موازنة تلك السنة وقد بقي منها ما يقارب الاربعين مليون ليرة بين معقود وغير معقود والمعقود هو في طريق التنفيذ. أما غير المعقود «ويبلغ ١٦

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

مليون ليرة تقريباً في وزارة الاشغال العامة والنقل» فقد كلفت لجنة المال الزميلين الكريمين منير أبو فاضل، وبهيج القدور جمع تلك الاعتمادات في كل محافظة على حدة، بغية تغيير وجهة استعمالها بقانون خاص بحيث تتمكن الادارة من تنفيذها اعتباراً من هذه السنة وقد فكر نواب الكتائب في تقديم اقتراح على الحكومة وعلى زملائهم بتخصيص هذه الاعتمادات إلى مشروع إعادة تزفيت جميع طرق لبنان، من دولية ورئيسية وثانوية ومحلية خلال الصيف المقبل بواسطة عدة شركات فنصل إلى الخريف القادم وجميع طرقاتنا مزفتة بالايديالیت.

أما كلفة هذا المشروع فتبلغ حسب تقدير الادارة ٥٠ مليون ليرة تسدد بظرف خمس سنوات.

ثالثاً: النفقات غير العادية الاخرى

هناك نفقات غير عادية في غاية الاهمية قد طرحت أو ستطرح على هذا المجلس في القريب العاجل وهي التالية:

- مشروع خدمة العلم وكلفته ٥٠ مليون ليرة تقريباً سنوياً.
- مشروع الـ٦٠ مليون ليرة تنفق خلال خمس سنوات لتعزيز قوة الجيش الدفاعية وهو يقضي برفع سعر صحيفة البنزين ٧٥ قرشاً لتغطية هذه النفقة.
- المشاريع الصحية والاقتصادية لقرى الحدود وقد قدرها مجلس الوزراء بعشرة ملايين ليرة.
- التدابير الدفاعية المحلية للقرى المذكورة «١٠ ملايين ليرة أيضاً».
- مشروع الانصار (١٠ ملايين ليرة).

وإذا أضفنا هذه المبالغ إلى الاعتمادات، المرصدة لوزارة الدفاع الوطني في الجزئين الثاني والثالث من موازنة هذا العام «٧٠ مليون ليرة» نصل إلى ١٦٥ مليون ليرة فضلاً عن المبالغ الطائلة التي سنضطر إلى دفعها لا سمح الله، في حال نزوح أخواننا في الجنوب. وهناك أيضاً الخسارة التي ستتكبدها على أثر عملية تنقية القطاع المصري وهي مقدرة بحوالي ٣٠ مليون ليرة، على أن تتضاءل أو تتضاعف حسب انفراج الحالة العامة أو تأزمها.

وهنالك أخيراً ما يجب دفعه مساهمة من الدولة في رأسمال بنك الانماء المنوي إنشاؤه منذ عدة سنوات.

ولن أذكر المشاريع الانشائية الضخمة كمشروع الاوتوسترادات ومشروع الحوض الرابع في مرفأ بيروت وجميعها يحتاج إلى طرق تمويل خاصة.

رابعاً: الدين العام اللبناني.

لقد صار من واجبنا التكلم عن الدين العام اللبناني، الذي لم يعترف إليه لبنان إلا منذ سنتين فقط.

ولكي يكون الجميع على بينة من الامر رأيت أن أحد مقدار هذا الدين لنهاية سنة ١٩٦٩.

الدين الناتج من سندات الخزينة؟

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

أ ـ السندات القديمة الناجمة عن تخفيض قيمة الفرنك والاسترليني في عام ١٩٤٨ و١٩٤٩ وعن الخسارة الناتجة من تحويل الليرات السورية إلى ليرات لبنانية سنة ١٩٤٨

أنشأت الحكومة هذه السندات لمدة ٣٣ سنة ولم يبقى منها سوى ٢٩ مليون ليرة تستهلك سنوياً أصلاً وفائدة بقيد الاعتماد اللازم في الموازنة العامة ص٢٨٣، البند ٩ فقرة ٣: ٢٢٢٩٠٠٠ ليرة لسنة ١٩٧٠

ب ـ السندات الحديثة الصادرة على ثلاث دفعات بقيمة ٤٠ مليون و٨٠ مليون ليرة:

فيكون المجموع: ١٥٥ مليون ليرة دفع منها١٠ ملايين في نهاية سنة ١٩٦٨ و٢٦ مليون ليرة خلال سنة ١٩٦٩ فبقي منها ١١٩ مليون ليرة تستحق في التواريخ التالية:

١٢ مليون ليرة في ٣٠ حزيران ١٩٧٠

١٥ مليون ليرة في ٣١ كانون الاول ١٩٧٠

٣٠ مليون ليرة في أول آذار ١٩٧٠

١٢ مليون ليرة في ٣٠ حزيران ١٩٧١

٢٥ مليون ليرة في أول آذار ١٩٧١

٢٥ مليون ليرة في أول آذار ١٩٧٢

١١٩ مليون، عدا الفائدة المرصدة سنوياً في الموازنة العامة (ص٢٨٣، البند ٩، فقرة ٤: ٤٦٢٧٧٠٠ ليرة عن العام الجاري)

القرض الكويتي، بقيمة ٥ ملايين دينار عدا الفائدة وهو يستحق أصلاً وفائدة من ١٩٧٢ إلى ١٩٨٢، على الوجه التالي:

سنة ١٩٧٢: ٢٧٦٦٤٠٠ ليرة

سنة ١٩٧٣: ٤٦٩٢١٧٥٦٣ ليرة

سنة ١٩٧٤: ٤٨٦٨٥٥١٢٩ ليرة

سنة ١٩٧٥: ٤٠٥٥٩٢٦٩٥ ليرة

سنة ١٩٧٦: ٥٢٢١٣٠٢٦١ ليرة

سنة ١٩٧٧: ٥٣٩٧٦٧٨٢٧ ليرة

سنة ١٩٧٨: ٥٥٧٤٠٠٣٩٣ ليرة

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سنة ١٩٧٩ : ٥٧٥٠٤٢٩٥٩ ليرة

سنة ١٩٨٠ : ٥٩٢٦٨٠٥٢٥ ليرة

سنة ١٩٨١ : ٦١٠٣١٨٠٩١ ليرة

سنة ١٩٨٢ ٢٤٤٩١٥٦٥٩ ليرة

السندات الموقعة تنفيذاً لمشروع الـ٢٠٠ مليون ليرة «تأمين بعض التجهيزات الاساسية للبلاد».

لقد دفعت الخزينة لغاية ١٩٦٩ مبلغ ١٢٨٦٦١٥ ليرة لمشاريع مختلفة نفذت بواسطة مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية ومبلغ ٤٤٩،٥٤٥ فرنك فرنسي لمشروع الكابل البحري فضلاً عن مبلغ ٥٧١٨٧٧ ليرة لبنانية دفع لمجلس المشاريع الكبرى لمدينة بيروت.

وفيما خلا المبالغ التي ستستحق لمدينة بيروت ما بين ١٩٧٠ و١٩٧٣ ومجموعها ٥٣٨٧٥٤٠ ليرة، فإن الاستحقاقات المقبلة اعتباراً من ١٩٧٠ هي التالية:

١ ـ لمشاريع إنشائية مختلفة

سنة ١٩٧٠ : ٥٣٨٣٤٠٦ ل.

سنة ١٩٧١ : ٥٢٧٣٢٨٣ ل.

سنة ١٩٧٢ : ٤٠٣٩١١٣ ل.

سنة ١٩٧٣ : ٣٢٠٣٩٦٥ ل.

سنة ١٩٧٤ : ٢٣٠٦٠٨١ ل.

سنة ١٩٧٥ : ٥٠١٨٥٣ ل.

المجموع : ٢٠٧٠٧٨٠١ ل.

٢ ـ الكابل البحري

مبلغ ٥٤٥٤٣٨ فرنكاً فرنسياً سنوياً من ١٩٧٠ إلى ١٩٨٣ ويسدد هذا القرض من واردات «شركة تنمية الاتصالات في لبنان» شركة مساهمة مختلطة نصف أسهمها للبنان والنصف الآخر لدولة فرنسا. وقد استفاد لبنان من تخفيض سعر الفرنك الاخير طالما أن السندات محررة بالفرنكات الفرنسية.

٣ ـ لاستملاكات مطار بيروت الدولي

سنة ١٩٧٠ : ٢٥٠٠٠٠٠ ل.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سنة ١٩٧١ : ٢٦٠٠٠٠٠ ل.

سنة ١٩٧٢ : ٢٦٠٠٠٠٠ ل.

سنة ١٩٧٣ : ٢٦٠٠٠٠٠ ل.

سنة ١٩٧٤ : ٢٦٠٠٠٠٠ ل.

سنة ١٩٧٥ : ١٠٠٠٠٠ ل.

المجموع : ١٣٠٠٠٠٠٠ ل.

٤ ـ لمحطة الاقمار الاصطناعية مبلغ ٣٨٢٧٠٤ دولارات سنوياً من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٧ والمجموع ٣٠٦١٦٣٢ دولار اميركي.

٥ ـ للمركز الالكتروني لفرز البريد

لم تصدر السندات حتى تاريخه بالرغم من وجود استحقاقات خلال سنة ١٩٧٠ ولغاية سنة ١٩٧٥ مجموعها ٣٠٣١٧٠٠ دوتش مارك، وقد خسر لبنان من جراء رفع سعر المارك الاخير «أصبح ٨٩ ق. تقريباً».

هذا هو مجموع الدين العام اللبناني لغاية ٣١/ ١٢/ ١٩٦٩

والجدير بالذكر أن الخزينة لم تستعمل كل ما قبضته من قيمة سندات الخزينة فبقي لديها ما يكفي لتسديد استحقاقات سنة ١٩٧٠ المبينة أعلاه «ومجموعها ٥٧ مليون ليرة» أما قانون موازنة ١٩٧٠ فإنه يلحظ في المادة ١١ ما يلي:

لا يجوز أن يتعدى مجموع السندات على الخزينة في أي وقت مبلغ ١٧٥ مليون ليرة لبنانية.

وقد صرح مدير عام المالية في اللجنة بان الخزينة لن تصل هذه السنة إلى هذا الحد الاقصى، عند إصدارها سندات لتمويل الجزء الثالث من الموازنة كما صرح بأنه لن يلجأ إلى تمويل المشاريع بواسطة ملتزمي الاشغال بعد أن تبين أن هذه الطريقة تكلف الخزينة أكثر من طريقة الاستقراض ودفع قيمة الاشغال من قبل الخزينة مباشرة.

خامساً: زيادة واردات الخزينة

تجاه هذا لسيل المخيف من النفقات المقررة والمرتقبة، لا بد من التفكير جدياً، وجدياً جداً باتباع سياسة ترمي إلى زيادة واردات الخزينة بشتى الوسائل المقبولة.

إن التدابير الاول الذي يتبادر إلى الذهن هو تعديل النظام الضريبي المعمول به حالياً والذي شبهناه مراراً بالثوب المرقع. وقد بينا في تقارير سابقة المبادىء والاسس الواجب اعتمادها لهذا الاصلاح الجذري. إلا أن

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الذين يعقدون الامال الكبيرة على النظام العيد من جهة حصيلته يخطئون لأن وضع لبنان الحالي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، لا يسمح باعتماد نظام ضريبي ثقيل الوطأة على كاهل المكلف، طالما أن هذا البلد لا يزال في طور النمو، فلا يجوز تحميله أكثر من طاقته المحدودة، وإذا فعلنا حصدنا آجلاً أم آجلاً عكس الغاية المرجوة.

إن هذا القول يثبته العلم المالي الحديث ولا جدل حوله بين جميع علماء المال يمينيين كانوا أم يساريين.

ولن تكون الحصيلة مرتفعة لأننا متفقون جميعاً على أن يكون النظام أكثر عدالة من النظام الحالي ومن المعروف أن العدالة الضريبية تحفظ الحصيلة.

إلا أنني للمرة العاشرة سأشدد على ناحية هامة من هذا الموضوع وهي ناحية التلاعب بالضرائب والرسوم القائمة على قدم وساق، فالمطلوب من المسؤولين في وزارة المالية أن، يعيروا هذا الامر اهتمامهم الاول، وقد تساعدهم على ذلك النصوص التي صدقها المجلس مؤخراً في قانون زيادة الرواتب. واعتقادي أن أفضل

وسيلة لتخفيف وطأة هذا الداء هي اللجوء إلى فرض العقوبات الشديدة على المخالفين وشركائهم في الادارة وخارجها.

أما الوسائل التي تؤمن زيادة أكيدة في واردات الخزينة فقد ذكرتها مطولاً في تقريري السابق على مشروع موازنة العام الماضي وإني أعيد تعدادها هنا مكتفياً بإعطاء بعض التفاصيل عن وسيلتين فقط:

١ ـ تحصيل بعض سلفات الخزينة وهو، لن يعطي مبالغ هامة.

٢ ـ تحصيل الشرفية من أصحاب العقارات الذين يستفيدون من تنفيذ أشغال عامة وقد أهملت الادارة والحكومات هذا المورد.

٣ ـ زيادة عائدات شركات البترول، ولا سيما شركة مدريكو وهي مدينة للخزينة بضريبة الدخل منذ سنة ١٩٥٦ أو بالمبلغ الذي يتم الاتفاق عليه مقابل هذه الضريبة.

٤ ـ زيادة حصيلة الضرائب التالية عن طريق مكافحة التلاعب والغش الحاصلين في تحقيقها أو جبايتها:

ـ ضريبة الدخل

ـ ضريبة الاملاك المبنية

ـ ضريبة الارث

ـ ضريبة الجمرك

ـ رسم الفراغ في الدوائر العقارية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ـ رسم الطوابع، الخ . . .

ولن أنسى تهريب الدخان الذي ازداد في الآونة الاخيرة في جميع المناطق ولا سيما في طرابلس.

أما التدبيران الاخيران اللذان سأعطي عنهما بعض الشروح فيهما تحصيل بقايا الضرائب وبيع بعض أملاك الدولة الخاصة.

أولاً: تحصيل بقايا الضرائب

ان الارقام التالية هي بليغة بحد ذاتها:

السنة	مجموع البقايا	المحصل منها
١٩٦٥	٧٠١٧٣٩١٧	١٣٧٩٤٧٣٥
١٩٦٦	٩٠٢٧٧٩٠٥	١٤٦٠٢٤٩٦
١٩٦٧	١٠٤٨٨٧٢٨١	٢٠٥٠٩٦٨١
١٩٦٨	١٣٥٤٣٥٢٤٣	١٨٨٦٠٤٩٩

مع العلم بأنه بعد حرب حزيران سنة ١٩٦٧ قضت القوانين بإعفاء كل مكلف يسدد البقايا المتوجبة عليه قبل أول كانون الثاني سنة ١٩٦٨ ثم قبل أول آب سنة ١٩٦٨ من غرامات التأخير البالغة عشرة بالمئة سنوياً.

وقد حرصنا على إدخال نص مماثل في مشروع قانون موازنة هذا العام لمصلحة المكلف الذي يسدد ما عليه من بقايا مدورة لعام ١٩٨٦ قبل أول آب سنة ١٩٧٠

وأمنا وطيد بأن زيادة عدد الجباة المقررة في قانون زيادة الرواتب الاخير سيساعد دوائر التحصيل على القيام بواجبها على وجه أفضل.

وفي نظري هناك تدبير أجدى هو الرجوع إلى القانون السابق فيما يتعلق بعائدات الجباة التي خفضت مؤخراً بغية التوفير فكانت النتيجة غير مشجعة.

ويجدر القول هنا بأن القسم الاكبر من البقايا المبينة أعلاه هو غير قابل التحصيل لأسباب عديدة أهمها أن حالة الانكماش التي تعيشها البلاد لا تسمح بأن تشد الادارة الخناق على المكلفين ومع ذلك أرى أنه بإمكان الدوائر أن تحصل خمسة عشرة مليون ليرة أكثر من السابق، أي ما يقارب الثلاثين مليون ليرة في بحر هذا العام.

ثانياً: بيع بعض املاك الدولة الخاصة

لقد ورد في تقريري للعام المنصرم «ص ٧ و٨» ما حرفيته:

يوجد لدى الدولة برسم البيع:

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

- أراض وأبنية كائنة في عدة أحياء من بيروت «الرمل والمرفأ والصنائع رأس بيروت وبئر حسن. . .» منها الاراضي التي ربحناها مؤخراً على البحر على أثر إنشاء الحوض، الثالث وسجن الرمل الذي سيخلى قريباً عند أشغال السجن الحديث في رومية.
- أراض زراعية كائنة في المحافظات وقد أوشكت أن تذوب من جراء الاعتداءات المتتالية عليها من أصحاب الاملاك المجاورة.
- الاملاك البحرية البالغة مساحتها ٦٤٣ ألف متراً مربعاً وقد استولى عليها الملاكون المجاورون وغرسوها أشجاراً مثمرة منذ خمس عشرة سنة وأكثر فالواجب يقضي بتسوية هذا الوضع الشاذ ببيع هذه المساحات من هؤلاء الملاكين.
- وهناك الاراضي الثمينة الممتدة من بيروت إلى المعاملتين والتي كانت تشغلها شركة الترامواي اللبناني التي انتهى امتيازها فأصبحت هذه الاراضي ملكاً للدولة إنما احتلها الملاكون المجاورون دون وازع ولا رقيب.
- وهناك أيضاً أراضي رأس العين قرب مدينة صور وقد أفرزت إلى قطع عديدة توطئة لبيعها ولم يبع منها لغاية اليوم إلا القليل القليل.
- أما قصر العدل القديم والسراي الكبير التابعة لها، البالغة مساحتها ٢٩ ألف متر مربع فبالامكان الاستفادة من ثمن نصف هذه المساحة المقدر بخمسين مليون ليرة على الاقل وتخصيص النصف الثاني لاعمال تجميلية ولتوسيع الشوارع المحيطة بها من الجهات الشمالية والشرقية والجنوبي ـ وبمناسبة الكلام عن أملاك الدولة لا بد من أروي لكم حكاية قانون ١٤ آب سنة ١٩٥٤
- في ذلك التاريخ طلبت الحكومة من المجلس إصدار هذا القانون وهو ينص على إحداث صندوق مستقل يمول بأثمان ما يباع من أملاك الدولة الخاصة لانشاء أبنية وثكنات خارج بيروت على أن يصير إخلاء الابنية الحكومية والثكنات الموجودة في بيروت وبيعها بأثمان مرتفعة. والنواب الذين سارعوا للتصديق على هذا القانون، أملاً بالربح الذي ستجنيه الخزينة من جراء هذه العملية يلاحظون اليوم بعد ١٤ سنة من تطبيق القانون ـ بأن الخزينة سلفت للصندوق المذكور أكثر من ٣٠ مليون ليرة دون أن يدخل عليه قرش واحد. . . في حين أننا نلجأ إلى القروض ودفع الفوائد لتمويل بعض مشاريعنا. فتأملوا بهذا التصرف.

هذا ما قرأته قبل عام وأعيده حرفياً اليوم ومع إقراري بأن الظرف الحاضر لا يناسب بيع الاملاك فإني أطلب من دولة رئيس مجلس الوزراء وزير المال، أن يعطي التعليمات التمهيدية اللازمة «من فرز وضم وخلافه» لتكون الادارة جاهزة لآجراء البيع عندما تسمح الظروف بذلك.

والخبر السار اخيراً، فيما يتعلق بزيادة واردات الخزينة هو انتهاء مفعول شركة "رادية اوريان" في أواخر سنة ١٩٧٢ وعنها تعود منشآت وواردات هذه الشركة إلى الدولة مما يدخل إلى الخزينة، هذه الواردات بما يقارب الثلاثين مليون ليرة في السنة.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

سادساً: معالجة الداء الناتج من قلة توظيف الاموال.

بالاضافة إلى موضوع الامن والاستقرار والطمأنينة التي بدونها لا يتحقق أي ازدهار، علينا أن نعالج موضوع تضاؤل توظيف الاموال في لبنان في الآونة الاخيرة، الامر الذي سنحصد نتائجه السيئة قريباً إذا لم نتداركه بسرعة.

بالرغم من عدم وجود سوق مالي في بيروت كانت التوظيفات تحصل في مختلف المشاريع الانمائية وتعطي ثمارها الطيبة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن الحوادث التي حلت بالبلاد منذ قضية بنك انترا وحرب حزيران ١٩٦٧ قد أثرت كثيراً على هذه الحركة. يضاف إلى ذلك إرسال الرساميل إلى الخارج للاستفادة من ارتفاع معدل الفائدة ارتفاعاً جنونياً لأدى كل ذلك إلى حالة الانكماش التي نعانيها وإلى قلة السيولة بين الايدي وبالتالي إلى انخفاض مقدار الاموال الموظفة في مختلف المشاريع الصناعية والزراعية والسياحية وفي قطاع البناء بنوع خاص.

فقبل أن يستفحل الامر وتقع البلاد والخزينة في أزمة حادة، على الحكومة والمجلس أن يتخذا التدابير اللازمة لمعالجة الوضع وذلك بعدة وسائل وطرق أذكر منها:

- إنشاء بنك الانماء الوطني
- تشجيع تأسيس المؤسسات الخاصة التي تمنح سلفات لآجال طويلة ومتوسطة
- تمديد مفعول قانون الاعفاء من ضريبة الاملاك المبنية الذي ينتهي مفعوله في ٣٠ حزيران القادم، الخ...

دولة الرئيس: زملائي الكرام

لقد أطلت عليكم كلاماً قيل أحسن منه في الماضي ولم يعط أية ثمرة لأنه بقي مجرد كلام.

إلا أنني آمل بأن يكون لتقريري هذا وللتقرير الذي سيتلوه عليكم حضرة مقرر اللجنة حظ أفضل نظراً للوعد الذي قطعه لنا سعادة مدير عام المالية وقد اختبرنا مؤهلاته ونشاطه في المهام الشاقة التي يقوم بها في هذا الظرف العصيب بأن يدرس مقترحاتنا وملاحظات الزملاء بكل دقة بأن يسعى بكل قواه لتطبيق ما يمكن تطبيقه دون تعديل في النصوص القانونية ولطلب تعديل ما يجب تعديله من نصوص تشريعية ونظامية،،، فضلاً عن النظام الضريبي الجديد الذي وعدنا به، متفقاً في كل ذلك مع دولة رئيس مجلس الوزراء وزير المال. وعلى هذا الاساس أترك هذا المنبر وأملي وطيد بأننا سنتغلب على الصعاب بإذن الله، كما تعودنا أن نفعل في الماضي القريب والبعيد.

بيروت في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٧٠

رئيس لجنة المال والموازنة: جوزف شادر

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

وبعد ان تلا رئيس لجنة المال والموازنة تقريره على موازنة ١٩٧٠ اعطيت الكلمة لحضرة مقرر اللجنة الاستاذ سعيد فواز الذي كان قد تقدم بتقريره، فصرف النظر عن تلاوته وضم الى هذا المحضر بدون تلاوة.

الرئيس : يتلى ملخص محضر الجلسة

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الاول ١٩٧٠ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٠ برئاسة دولة الرئيس صبري حمادة.

تغيب السادة: جان عزيز، كامل الاسعد بهيج تقي الدين، بشير الاعور، خليل الخوري، ريمون إده، عزيز عون، بشير العثمان، باخوس حكيم، فؤاد البرط، قبلان عيسى الخوري، محمد فتفت، حسن زهمول الميس، سليم الداود، وناظم القادري.

واعتذر السادة: يوسف سالم، فضل الله تلحوق، سليم لحود، سالم كباره، عبدو صعب، حاتم الحسيني، الامير مجيد ارسلان كمال جنبلاط، فؤاد غصن، عثمان الدنا.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ رشيد كرامي وأصحاب المعالي الوزراء السادة: حبيب مطران، رفيق شاهين، خاتشيك بابكيان، جوزف أبو خاطر، بيار الجميل، عبد اللطيف الزين، أنور الخطيب، نسيم مجدلاني، سليمان فرنجية، موريس الجميل، وعادل عسيران.

افتتحت الجلسة بتلاوة خلاصة الاوراق الواردة فقرر المجلس تأجيل التعليق عليها إلى نهاية الجلسة ثم باشر بدرس مشاريع القوانين الواردة على جدول الاعمال كما يلي:

١ ـ مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ١٣٥٠٦ بإجازة جباية الواردات وصرف النفقات عن شهر شباط على أساس القاعدة الاثني عشرية فصدقه المجلس.

٢ ـ مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ١٣٥٥٦ بإجازة دفع ثمن المنتوجات والمحاصيل الزراعية المستوردة من الخارج على أقساط طويلة الاجل،

فقرر المجلس إحالته إلى لجنتي المالية والاشغال العامة.

٣ ـ مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ١٣٥٣٢ بتحديد مفعول قانون ٧ أيلول ١٩٥٦ والاجازة للحكومة بتوزيع أرصدة اعتماداته الفائضة عن حاجات بعض المشاريع فقرر المجلس أيضاً إحالته إلى لجنتي المالية والاشغال العامة.

٤ ـ مشروع المعجل الوارد بالمرسوم رقم ١١٦٩٠ بتنظيم عمل الهيئة التعليمية في الجامعة اللبنانية، فصدقه المجلس بمادة وحيدة كما ورد من الحكومة.

ثم تلا رئيس لجنة المالية والموازنة تقريره عن موازنة عام ١٩٧٠ وتلي هذا الملخص.

to obtain the original document. Please contact Mr. Adnan Daher

الرئيس : هل من ملاحظة على المحضر.

سكوت

الرئيس : إذن صدق المحضر.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة السابعة والنصف مساء على أن تعقد الجلسة القادمة نهار غد الساعة الخامسة بعد الظهر. موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمينا السر:

هاشم الحسيني

عبدو صعب

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الجلسة الرابعة

المنعقدة في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٠

المواضيع المبحوثة:

١ ـ مناقشة موازنة عام ١٩٧٠ بصورة عامة.

٢ ـ تصديق أبواب الموازنة والموازنات الملحقة.

٣ ـ تصديق قانون قطع حساب موازنة عام ١٩٦٨ والموازنات الملحقة.

٤ ـ تصديق مشروع قانون معجل مكرر الوارد بالمرسوم رقم ١٣٦٦٨ بإلغاء المادتين ٢٨ و٢٩ من قانون ١/ ٧٠ تاريخ ١٩/ ١/ ١٩٧٠.

٥ ـ تصديق قانون وارد بالمرسوم رقم ١٣٥٥٦ بإجازة دفع ثمن المحاصيل والمنتوجات الزراعية المستوردة على أقساط الاجال طويلة وتخصيص الاموال المتجمعة لتحويل مشاريع إنمائية.

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الاول ١٩٧٠ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في السادس والعشرين من كانون الثاني ١٩٧٠ برئاسة دولة الرئيس صبري حمادة.

تغيب السادة: سورين خان اميريان، صائب سلام، عثمان الدنا، عدنان الحكيم، فريد جبران، ادمون رزق، سميح عسيران، كامل الاسعد، بهيج تقي الدين، ريمون إده، كمال جنبلاط، نديم نعيم، أحمد الفاضل، باخوس حكيم، الاب سمعان الدويهي، سليمان فرنجية، قبلان عيسى الخوري، محمد فتفت، حسن الميس، كميل دحروج، محمد دعاس زعيتر، ناظم القادري، ونايف المصري.

واعتذر السادة: ميشال ساسين، فضل الله تلحوق، سليم لحود، جان عزيز، بهيج القدور، حبيب كيروز، علي ماضي، خليل الخوري، انطوان سعاده، محمود عمار، فؤاد البرط، يعقوب الصراف، معروف سعد، الامير مجيد ارسلان.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ رشيد كرامي وأصحاب المعالي الوزراء السادة: موريس الجميل، حبيب مطران، جوزف ابو خاطر، فؤاد غصن، عاد عسيران، خاتشيك بابكيان، بيار الجميل، رفيق شاهين، عبد اللطيف الزين، نسيم مجدلاني.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المعتذرون ـ تتلى أسماؤهم ـ

تليت

الرئيس: الغائبون ـ تتلى أسماؤهم

تليت

الرئيس: نستأنف البحث في الموازنة بصورة عامة، لقد تلا رئيس اللجنة المالية تقريره وحضرة المقرر صرف النظر عن تلاوة تقريره في الجلسة السابقة، وقد ضم التقرير إلى محضر الجلسة.

بشير الأعور: دولة الرئيس

تلاوة التقرير واجبة والامر ليس متعلقاً بالمقرر وحده، بل بالمجلس.

سعيد فواز: لقد نشر التقرير في الصحف ولم يعد من حاجة لتلاوته هنا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور أمين الحافظ.

أمين الحافظ: دولة الرئيس

في السنة الماضية وفي مثل هذه الايام وقفنا من على هذا المنبر نتحدث عن الموازنة الماضية ولفتنا النظر إلى أن لبنان والمنطقة يمران بظروف أصبحت جديدة على كل واحد منا، وأن هذه الظروف تستدعي أيضاً إعادة النظر في معطيات كثيرة بالموازنة كجزء من سياسة عامة، تفرض على البلاد ويفترض بالبلاد أن تعود إليها حكومةً وشعباً، وفي هذه الاثناء وخلال هذه السنة كثير من المطالب التي طرحت ومن المعطيات التي نوقشت أعيد النظر فيها وبدأ درسها دراسة جدية، فتم بعضها وهناك، البعض الآخر في سبيله إلى التنفيذ، أو إلى التفكير الجدي وهناك بعض آخر يجب أن نلفت النظر إليه وننبه الحكومة إلى اتباعه. ماذا تم خلال السنة الماضية هناك، في موضوع الضريبة لا سيما، ضريبة الدخل، أعطي الرؤساء التسلسليون ومفتشوا المالية حق الاطلاع، وهذا ما تم في القانون الاخير الذي صادقنا عليه، فلم يعد المراقب حراً بل أصبح هناك من يراقب، ويجب أن يطبق هذه المراقبة بالشكل اللازم، لأنها تؤدي إلى منع التواطؤ الذي كنا كثيراً ما نشكو منه ونص القانون أيضاً، وهذا ما تم من جملة ما تم في السنة المنصرمة، ثم زيادة ملاك مراقبي الدخل، وتعديل شروط التعيين وإجراء دورات تدريبية، كل ذلك من أجل تحسين حالة المراقبين والمحصلين والمتحققين، هؤلاء الذين نريد أن يتحلوا بالكفاءة والعلم والنزاهة، تلك الصفات التي لا بد أن تتوفر في مراقب يراقب ضريبة الدخل ويطلع على أعقد ما هناك من أوضاع مالية.

ثم ليس هذا كل شيء، بل أن زيادة عدد المراقبين يستتبع أيضاً زيادة القدرة على الاستيعاب في العمل. فالمراقب الذي كانت عنده من خمسماية إلى ألف مكلف في السنة، لم يكن يستطيع أن يستوعب كل هذا العدد، فكان لا بد له من معاملتين على الاقل في اليوم الواحد، وهذا ما لا قبل له به، فزيادة ملاك مراقبي ضريبة الدخل كان أمراً ضرورياً، ماذا تم أيضاً خلال هذه السنة ثم زيادة الضريبة على الرواتب والاجور المرتفعة التي تزيد على

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أن ٣٠٠٠ ليرة شهرياً، صار رفع الضريبة التصاعدية عليها ووصلت إلى الواحد والعشرين بالمئة، مما يمنع تهريب الارباح عن طريق الرواتب والاجور وكذلك ما كنا نشكو منه وهو تعويضات رئيس وأعضاء مجالس الادارة في الشركات المساهمة، أي أنها أصبحت تخضع لضريبة الدخل كل ما يزيد على أربعين ألف ليرة وصاعداً.

ماذا ثم أيضاً؟. تم الامر الذي طالبنا فيه أيضاً وانكبت الحكومة على تحقيقه، وهو زيادة الرسم على السايارات الفخمة. ماذا يبقى من عمل وما هو الشيء الذي نرى الحكومة جادة في الوصول إليه من خلال هذه التحسينات حالة المحققين والمراقبين ولو بعد زيادة عددهم، لقد طالبنا مراراً بإيجاد ما يسمى بمعهد الضرائب وقلنا إن هناك فرقاً شاسعاً بين ما يسمى بمعهد الضرائب، وبين الدورات التدريبية التي تتم في مجلس الخدمة المدينة، فمعهد الضرائب من المفروض أن يكون ذا مستوى جامعي، وأن يتلقى فيه الطلاب أهم ما يجب أن يتلقوه في ميدان المحاسبة وفي حساب الكلفة، وفي الشؤون الاقتصادية والمالية التي لا بد منها، لأننا حتى ولو فرضنا أن المحقق من الملائكة أو أنه من أنزه الناس إلا أنه في وزارة المالية حتى الآن لا يحمل من الشهادات، إلا الشهادات النظرية التي لا تمكنه من أن يقف موقف الند للند أمام أشطر تجار العالم. وهم التجار اللبنانيون.

نحن نعلم أن رجال الاعمال في لبنان هم أبروز رجال الاعمال في العالم، ويعرفون من أين تؤكل الكتف، ويعرفون كيف يتهربون من ضريبة الدخل. ولذلك يجب أن يقف أمامهم رجال أكفاء ذو مستوى مرتفع لا سيما فيما يتعلق بالفنون الجديدة والعلوم الجديدة التي طرأت، لا سيما علم المحاسبة، وعلم حساب الكلفة.

كذلك بما يتعلق بنزاهتهم، لا بد أن نتحدث عن إعادة النظر في رواتبهم، ونحن نعلم أن في البلاد الراقية، مراقب ضريبة الدخل هو من الناحية الاجتماعية، ومن الناحية المالية من أعلى الرتب في الدولة. هناك أيضاً بيوت المحافظة تلك التي تتولى ضبط الحسابات. هذه في بعض الاحيان تشترك مع رجل الاعمال في التحايل على القانون، فيجب ضبطها وإشراكها بالمسؤولية وهذا ما نخال الحكومة جادة في إيجاد الطريقة العملية من أجل الوصول إلى هذه النقطة.

من نقاط الضعف أيضاً التي لا بد من النظر إليها تقصير الجباة، فالجابي يعطى عائدات إذا حصل عشرة بالمئة من البقايا والحد الاعلى ٤٨٠٠ ليرة، فهو يكتفي بتحصيل العشرة بالمئة، ولا يهتم بالباقي، وهكذا سنة واحدة يقتضي لها التحصيل مبدأياً عشر سنوات طالما أنه يكتفي بعشرة بالمئة، وفي هذه الاثناء تكون قد تراكمت البقايا للسنوات اللاحقة. إذن يجب لغي هذه النسبة وفي حال عدم وصول النسبة المحصلة إلى درجة محترمة، نرى أنه يجب فرض معاقبة على مثل هذه الجابي، ويجب أيضاً، من أجل إراحة الجابي، ويجب أيضاً، من أجل إراحة الجابي زيادة ملاك دائرة التحصيل، مثل زيادة ملاك المراقبين.

هناك أيضاً نقاط الضعف التي يجب تلافيها المبالغ التي يعترض عليها، ففي حساب قطع ١٩٦٨ نرى أن هناك ١٣٥ مليون ليرة بدون تحصيل، منها ضريبة دخل، ومنها ضريبة أملاك مبنية ورسم انتقال وما إلى ذلك لماذا؟ لأن هناك ملايين من الضرائب غير محصلة لأن عليها اعتراضات. . خصص للاعتراضات لجنة تدقيق من

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

القضاة وخصص للقاضي تعويض زهيد ويقول القضاة، أنهم بحاجة على الأقل لموقف لايقاف سياراتهم وتعويض قدره عشر ليرات مبلغ زهيد بالنسبة للقاضي فلا يحضر ونحن هنا لسنا في معرض دفاع عن القاضي، المهم أنه لا يحضر، وأن القضايا تتراكم، ويبقى المكلف دون أن يدفع هذه المبالغ بحجة أنه معترض، وهذا الاعتراض، يتراكم، مع أن القانون يلزم المكلف، بأن يدفع، فإذا اعترض وقبل اعتراضه يعاد المبلغ إليه فيما بعد، ولكن هذا القانون لا يطبق في الوقت الحاضر، هذا من ناحية التحصيل، أما من ناحية عامة، فإني ألفت نظر مقرر اللجنة المالية فيما ورد في تقريره، مما يتعلق بالنفقات وفيما يتعلق بضريبة الدخل فأقول أن ضريبة الدخل، يجب أن تدر من ١٥٠ إلى مئتي مليون ليرة، وهذا أمر أصبح معاداً ومكرراً إذ أن الاربعة بالمئة من السكان الذين يحصلون على خمسين بالمئة من الدخل القومي، أي خمسة بالمئة من ثلاث مليارات يستطيعون إذا فرضنا أن عشرة بالمئة، هي الحد الوسطى للضريبة، أن يدروا على الخزينة حوالي ال ـ ١٥٠ مليون ليرة.

ثم أن عدد المكلفين قد زاد. فلنأخذ بيروت فقط. مدينة بيروت يقال حسب الاحصاءات أن عدد المكلفين فيها زاد خلال العشر سنوات الماضية، حوالي ١٨٠ بالمئة وهذا رقم أخذناه من الدوائر الرسمية، ١٨٠ بالمئة، أي إذا كان في الماضي منذ عشر سنوات مئة شخص يدفعون ضريبة الدخل، أصبح الآن، ٢٨٠ مكلفاً، فحتى لو بقي التقدير على ما هو عليه والجباية على ما هي عليه، كان يجب أن تزيد الضريبة، أكثر مما زادت في هذه الفترة، أي كانت ٣٨ مليون ليرة منذ عشر سنوات، فإذا بها الآن تصل إلى ٦٢ مليون ليرة فقط. هذا فيما يتعلق بضريبة الدخل.

هناك، ضريبة تحسين الاراضي، في قانون الاستملاك ١٩٥٠ ـ هناك مواد تنص، على أن كل تحسين يطرأ على قيمة الاراضي من جراء الاشغال التي يقام فيها للدولة الحق بربع قيمتها، وعندما تفوق العشرة بالمئة يدفع المكلف على خمس سنوات، هذه المواد على الرغم من أن هناك قرارات صدرت بها لم تطبق حتى الآن، مع أن حق الدولة يسقط خلال كل سنتين، ومع العلم أن ثروات هائلة قد جمعت في لبنان من جراء أشغال الدولة في تحسين الاراضي، معظم الثروات التي نراها الآن والتي نرى أصحابها يظهرون بأثواب النعيم قد جنوها من جراء تحسين أراضيهم، ومن جراء الاشغال التي انشأتها الدولة. في البلاد هذه الضريبة تمول الاشغال.

هناك أيضاً، تحسينا أخرى نقترحها على الدولة، ولا بد أنها قد مرت بها، وأن الدرس بها جار، وهي الارباح التي تفرض على متعهدي الاشغال العامة، كل سنة أكثر من مئة مليون ليرة تنفق على الاشغال العامة ويستلمها ملتزمون ويربحون كثيراً، يربحون الملايين، وصحيح أن القانون يحدد خمسة بالمئة كربح، ولكن هم يجنون أكثر بكثير من خمسة بالمئة، حتى أن مجلس الشورى عندما يقفون أمامه من أجل أشغال معين يحكم لهم أكثر بكثير، ويحكم لهم بما يصل إلى عشرين بالمئة..

هناك أيضاً ضريبة التركات، حدث أخيراً أن الدولة أدخلت تحسيناً، وهذا مما يجب أن نشهد به جملة الاعمال التي تمت خلال هذه السنة. حدث تعديل في معدلات ضريبة التركات ولكن فرص التهرب ما تزال واسعة لا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سيما بالنسبة للاموال المنقول، وأنتم تعلمون، أنه لم ينتقل أحد في لبنان إلى رحمة الله وفي جيبه قرش واحد، لأن الدولة لا تأخذ ضرائب على الاموال المنقولة أبداً.

من الملاحظات التي نبديها على الموازنة الاعتمادات المدورة، قرأنا في فذلكة الموازنة أن هناك، اعتمادات مدورة قد بلغت على الاقل ٣٢٠ مليون ليرة وورد في الفذلكة نص يقول، أن الادارة لم تستطع التنفيذ، والاعتمادات الغير المعقودة التي وجدناها في مشروع الموازنة تصل إلى ستين مليون ليرة فبرأيي هذه الاعتمادات المدورة التي لم تنفذها الدولة، أما لأن المشاريع التي أرصدت من أجلها لم يعد بالامكان تنفيذها، وأما لأن هناك مشاريع أكثر أهمية تبدى عليها. ففي رأينا أنه يجب تطوير الموازنة من هذه الاعتمادات المدورة وصرف هذه الاعتمادات إلى مشاريع أكثر أهمية وإلى مشاريع أكثر إلحاحاً، وقد قرأت في تقرير حضرة رئيس اللجنة المالية اقتراحاً في هذه الصدد، الاقتراح مبدأياً نقره عليه بأن تخصص هذه المبالغ إلى أمور أخرى، ويبقى أن نتفق عما إذا كان تزفيت الطرقات هو المشروع الاكثر أهمية أم لا.

أيها السادة: الضريبة في عالم الاقتصاد الحديث شأنها النقود، اخترعت النقود من أجل أن تكون واسطة سلبية حيالية للتبادل فإذا بها مع مر الزمن وتعقد الاقتصاد والحياة الاقتصادية، تصبح وسيلة للاشراف على الحياة الاقتصادية ولتطوير الاقتصاد وللحيلولة دون قيام أمراض اقتصادية واجتماعية كثيرة منذ أن بدأت البنوك المركزية توجه كمية النقود الموجودة في السوق وفقاً لحاجات هذا السوق.

كذلك الضريبة، لا ينبغي أن تكون مورداً للحكومة ومورداً للدولة من أجل الانفاق، بل يجب أيضاً، أن تستعمل، وأصبحت تستعمل كوسيلة من أجل ضبط الحياة الاقتصادية في البلد شأنها، شأن النقود أيضاً ولها تأثير عميق على هيكل المداخيل والثروات وعلى الدورة النقدية ولا يستعمل المشترع الضريبة لتحقيق موارد أوفر فحسب، بل على لاخص لتحقيق الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمالي بالبلاد فإن هذا يقع في هذه الحالة على عاتق السلطات التخطيطية والتصميمية التي يجب أن تطلع بشكل وافر على شؤون الضريبة ودراسة الوضع الامثل لها.. ونحن نعلم أن الدولة في الوقت الحاضر جادة في إعادة النظر بصورة عامة في ضريبة الدخل وفي الضرائب، وتبدأ في هذا الموضوع وفي هذا الشأن بدراسة هذا الموضوع من خلال التخطيط والتصميم في البلاد. ونحن نعلم أن الشيخ موريس الجميل وزير التصميم هو أيضاً مهتم بشأن الضريبة وإعادة النظر في الوضع الضرائبي بصورة عامة. والوضع الضرائبي يقودنا إلى البحث عن الموارد التي يجب أن تتوفر دائماً من أجل الحصول على هذه الموارد.

ونحن نعلم أن أهم مورد للضريبة هو الازدهار، الازدهار هو السبب، وهو المورد وسواء أكانت البلاد في حالة سلم أم في حالة تأهب للحرب، ففي كلا الحالين هناك ازدهار، وهذا ما نعلمه في كل مكان وكلما شاركت البلاد في ظروف تهم المنطقة بأكملها كل ما أدى ذلك إلى الازدهار، وهذا ما تحدثنا به، وهذا السؤال الذي سألتني عنه في تلك السنة يا أخ.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لذلك، فإن عنوان الازدهار، هو في وجود فائض دائم في الموازين ولقد حدث منذ فترة قريبة، أن نشرت بعض الصحف خبراً يقول إن ميزان المدفوعات في لبنان، بدأ يشكو العجز، وهذا خبر غير صحيح ويجب أن نسارع إلى نفيه، ويجب أن نسارع إلى دحضه، لأن ميزان المدفوعات الذي مر بأسبوع أو بأسبوعين فقط، خلال سنة ١٩٦٧ من العجز والذي تم بعد ذلك بسرعة القضاء على هذا العجز، فلم يظهر هذا العجز، إلا من خلال الاحصاءات والمحاسبات التي ظهرت في هذه الايام.

لذلك، فإني أسارع إلى القول بأنه، من الخطأ بل من الظلم للبنان أن نقول أن ميزان المدفوعات فيه يشكو العجز. كل ما هنالك هو أن العناصر التي تؤدي إلى وجود الفائض في ميزان المدفوعات هذه العناصر هي من النوع الذي ليس للبنان سلطات عليها، هي من العناصر التي يجب أن تعتمد على الظروف الخارجية من أجل أن تتوفر، هي من العناصر التي تعتمد على التجارة والخدمات أكثر مما تعتمد على أي شيء آخر، وطالما طالبنا بأن، يكون هناك مجهود من أجل زيادة أهمية قطاعات الانتاج من صناعة وزراعة، من أجل أن يكون الاعتماد أكثر ما يكون على موارد الرزق التي تنبع من داخل البلاد، والتي إذا نشأت هناك أي ظروف خارجية، يمكن الاعتماد عليها، ويمكن الاطمئنان إلى أن ميزان المدفوعات سوف يبقى على الاقل متوازناً، ومن أجل ذلك وجدنا أن هذه القطاعات قد بدأت بالنمو، وأن الصادرات الصناعية تشكل جزءاً لا يستهان به ن ميزاننا التجاري بالوقت الحاضر، وهي تحقق وثبات ضخمة نفتخر بها، ونفتخر بأن لبنان أصبح يصدر إلى البلاد العربية منتجات صناعية، هذه التصديرات التي نريد أن نشجع أربابها ونشجع الانتاج سواء أكان زراعياً أم صناعياً فيها وبديهي أننا إذا طالبنا بزيادة أهمية التجارة والخدمات الانتاج الصناعي والزراعي ألا نحفظ حق القطاعات الاخرى من خدمات وتجارة ففي هذه الاثناء يجب المحافظة على الطلب الاجنبي على الخدمات اللبنانية، من أجل أن يبقى ميزان المدفوعات راجحاً.

هناك الخدمات، وهناك السياحة، وهناك المرافق التي نطالب بها ولا سيما المواصلات، المواصلات مهمة جداً بالنسبة للخدمات، وكم أسفنا وكم تضايقنا عندما وجدنا في بعض الاحيان كثيراً من القطاعات المتعلقة بالمواصلات لا تتم فيها الخدمة بشكل مرضي مثلاً الهاتف دليل الهاتف الذي بقي خمس سنوات بدون تغيير، قد يظنه المرء أمراً بسيطاً، ولكنه موضوع هام بالنسبة للاجنبي الذي يريد أن يتعامل والذي يريد أن يشتغل ويسهل خدماته في هذه البلاد. هذا مثل، أمثلة كثيرة أخرى على هذا الموضوع، شبكات التلفون الالي هذه الوسائل التي جرت عليها تحسينات كثيرة والتي تطلب أيضاً تحسينات أخرى. يجب أيضاً المحافظة على تدفق رؤوس الاموال، وأن نعتبر أن لبنان برؤوس الاموال ليس فقط داراً وممراً، بل دار مقر أيضاً، وأن يبقى قسم من رؤوس الاموال هذه يستثمر في المشاريع المتوسطة الاجل والطويلة الاجل وأعتقد أن هناك القوانين التي صدرت والتي تشجع قيام مصارف للتسليف المتوسط الاجل والطويل الاجل وهناك مشروع بنك الانماء الذي ينتظر النور قريباً إن شاء الله. يجب الاستفادة من كل هذه الظروف، ويجب العمل على أن لا يكون ارتفاع سعر الفائدة في الخارج مدعاة لتسرب الاموال من هنا ولهروبها، بل يجب إمكانية استبقاء رؤوس الاموال في بلادنا، ويجب في الوقت الحاضر

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أن نستفيد من التقلقل الذي تشكو منه بورصات العالم لا سيما، بورصة نيويورك والخسائر التي يمنى بها المتعاملون بالوقت الحاضر في بورصة نيويورك، من أجل أن نجري اتصالات تشجع أرباب الاعمال وأرباب الاموال على أن يعيدوها إلى لبنان. وهكذا مهما سردت من نقاط فإنني، لا أستطيع أن أحصرها وألم بها في مجال واحد، بل أن هذا من مهمة سلطات التخطيط والتصميم في هذا البلد وهي ما نخالها قد عكفت عليه فيجب التخطيط من أجل تحقيق نمو سنوي في الدخل القومي، بحيث تصل نسبته إلى ١٥ بالمئة على الاقل، ولا تقل عن سبعة بالمئة.

بقي أمر أخير أريد أن أذكره، وهو أننا نلاحظ في دراستنا للموازنة أن مجموع واردات الدولة من الضرائب المباشرة يصل إلى ٢٨ بالمئة فقط، وهذا عين الظلم الواقعة على الطبقات المتوسطة والفقيرة، وأن الضرائب الغير المباشرة، تصل إلى ٤١ بالمئة.

ولكن ليس هذا موضوع بحثنا، نحن نخبر أن الضرائب الغير المباشرة والضرائب المباشرة مجتمعة تشكل ٨٦ بالمئة من موارد الدولة والباقي من إيرادات الدولة، نحن نريد أيضاً أن ننمي هذه الايرادات، إيرادات الدولة ويجب أن تأتي هذه التنمية من القطاع العام أيضاً نريد أن نشجع القطاع العام على أن يتولى بعض المشاريع التي لا يستطيع القطاع الخاص أن يتولاها. وأعطيكم مثلاً، على ذلك الهاتف الذي استمعنا إلى ممثليه في اللجنة المالية يشرحون لنا الارباح التي يجنونها، من وراء هذا القطاع العام الذي أحسنت إدارته، ولا بأس من أن يكون للقطاع العام نصيب في واردات الدولة، وهذا يعني تنوعاً في مصادر الرزق، ويساهم في تمويل الموازنة.

هذه بعض الملاحظات التي أردت، أن أقدمها لكم، وأن أزجيها إلى الحكومة الكريمة لعل في تكاتفنا وتعاوننا بصورة جدية وبعيدة نوعاً ما، عن السياسة، وقريبة من التعاون من أجل تحقيق مالية أفضل للبلاد، توفر الموارد التي يجب، وتحتاج إليها البلاد في الوقت الحاضر، ما يكون فيه الفائدة كل الفائدة والسلام.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين

كما تعلمون أن الوقت ضيق في ما تبقى من الدورة الاستثنائية المخصصة لدرس الموازنة لذلك أرجو من حضرات النواب الاختصار ومن الكتل، أن يختصروا بإبداء الرأي على نائب يمثل فكرة الكتلة التي ينتمي إليها، حيث أن مدرة الدورة قصيرة كما ذكرت، ولم يعد بالامكان درس الموازنة خصوصاً، وإن عددنا ٩٩ نائباً فإذا كان الجميع يرغبون بالكلام عندئذ يمكن أن ننتهي بعد مرور عشرة أيام.

الكلمة الآن لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف مغبغب.

جوزف مغبغب: دولة الرئيس حضرات الزملاء

عندما ينتسب المواطن إلى مجتمع ما أو عندما ينتمي إلى دولة ما، فمما لا شك فيه أن المقررات والدوافع التي تحمله إلى هذا الانتساب وإلى ذلك الانتماء هو الشعور بأن يضمن سلامته، والشعور بسلامة مورد رزقه وهذا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدافعان هما اللذان يقودانني لأن أستعرض سياسة الحكومة الاقتصادية بما يتناسب سواء بالنسبة إلى سياستها المالية، وإلى سياستها الضرائبية وإلى سياستها الاقتصادية لننتقل بعد ذلك إلى استعراض سياسة هذه الدولة بالنسبة إلى الدفاع وإلى الامن، سواء الامن الداخلي، أو الامن الخارجي، لقد طلبت إلي يا دولة الرئيس ألا أكرر ما سبق وسمعته مني في السنوات السابقة، وها أني أعدك بأنك لن تسمع مني ذلك، ليس لأن أسباب الداء قد زالت، بل لأنها تفاقمت لدرجة أن هذا التفاهم وحده هو سيكون موضوع بحثي هذه السنة.

أدعوكم أيها الزملاء كما أدعوك يا دولة الرئيس، وبصفتك رئيس الوزراء وبصفتك وزير المالية وأعتقد أن في هذا المجلس أيضاً موظفين فنيين من المالية وسيكون لهم رأياً في ذلك أيضاً.

أطلب إليكم أيها السادة، أن تطلعوا على قطع الحساب في الصفحة الخامسة، وأعطي في ذلك أدلة وأمثالاً عابرة، لتروا الحالة التي نحن فيها.

قطع الحساب يا دولة الرئيس، الذي دعينا اليوم إلى الموافقة والتصديق عليه. أقرأ عليكم أيها السادة، في باب الواردات، الباب الرابع البند ١١ وأعطي عدة أمثال، وهذا هو المثل الاول، البند ١١ إيرادات كازينو لبنان تقديرات الموازنة، خمس ملايين وستماية ألف ليرة، التقديرات النهائية للموازنة، خمس ملايين وستماية ألف ليرة، كما قلت التحصيلات بمجموعها خمسماية ألف ليرة، أي أن الفرق خمس ملايين وماية ألف ليرة، ولم نصل إلى الاهم، في ما ورد من أن هذا هو مجموع التحصيلات، قيل عنه أيضاً، إن هذا المبلغ يشكل كامل الحقوق المترتبة خلال سنة ١٩٨٦ معنى ذلك أيها السادة، وكلنا نعلم ما هي الظروف والمناسبات التي طرأت على كازينو لبنان، معنى هذا أن الحكومة تطلب من هذا المجلس أن يبري ذمة كازينو لبنان شركة كازينو لبنان، وأن نعطي شهادة حسن سلوك إلى ادريان جدي بقيمة خمس ملايين وماية ألف ليرة، لأن التصويت على قطع الحساب، من شأنه أن ينتج عنه بصورة لا يرقى إليها الشك بأن كامل الحقوق التي تترتب على شركة كازينو لبنان ١٩٦٨، لا تشكل سوى خمسماية ألف ليرة وعندئذ سيستحيل على وزارة المالية وعلى الدولة، أن تستعيد هذه الاموال أو أن تعمل على تحصيلها.

عبد الله اليافي: مقاطعاً ـ ألم توزع في بنود الموازنة.

جوزف مغبغب: متابعاً ـ

يا دولة الرئيس اسمحلي، الحقوق المترتبة خلال السنة خمسماية ألف ليرة. إن لهذا الموضوع أيها السادة قصة. نعم نعم، وأعتبر يا دولة الرئيس أنك تسلم معي، أين نحن من ألف ليلة وليلة، لأن هؤلاء القيمين على أموال الشعب وعلى أموال الدولة، عاشوا فعلاً، كما عاش أمراء الف ليلة وليلة، لا بل أكثر من ذلك.

وهنا يا دولة الرئيس لم أنته من هذا السؤال، بالطبع هذه كانت لفتة نظر لهذا المجلس، كي لا يوافق، ولا يصدق على أمور خطيرة كهذه. وما يستدعي الانتباه أن وزارة المالية حتى اليوم، لم تدع المسؤولين عن ضياع هذه الاموال، لقد نصت أنظمة كازينو لبنان والاتفاقية المعقودة مع كازينو لبنان على أن عائدات الدولة، وهي تتراوح

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بين ٤٦، ٦٠ بالماية، يجب أن تحول فوراً إلى الخزانة، ورغم ذلك بقيت في حوزة إدارة كازينو لبنان أكثر من سنة إلى أن أصابها ما أصاب غيرها من أموال المساهمين، ورغم ذلك أيها السادة، ما زال ادريان جدي، وهو قد مضى على توقيفه أكثر من سنة في السجن رئيساً لمجلس إدارة الجستيون، وما زال ادريان جدي هو المحرك لشركة إدارة الكازينو. لقد قيل أيها السادة، أن السبب الحقيقي وراء كل ذلك، أن ادريان جدي لم يكن هو الذي تصرف بهذه المبالغ، بل أن بعض ممثلي الدولة، وبعض الموظفين هم الذين استولوا على هذه الاموال، وهم الذين تصرفوا بها، بالطبع، ليس لمصلحة الخزانة وليس لمصلحة هذا الشعب، بل تصرفوا بها كما تصرفوا بسواها، مستمدين النفوذ من تسلط تمكنوا منه فأقدموا على العبث بأموال هذا الشعب ل ـ امين استمرار حكم ما كان يجوز أن يستمر، رغم هذه الارادة الشعبية الكاسحة.

هذا أيها السادة، ما يبرر كيف أن ادريان جدي يقيم في جناح خاص في مستشفى أوتيل ديو، يقيم حفلات في الميلاد فتحضرها الوزراء كيف أنه يتمتع بحريته الكاملة، كيف أنه يخرج من الجناح، يخرج فيتفسح، ويتنزه ويقضي السهرات خارجاً، ثم يعود إلى شقته الفخمة، هذا ما يبرر أيها السادة عدم إقدام وزارة المالية على الاشتراك في الدعوة الجنائية التي هي قيد النظر حالياً، لأن من شأن هذه الدعوى بصورة حتمة، أن تنال من ادريان جدي، ومن شركائه، ومن رفقائه من الذين استولوا، وسرقوا، واختلسوا مال هذا الشعب.

أنا أفهم يا دولة الرئيس، لماذا تقدمون على زيادة أسعار البنزين، هلق ابتدأت أفهم لماذا تحصل زيادة الضرائب، قبل قراءة قطع الحساب هذا، كنت أشك. أما وقد دققت في قطع هذا الحساب فتبين لي، أن هذه الملايين التي تهدر، وتهدر ليس فقط لمصالح خاصة ولمكاسب شخصية، بل تستعمل ضد المصلحة العامة، للطعن بالديمقراطية، وللعبث بإرادة هذا الشعب.

هذه الكارثة المالية، وهذه الفضيحة التي لو وقعت في أي بلد، ما كانت لتطيح بوزير، ولا كانت لتطيح بحكومة، بل كانت جديرة لتطيع بعهد بكامله، ولكن كيف تعملون. وكيف تعمل.

ونحن في لبنان ألفنا الفضائح، وأصبحت قوتنا اليومي، أصبحت الخبز الذي نعيش عله يومياً، هذه الفضائح لم يعد ضمير يهتز لها بعد أن ألفها الشعب، وبعد أن مجها، وبعد أن أصبح على هامش هذه الحياة السياسية التي يحياها، لدرجة أن هذه الفضائح ليست فقط لم تعد تطيح بأحد، بل أصبحت تستعمل لتدعيم مركز سياسي، وباستعادة مركز سياسي وهذا ما لا يمكن أن يصطلح، وهذا ما لا يمكن أن يقوم ما لم ندفع هذا الشعب إلى القيام بعمل جنوني، يأتي على الاخضر واليابس.

أيها السادة، المزية الاولى للديموقراطية أن إصلاح الاعوجاج، وأن تقويم العيوب والفساد، يتم عن طريق تبديل الارادة الشعبية ويتم عن طيق اختيار جديد لهذا الشعب أما أن نقدم على إفساد هذه الديموقراطية، على ممارسة الضغط، على تشويه هذه الارادة فإننا ندفعه إلى الاطاحة، إلى التبديل بطريق غير سليمة لا نريدها، وقد رأينا ما هي نتائجها. وما تعاني منها بعض الدول التي اتبعتها. وأعطي مثلاً السادة، قضية الريجي، مثل قضية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الكازينو، وهي خمس ملايين ليرة، أي تقريباً ما يوازي عائدات ضريبة البنزين التي تفرض على هذا الشعب المسكين والتي تنال كل مواطن، كما سبق وأدلينا بذاك بصورة مفصلة.

أنتقل بعد ذلك إلى ملاحظة أخرى، إلى مثل آخر انتقيته بصورة عابرة، ولم أعمد في التدقيق من أجل ما وجدته.

قضية الريجي أيها السادة، أريد أن أدخل في التفاصيل ولا أريد أن أنتقد كما وعدت الانتقادات التي سبق وأدليتها كل ما أقول حول ذلك، أن هناك عشرات الملايين من الليرات نفقدها بنتيجة إقدام المسؤولين على حماية التهريب، التهريب لم يعد تهريباً، هنا في بيروت أيها السادة، لا أتكلم عن زحلة والبقاع، هنا في بيروت محلات على الشارع يباع فيها الدخان المهرب، ولا أقول المهرب لأنه لم يعد مهرباً، الدخان المستورد تحت أعين السلطة، لا بل بحماية منها، هناك بعض الخبراء من الريجي قال لي إن ما تفقده الريجي سنوياً نتيجة تهريب الدخان يتعدى العشرين مليون ليرة.

رئيس مجلس الوزراء: مقاطعاً ـ راح نصلح كل معلوماتك، بيظهر أنو صار عندك كثير من المعلومات المغلوطة.

جوزف مغبغب: متابعاً ـ

نعم يا سيدي أن يكون هناك تهريب على نطاق ضيق وعلى نطاق محدود، من حيث الكمية، ومن حيث عدد المهربين فهذا ما نفهمه، وهذا ما قد نرى أنه يحصل في كل مكان.

أما، أن تقوم السلطة بحماية المهربين وبحماية التهريب وبيع الدخان المهرب عندئذ لا يبقى لنا مجال للشك، في أن هناك مقاسمة بين المسؤولين وبين هؤلاء المهربين، وأن هناك حماية رسمية، وأن هناك اقتساماً لهذه الغنائم ولا يجوز أن تبقى الامور كما هي مستمرة ثم نأتي إلى هذا الشعب ونقول له هات ضرائب ونقول للحكومة أفرضي ضرائب جديدة، يجب أن يحرم هذا الشعب من الضروريات لكي نقدم المزيد من الضرائب، ثم أكثر فأكثر من الضرائب لهذه الحكومة ولهذه الدولة.

لا أريد كما قلت، أن أدخل في التفاصيل أعطيكم أرقاماً أيها السادة، في ١٩٥٨ ٤٥ مليون ليرة، أرقام الاعمال الاجماعية التي قامت بها الريجي في ١٩٥٨ ٤٥ مليون ليرة، وكانت عائدات الدولة منها ٢٥ مليون ليرة، أي ما يقارب الستين بالماية من رقم الاعمال، من نتيجة أعمال الريجي، ففي ١٩٦٩ وبين يدي موازنة الريجي، الارقام التي تداولتها الريجي في ١٩٦٩ ١٦٣ مليون ليرة، أي أربعماية بالمئة أما الرباح وعائدات الدولة، فهي ٤٠ مليون ليرة، ومنها ٢١ مليون ليرة طابع جيش وهذا لا علاقة له بشيء، أي أن نسبة الارباح تدنت من ستين بالماية إلى أقل من الربع، أنا لا أدخل بالتفاصيل، أنا أعطي النتائج وبالارقام ولكم، ولنا، ولهذا الشعب، أن يحكم على ما يجري، وأن يتحقق من أن الامور تسير من سيء إلى أسوأ.

قيل لي عن الريجي أيها السادة، وهنا أود أن أستدرك، وهذا أمر خطير جداً أن البندرول، تدخل كميات

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كبيرة، يلصق عليها طابع البندرول ولا تدخل في حساب الريجي وهذا يعني، أن هذه الكميات تباع لحساب أصحابها بالسعر الرسمي، دون أن تستفيد الدولة من العائدات التي يجب أن تستفيد منها وهذه أمور خطيرة، لا أؤكد هذه الواقعة الاخيرة، وإنما ألفت النظر إليها، وأرجو من الوزارة المالية أن تتحقق من هذه الواقعة بالذات.

مثل آخر أيها الساعة، وهو مثل انتقيته بشكل عابر. قضيته شركات البترول وأعود فأكرر أنني لن أعيد ولن أكرر ما سبق وقلته.

هناك واقعة بسيطة، أنا لا أريد أن أدخل في قضية الضريبة، ولا أريد أن أدخل في قضية تكاليف التكرير، ولا أريد أن أدخل بأي موضوع آخر، كل ما أقوله وألفت النظر إليه شركات البترول التي تعمل في تكرير البترول لحسابنا وبالامانة الآن، هذا هو طبيعة العقد تبيعنا، أو تحسب علينا سعر برميل البترول ب ـ ٢١٧ إلى ٢٢١ سنتا، بينما السعر الحقيقي السعر الذي يمثل شريعة العرض والطلب السعر الرائج في الاسواق، السعر الذي يمكن الحصول عليه في كل وقت من الاوقات، هو أقل من ٦٥ إلى سبعين سنتا، وهذا ما أقرت به الشركات ذاتها، هذا يعني أننا فيما لو اعتمدنا السعر الواقعي الحقيقي لتحقق لنا وفر يقدر بليرتين عن كل برميل، وإذا علمنا أننا نستهلك في السنة، معدل عشرة ملايين برميل من البترول لعلمنا، الوفر الذي يحصل لو اعتمدنا السعر الواقعي الحقيقي لتحقق لنا بصورة حتمية إلى الخزانة يبلغ العشرين مليون ليرة في السنة، وإذا علمنا أن اتفاقية البترول ما زالت نائمة منذ سنوات، وسنوات، لعلمنا وبصورة لا يرمي إليها الشك، أنه بات يترتب لنا بذمة هذه الشركات عشرات وعشرات الملايين وأعتقد، أنها تزيد عن ذلك، فتصل إلى مرتبة المئة مليون وأزود.

وما أود أن أذكره، وكنت أود أن يكون معالي وزير الاقتصاد حاضراً، لقد وضعنا معاً دراسات مع الاستعانة بأحد خبراء البترول وهو الدكتور نقولا سركيس، وهو ما زال يعمل كمستشار لحكومة الجزائر في القضايا البترولية للنظر بما يتحلى به في خبرة اقتصادية، ومن خبرة فنية بشؤون الاقتصاد البترولي.

وضعنا دراسة معاً تبناها وبنى عليها موقفه معالي وزير الاقتصاد، ومنها يتبين أن هناك أرقاماً خيالية أقول، تتوجب لنا بذمة شركات البترول، ورغم ذلك، ما زلنا نقبض اليسير اليسير، من هذه الشركات وقد قيل مؤخراً، أن من يتولى المفاوضات ليست وزارة الاقتصاد، لقد قيل لي أن الدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية، هي التي تتولى المفاوضات بمعزل عن وزارة الاقتصاد هذا ما أود أن أستوضحه. وفي كل حال أقول، إن وزير الاقتصاد الذي كان له موقف واضح صريح محدد من هذه القضية الحيوية، لا يجوز إلا أن يتولاها مباشرة، حتى يتبين، فيما إذا كان هناك من صحة، فيجب أن نلحق الموضوع إلى آخره وفيما إذا كان من أخطاء فعليه أن يعود ويبين لنا بوضوح وبعلانية أسباب هذا التراجع لأنه لا يجوز عندما يكون الموضوع يتعلق بتسعين مليون وبماية مليون ليرة، في الوقت الذي نحن نستجدي من هذا الشعب، أن يحرم نفسه من الضروري حتى يدفع ضرائب، لا يجوز أن نهمل قضية أساسية حيوية كهذه. وزير الاقتصاد يجب أن يتحمل مسؤولياته، ونحن نصر على أن يقوم بذاته في هذه العملية، إذا كان هناك من دائرة سواه تتولى هذه المفاوضة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هذه أيها السادة، بعض الامثلة تتعلق بثلاثة بنود فقط من بنود الواردات، أم لجهة النفقات لن أطيل عليكم الكلام كثيراً لأن هناك مواضيع أهم، أعتقد أنه يجدر بنا أن نعالجها.

لدي ملاحظات بسيطة عابرة، وهي تتعلق أولاً بقضية الاوتوبيس، وهي قضية النقل المشترك، أنا أعلم. وقد علمت أن هناك ستة عشر مليون ليرة عجز. أنا لا أفهم لذلك من مبرر.

أيها السادة، أعطيكم مثلاً بسيطاً، عندما يملك الاوتوبيس فرد أو مواطن لبناني يدفع الضريبة، أي الميكانيك ورسم الجمرك، لهذا الاوتوبيس، ويدفع ما يزيد على الثلاثين ألف ليرة ثمن اللوحة، ويشتري تنكة البنزين بسبع ليرات وربع، وهلق يمكن أن تصبح بثماني ليرات، ورغم كل ذلك، يدفع الاصلاحات من حسابه، وفوق كل هذا يتقاضى خمسة عشر قرشاً، ويربح ويفي قسطه، ويسدد المرابين ما يلحق به من الربا الفاحش، ويربح ويعمل ثروة. أتت الحكومة فقالت، أنا أريد أن أضارب على هذا المواطن المسكين الذي يكسب عيشه، فأتت بالاوتوبيس، أوتوبيس الدولة.

أيها السادة، لا يدفع جمركاً على السيارات أوتوبيس الدولة لا يدفع ثمن نمرة، والنمرة كانت تكلف أربعين ألف ليرة، أوتوبيس الدولة يشتري تنكة البنزين بليرتين، أوتوبيس الدولة يستفيد من كل هذه الاعفاءات والاستثناءات وأوتوبيس الدولة أكثر من ذلك، يضارب هذا المواطن المسكين ويعمل على سحب الركاب من أمامه، ورغم ذلك يخسر الاتوبيس، بين ٦ إلى ٧ ملايين ليرة على ما أذكر.

أنا لا أدري لماذا تقدم الدولة على استجلاب المتاعب؟ هذا مثل فقط، من إدارة الحكومة في شؤونها المالية، وفي شؤونها العامة.

بقي أيها السادة، موضوع واحد وهو قضية التلزيم بالتمويل، لقد بلغني أيها السادة، أن هذا التلزيم.

أحد النواب: بطلوه، بطلوه

جوزف مغبغب:

بطلوه، بعد شو، بعد أن استنفذنا كل قيمة الاموال التي يمكن أن نستدينها. على كل حال أنا لا أود الغوص في هذا الموضوع، كل ما أقول، أنه بلغني الكثير عن هذا الموضوع، وسأترك لسواي حتى لا يقال أنني حصرت الموضوع كي لا يعالج هذا الموضوع الخطير، من كل ذلك أيها السادة يتضح أن تتسم به إدارة هذه الاموال هو التبذير، والهدر، والاختلاس، وما نأخذه هو قمع الفضائح حتى النهاية، والتغاضي عن المخالفات الجوهرية الاساسية التي تنال منالاً جائراً، بالنسبة إلى هذه الواردات وبالنسبة إلى هذه الاموال العامة، وبهذه العقلية وبهذه السياسة، تأتي الحكومة إلينا وتطلب المزيد من الضرائب وأكثر فأكثر، من الضرائب والضرائب التي تطلبها الدولة اليوم، هي الضرائب التي باتت ترهق هذا الشعب، ترهق العامل، ترهق المزارع ترهق الحرفيين وصغار التجار، ترهق هذا الشعب بجميع فئاته وهذا ما لا قبل له عليها وأعتقد، أن هذا يجعلني أنتقل إلى البحث في سياسة الدولة الاقتصادية والضرائبية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أيها السادة، أعتقد أن الازدهار الذي تكلم عنه صديقي الدكتور أمين الحافظ يجب أن يكون غاية من ذاته، وهو هدف تسعى إليه الحكومات وتتوق إليه الانظمة.

الازدهار الاقتصادي لم يعد اليوم صدقة كما أنه لم يعد حدثاً طارئاً، أو نشاطاً من صنع القطاع الخاص. أن الدولة هي المسؤولة عن إشاعة الازدهار الاقتصادي، ماذا فعلت الدولة بإشاعة هذا الازدهار؟

أعود أيها السادة، فأستشهد بالعالم الاقتصادي الفرنسي «جان كينيز» الذي قال، أن الفائدة هي العنصر المعدل في الاقتصاد والعامل الاول في إشاعة الازدهار لأن التلاعب في معدلات الفائدة، هي التي من شأنها أن تضيق التسليف، أو أن توسع التسليف، كما صدر كتاب منذ سنين لنادي «جان مولان» الاشتراكي الفرنسي فيقول، طالما أن هناك إمكانية تعديل الضرائب والرسوم فلا يجب أن يكون هناك، أزمات اقتصادية أو اجتماعية وما هي الحالة التي نحن بصددها اليوم؟ المعروف أيها السادة، أن الفائدة على الدولار، قد وصلت إلى عشرة أو إحدى عشر بالماية وما زالت حتى اليوم تتراوح بين عشرة وتسعة بالماية، لقد نتج عن هذا الحدث أن هربت الرساميل من لبنان، كما تحولت هذه الرساميل إلى دولارات، وهذا ما أدى إلى انخفاض سعر الليرة اللبنانية بالنسبة إلى الدولار. كما هربت من ناحية أخرى الرساميل من قطاع الصناعة والتجارة باعتبار، أن الفائدة على الليرة اللبنانية، لا تزيد على خمسة أو بالماية، وهكذا يتضح أن هناك عنصراً آخر سنأتي على ذكره، هو قضية عدم الاستقرار وانهيار حالة الامن التي زادت أكثر فأكثر من سحب الرؤوس الاموال ومن حالة التقلص التي نعانيها اليوم. إن حالة التقلص والجمود التي أصابت الاسواق بنوع من الشلل في هذا الوقت بالذات كان على الدولة أن تتدخل بها فإذا بالبنك المركزي نراه يشدد أكثر فأكثر ويقيد التسليف. أخذ يزيد البنك المركزي من الضغط على المصارف وعلى التشدد بالمضايقات والحد من قيمة التسليف، هذا عمل مخالف لأبسط القواعد الاقتصادية، وهذا عمل مخالف لآبسط الاصول الاولية في القضايا المالية لأنه في الوقت الذي يجب على الحكومة، التوسع في التسليف والتشجيع على الانفاق لمحاربة التقلص ووضع حد للجمود والشلل، نرى هذه الحكومة تجابه هذا الوضع الشاذ، بما فيه من التشدد وبما فيه من التضييق، حتى يزداد التقلص ويقل التسليف.

أذكركم، كيف أن الدكتور شاخت تمكن من إنقاذ الالماني عن طريق التوسع بالانفاق عندما كان هناك، حالة جمود وشلل وحالة التقلص والجمود يا دولة الرئيس، هي التي كان يجب أن تحملكم على التوقف عن فرض ضرائب جديدة، لأن الحكومة تكون بذلك أقدمت على امتصاص النسب اللازمة للحياة الضرورية للشعب وللمواطن ذوي الدخل المحدود.

وهكذا ترون أيها السادة أن هذه الحكومة لا تعمل فقط على إبعاد هذا الازدهار بل بتضييقها على عمليات التسليف وبفرضها ضرائب جديدة إنما تقدم على تصعيد الازمة الاقتصادية وعلى إصابة هذا الاقتصاد بالمزيد من الشلل ليتها كانت تقف مكتوفة اليدين أمام هذا التقلص وهذا الجمود، بل إنها تعمل على القضاء على هذا الازدهار بسوء التصرف الذي امتازت به تصرفاتها، وخير دليل على ما أقول، قد نشرت مؤخراً بيانات إحصائية

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تدل، أن الدخل القومي في لبنان بدأ يسجل تراجعاً منذ ١٩٦٧ وأن القمة التي وصل إليها، هي في ١٩١٦ وهذا رغم ما يفترض من عناصر جديدة كان يجب أن تعمل على زيادة هذا الدخل القومي، فهناك مزيد من الاستهلاك، هناك زيادة في عدد السكان، هناك التضخم المالي النقدي الذي يعدل بنسبة ثلاثة ونصف وأربعة بالماية بصورة عامة، كل ذلك، كان يجب أن يحملنا، أو أن يجعل هذا الدخل القومي ولو بالارقام يزداد سنة بعد سنة. ماذا كانت النتيجة؟

هذا الازدهار المزعوم الذي سمعناه اليوم منذ ١٩٦٧ الدخل القومي يسجل تراجعاً وهذا حافز جديد، كان يجب أن يحدد بالحكومة أن تحد من إرهاق الشعب بمزيد من الضرائب كما كان عليها أن تعمل على وقف هذا النزيف بالنسبة إلى الموارد الرئيسية بالنسبة لهذا الشعب.

ونظرة عابرة أيها السادة، فنادقنا خالية خاوية، قطاع البناء مشلول، أو يكاد والزراعة كما تعلمون تمتاز بمزيد بزيادة أسعار الكلفة وبانخفاض سعر الانتاج، هذا الشعب المرهق يأتون اليوم ويفرضون عليه ضرائب. وكأني بهذه الحكومة كصاحب بقرة حلوب بقرة كانت تدر عليها حليباً مدراراً بكميات وافرة، فأصابها الهزال فكانت تطلب منها المزيد من إنتاجها دون أن تطعمها.

أيتها الحكومة أطعمي هذه البقرة لكي تتمكني من المزيد من إنتاجها من الحليب.

أما أن نرهق هذا الشعب، بعد أن يعاني من أزمة التقلص، والجمود وعدم الازدهار نطلب منه المزيد من الضرائب فهذا يخالف أبسط الاصول المالية والضرائبية الاقتصادية في حال أن الازدهار، كما قلنا ليس وسيلة بل هدفاً بحد ذاته بالاضافة إلى كونه أفضل وسيلة لزيادة واردات الخزينة.

والازدهار يا دولة الرئيس، لا يشاع في الفوضى والتخريب وعدم الاستقرار، لأن المناخ الوحيد الملائم، والشرط الملازم لاشاعة هذا الازدهار هو أن يكون في البلاد استقرار وهذا ما يجعلنا ننتقل إلى بحث قضية الاستقرار السياسي وموضوع الامن في لبنان سواء أكان الامن الخارجي أو الامن الداخلي. وهذا ما يقودني للبحث بموضوع سياسة الدفاع والامن والعمل الفدائي.

سياسة الدفاع والامن، قرأت مقالاً منذ يومين للسيد محمد حسنين هيكل وقد ورد فيه ما حرفيته. أن السكوت في هذه الحالة لم يكن مجرد إنكار لواقعة حدثت بالفعل، ولا سبيل لانكارها، ولكن السكوت فوق ذلك، كان إنكاراً لروح العصر نفسه عصر الثورة ثورة التكنولوجية التي لم يعد في مقدر أحد ازاءها أن يحتفظ بسر، وهذا ما يدعونا إلى كشف الامور والمصارحة، وهي أقرب الطرق للمفاهمة على ما أظن.

أيها السادة، الدولة اليوم، بما تقوم به من تصرفات، تحكم على نفسها وتفقد مؤهلات الاستمرار، لا بل تفقد عناصر وجود الدولة وإليك الدليل. منذ أيام قلائل، قام وفد من مشايخ منطقة العرقوب بزيارة إلى جريدة لبنانية طالبين إلى صاحبها مرافقتهم لزيارة مقام ديني وسلموه رسالة موجهة إلى رئيس الجمهورية، ورد فيها ما

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

حرفيته، إن منطقتنا حذفت من خريطة لبنان وأسماؤنا شطبت من سجل اللبنانيين، أن هذه الاعمال لا تنطبق على جوهر العمل الفدائي، ولا تخدم إلا العدو ووراءها أحداث أخرى خوف الوصول إليها لأن نكون فدائيين حقيقيين، ولكن ضد من يا ترى؟ المستقبل وحده كفيل بالجواب. وهذا أخطر ما قرأت. فمن باب أولى عندما يكون صادر عن مشايخ أجلاء من منطقة العرقوب المحتل. وفي جريدة الانوار تاريخ ٢٢ كانون الثاني ١٩٧٠ مقال يتعلق باجتماع جمعية الصناعيين وجمعية التجار في طرابلس وقد ورد ما حرفيته، وأضاف السيد مولى والسيد نجيب مولى هو رئيس غرفة الصناعة والتجارة في طرابلس ونائب رئيس المكتب الدائم للهيئات الاقتصادية، أضاف إن عدم وجود استقرار وطمأنينة وأمن في البلاد يجعل من المستحيل أن يتحسن هذا الوضع، ثم تضيف الانوار وكان السيد جمال القراصاني رئيس جمعية تجار طرابلس قد قابل محافظ الشمال وطالبه باتخاذ التدابير اللازمة لوضع حد لموجة الرعب التي تجتاح العاصمة الثانية وتأمين الاستقرار. هذه شهادات من حاصبيا ومن طرابلس، من عاصمتنا الثانية، من مدينتك العامرة يا دولة الرئيس. وفي صور نهار الاربعاء الماضي أقدم ثلاثون فدائي على احتلال مخفر للدرك وانتزاع مواطن لبناني بقصد التحقيق معه تمهيداً لمحاكمته وفي صيدا نهار الخميس، وهنا أحدد التواريخ دخل مجموعة من الفدائيين على ضابط صيدا وشهروا عليه السلاح أثناء تشييع أحد الشهداء وفي برج البراجنة، أنا أفهم أن تكون الملحقات في برج البراجنة، وفي تل الزعتر. تطلق العيارات النارية باستمرار ويظهر السلاح بشكل ظاهر، مما أقلق وأقض مضاجع المناطق الآمنة الآهلة المجاورة لهم.

وفي بيروت بالذات، ما زالت منطقة صبرا، وهي المنطقة التي يعيش فيها الاف اللبنانيين، الرجة عن سلطة الدولة، ومخفر الشرطة في محلة صبرا يحتله فدائيون من الصاعقة، وهم الذين يشرفون على الامن وهم الذين يرخصون لاقامة البناء.

أحد النواب: مقاطعاً ـ الدرك يا حضرة الرميل.

جوزف مغبغب: متابعاً ـ طيب الدرك يا سيدي، فإن كان هذا بس الخلاف أنا وإياك فأنا راضي، وإذا أردت غير هيك فما عندي؟

وعندما ألقيت المتفجرة في حادث مؤلم ألمنا جميعاً قرب مستشفى المقاصد، حضرت دوريات الفدائيين بسياراتهم وهم مسلحون وشاركوا بالتحقيقات مع الشرطة بوجود كبار موظفي الامن في لبنان.

ثم أيها السادة، منذ يومين أو ثلاثة، قرأنا في الصحف عن المؤتمر الصحفي الذي عقده شاب من طرابلس، يدعى فاروق المقدم بصورة علنية، ولم يكن في ذلك، أي حذر أو أي سرية، وفاروق المقدم لا أعرفه، وليس لدي شيء اتجاهه، وربما يكون شاب طيب وربما مستقبله قدامه أيضاً، باعتباره من عائلة لها مكانتها في طرابلس.

الرئيس: ومن المزايا الحلوة بشخصه أنه فدائي، منضرب من هون ومنصحح من هون.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

جوزف مغبغب: متابعاً ـ خلوني كمل يا سيدي، وأقول، أنه يمكن أن يصبح بيننا يوماً من الايام وهذا شيء نعرفه، وأراؤه التي قرأتها في هذا المؤتمر الصحفي. . .

منير أبو فاضل: مقاطعاً ـ هل لفاروق المقدم علاقة بالموازنة؟

الرئيس: واحتل القلعة كمان

جوزف مغبغب: متابعاً ـ راح قلك ما هي صلتها بالموازنة يا أستاذ منير، واصلك، وراح قلك أنه احتل القلعة. وأراؤه قد لا تكون سيئة لأنها في كل حال تثور على الفساد، ولكن أيها السادة فاروق المقدم احتل القلعة، وهذا ما قاله دولة رئيس مجلس النواب.

الرئيس: مظبوط، مظبوط.

جوزف مغبغب: متابعاً ـ وليس ذلك بالمجاز، إنه احتل القلعة فعلاً واحتلها عن صحيح، كما قام مع جماعات مسلحة، وهنا الشيء المضحك المبكي. قام مع جماعات مسلحة بأعمال تقع تحت طائلة قانون العقوبات وقد وصفها بأنها فتنة ويعاقب عليها بالاعدام.

أنا لا أطالب بحبس فاروق المقدم، وربما عندما يحال إلينا قانون العفو نوليه اهتماماً خاصا، ولكن فاروق المقدم اليوم مطلوب من العدالة لاقدامه، ولاتهامه، ولأن بحقه مذكرة توقيف بجرائم تعاقب بالاعدام، إذ أنه أقدم على قتل رجال آمنين وعلى الاعتداء على قوى الامن، هذا الرجل الذي نعم بضيافة وزير الداخلية، المسؤول الاول عن رجال الامن ومنهم الذين قتلوا، يبدو أن هذه الاستضافة ليست الوحيدة من نوعها، فكل يوم نرى مجرماً يستضيف وآخر مرة بيلون الذي انتقل من ضيافته وزير الداخلية إلى ضيافة بيت خالته.

إن هذا النوع من التصرف، هو تحد مستمر للعدالة ولسيادة القانون لاستتباب الامن. فعلى الصعيد الداخلي، السؤال الذي يطرحه كل مواطن اليوم أين الدولة؟

أحد النواب: مقاطعاً ـ هون حاضرة

جوزف مغبغب: متابعاً ـ كلا فليسها هون. أرأيت أين العلاقة يا أستاذ منير أين الشرعية؟ أين سيادة القانون؟ ولماذا تطلبون من الشعب أن يدفع ضرائب، وأنا بدوري أطرح السؤال أيها السادة، لماذا تستمر هكذا دولة؟

نظرة إلى الاعتمادات التي تقرونها ١٧٠ مليون ليرة موازنة الجيش، ٦٠ مليون ليرة تسلح، ٧٠ مليون تجنيد إجباري هذا ما يعطيكم رأساً رقماً قدره ٣٠٠ مليون ليرة خمسين مليون ليرة موازنة قوى الامن، درك وشرطة وأمن عام.

نحن ندفع أيها السادة، وندفع هذا الشعب المسكين ٣٥٠ مليون ليرة موازنة، جيش وشرطة

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

ودرك، وأمن عام. فأنا أطلب دراسة هذا المبلغ الذي يشكل ٦٠ بالماية من وارداتنا الحقيقية، في كل مرة يدفع المواطن ليرة لبنانية يذهب منها ستون قرشاً لهؤلاء للجيش وللدرك وللشرطة وللامن العام، وهي أعلى نسبة يدفعها مواطن في العام لحفظ الامن. ستون بالماية، وكان هذا المواطن يرحب بدفعها عن طيبة خاطر، لو أنه يلقى ضماناً لسلامته لو أنه يلقى رعاية للقانون، لو أنه يلقى حرصاً على الشرعية.

أما لماذا ندفع؟ طالما أننا عاجزون عن حماية حدودنا، عاجزون عن حماية أمننا لماذا ندفع؟ ولماذا يدفع هذا الشعب؟ لماذا نخصص ستين بالمية من وارداتنا؟ هذا السؤال أود أن أطرحه على ضمير كل منكم. من هنا، أقول أيها السادة، إن هذا الحكومة التي لا أحسدها بالنسبة لما تعانيه، لا أقول أنها تعاني انتقاداً ولا أقول أنها تعاني ضغطاً. أنا أعتقد أن أضخم ما تعانيه هذه الحكومة، هو تعب الضمير تعب الضميرالذي يخالج ضمير كل منهم وأعتقد أنهم كلهم من أصحاب الضمير.

هذه الصورة القائمة، لا يسرني كثيراً أن أقدمها لكم، أنها تحز في نفسي وتجعلني حزيناً بأن أشاهد بلدي في هذا الوضع المتردي يفقد يوماً بعد يوم مبررات وجوده والاسباب التي هي أكثر من ضرورية لاستمراره. هذه الصورة القائمة تقودني إلى بحث النقاط التالية:

السياسة الدفاعية، والامن الداخلي، ثم العمل الفدائي واتفاق القاهرة.

أحد النواب: تظاهر بالملل

جوزف مغبغب: إذا كنتم مزعوجين فسوف لا أكمل الآن.

الرئيس: لا، لا إنما شوي من الاطالة تفضل وأكمل إذا أردت.

جوزف مغبغب: نزولاً عند طلب دولة الرئيس، أترك هذا الموضوع لمناسبة بحث وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة الداخلية.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس مجلس الوزراء: حضرة النواب المحترمين

كان لا بد لي، بعد أن استمعنا من حضرة النائب المحترم الاستاذ مغبغب الذي رسم صورة عن واقع عشناه جميعاً، وتألمنا منه وسعينا إلى الخروج منه، مما يكفل لهذا البلد الاستمرار بسيادته وأمنه واستقراره، ليظل كما يريده أبناؤه جميعاً موطن المحبة والتعاون بين جميع أبنائه، ولقد أثبت اللبنانيون في هذه المرحلة التي مررنا بها، بأنهم على مستوى المسؤولية والوعي والاخلاص الوطني.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لذلك وعلى الرغم من التخوف الذي لا تزال أثاره تعش في نفس حضرة النائب المحترم فقد كان الجميع في لبنان وخارج لبنان على الرغم مما كانوا يتوهمون، بقي هذا البلد على وحدة أبنائه وعلى تضامنهم من أجل الدفاع عن قيمه وعن استمراره وعن سيادته كذلك.

لا يتسطيع أحد أن ينكر صعوبة الظروف التي مررنا بها، ولكن من الخطأ، ونحن نحلل أسباب تلك المرحلة، أن نقف عند حدود عدونا. هذا العدو الذي يجب أن لا نغفله من الحساب، عند تحليل المواقف وعند بحث الاسباب التي تؤدي بنا إلى ما نحن فيه، ذلك لأن أطماع هذا العدو، ولأن كل ما يحيط بنا وقد تتعدى حدوده وحدودنا، ذلك لأننا جميعاً نعلم، ما هي النوايا، وما هي الضغوط وما هي المساعدات التي تتكون بالنتيجة، قوى تقف في وجهنا وتتهددنا، ليل نهار، وعلينا على الرغم من ضعف إمكاناتنا وقلة عددنا أن نواجهها بالايمان الذي يغمر قلوبنا دفاعاً عن سيادة هذا البلد، وعن أمنه وعن ترابه.

لذلك، فأنا أعود أيضاً، إلى التذكير بما مررنا به طيلة الاشهر الماضية، وما وصلنا إليه اليوم لنستخلص بالقياس بأن ما تحقق بعد تشكيل هذه الحكومة حتى يومنا هذا، قد أدى بالفعل إلى تطور كبير ونحن عازمون على متابعة الشوط حتى يكون لكل واحد منا الاطمئنان الذي يبعث عفي نفسه الطمأنينة والامل على أحسن ما نريد، وهذا ليس بالمتعذر، لأننا جميعاً متفقون أنه يجب أن تظل الشرعة في هذا البلد، وهذا لا يتم عن طريق تضخيم الامور وعن طريق الانتقاد والاصراف فيه، بل علينا أن نكون واقعيين، وأن نعترف بالحقائق، لأننا نحن اليوم إذ نجتمع في مجلسكم الكريم لنناقش أوضاعنا في ظل نظامنا الديموقراطي البرلماني كما يشهد على أن يومنا، هو أحسن من أمسنا، ونرجو أن يكون غدنا أحسن من الاثنين.

نعم، إنني أقول هذا بكل صراحة، وبكل صدق ذلك، لأن العدو الذي يتربص بنا والاخطار التي تحيط بنا والتي ليس لارادتنا أمامها من خيار، لتفرض علينا أن نتخذ ضمن إمكاناتنا وفي ضوء ما تمليه علينا سيادتنا ما يتوجب من أجل المحافظة على هذا الوطن ضد الاخطار الحقيقية التي تتهدده.

بشير الأعور: مقاطعاً ـ متى ستتخذون هذه الاجراءات.

رئيس مجلس الوزراء: متابعاً ـ

والله نحن بصدد اتخاذها وجل ما نسعى إليه هو أننا نتدارس معكم ونتخذ الاجراءات بالاتفاق مع مجلسكم الكريم، ولكن لا أظن أن أحداً يتطلب بأن نستسلم أمام المصاعب أو أن نقف مكتوفي الايدي أمام تلك الاخطار. لهذا أعود لأقول أن حضرة النائب المحترم، قد تطرق إلى مواضيع صورها على ضوء المعطيات التي يملكها، ولو أن الواقع هو حسب ما ورد لكننا في الواقع، علينا أن نسلم معه بالاستنتاجات التي توصل إليها، ولكن هناك فرق كبير بين ما ذهب إليه، وبين الحقيقة.

أبدأ في موضوع الكازينو، الذي قرأ في قطع الحساب، بأن هناك خمسة ملايين وستماية ألف ليرة، هذه

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ديون ضائعة تقديرات الموازنة وهي لم تحصل وعلى كل حال وبمجرد التصديق عليها بتصويت منكم نكون قد أعطينا براءة عن هذا المبلغ.

وهنا، أريد أن أذكر حضرة النائب المحترم عندما كان المجلس الكريم يجتمع في قاعة الاونيسكو، وعندما درست لجان هذا المجلس المختصة مع الحكومة آنذاك، هذه الاموال والديون، وقد تم الاتفاق آنذاك بين اللجان والحكومة على وضع ترتيبات باتفاق يقسط هذه الاموال حتى يصار إلى تحصيلها حسب ما اتفق عليه، لأن الجميع تقديراً منهم للظروف التي مرت ببعض المؤسسات المالية، مما جعل صعوبات جمة أمام تحصيل تلك الاموال بالصورة التي تنص عليها القوانين، ومما قضى بتقسيطها حتى يعاد إلى تحصيلها حسب ما اتفق عليه.

ولذلك أريد أن أقول، لمجلسكم الكريم أن هذه الاموال لا خوف عليها، وهي تحصل بحسب الاتفاق الموضوع، ونرجو أن تحصل الخزينة على حصتها كاملة في المواعيد المحددة هذا فيما يتعلق بالكازينو.

أما فيما يتعلق بموضوع الريجي والارقام والدراسات والاحصاءات والمقارنات التي ذهب إليها حضرة النائب المحترم.

فهنا، لا بد لي من القول، أن سياسة الريجي التي وضعت منذ ١٩٥٩ كانت تهدف في جملة ما تهدف إلى تشجيع زراعة الدخان لذلك فقد زادت المساحات من ٣٠ ألف هيكتار إلى ٧٢ ألف هيكتار، وهذا تطبيقاً لسياسة اجتماعية وزراعية، تهدف إلى مؤازرة المزارعين ليستفيدوا من زراعة أراضيهم لاستثمارها بزراعة الدخان، ولا أذيع سراً إذا قلت، أن الريجي تتكلف ١٤ مليون ليرة، تدفعها منحاً؟ تشجيعية على مزارعي الدخان، لأنني أسارع إلى القول، أنه لولا الاسعار التشجيعية التي تدفعها الريجي لما كان المزارعون يقبلون على زراعة الدخان.

هذا هو السبب الذي أدى لهذه المقارنات ولهذه الفوارق بالارقام التي تفضلت بها، وهذه نتيجة لسياسة اقتصادية اجتماعية ترمي إلى الاخذ بناصر المواطن وتشجيعه.

لذلك، هذه الاموال لم تذهب سدى، وإنما صرفت على المواطنين اللبنانيين. اعتبار آخر في سياسة الريجي، أنها اعتمدت اللامركزية وأخذت تبني لها مؤسسات في مختلف المناطق حتى تكون على مقربة من المزارعين، وحتى تؤمن لهم الارشادات الفنية والمساعدات المختلفة من أجل أن يأتي محصولهم بصورة متطورة ومن وضع إلى وضع أفضل.

وهذه السياسة، لا بد وأن تكلف الريجي مبالغ تصرفها خدمة للمصلحة العامة.

أنتقل للموضوع الثالث، وهو موضوع شركات البترول والسعر المعلن، والسعر الحقيقي. ولطالما أجبت مجلسكم الكريم وفي كثير من الاحيان جواباً على ما كان يثيره ولا يزال حضرة النائب الاستاذ مغبغب، ولكن الاستاذ مغبغب يحلو له، أن يردد دائماً ما هو مقتنع به، ولا يريد أن يتحول عنه.

أولاً، أريد أن أذكره، بأن معالي وزير الاقتصاد الاستاذ سليم المجدلاني هو الذي كان على رأس الوفد

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المفاوض، إذن وزارة الاقتصاد هي التي كانت تفاوض، ولا يزال الآن سلفه موضع ثقتكم وثقتنا، وهو الذي يفاوض حالياً وهذا جوابنا على استيضاحك.

وأما فيما يتعلق بأساس الموضوع والارقام التي أوردتها، فإنني أستطيع أن أقول أن الشركات قد عرضت وهذا ما ينطبق على الفرق الذي حصل، بين السعر المعلن، وبين السعر الحقيقي، مبلغاً يتجاوز الاربعين سانتا ولكن هناك فروقات، لا بد من خصمها تترتب على المصدر إلى الخارج والذي يباع بخسارة فإذا طرحنا الخسارة من هذا الرقم الاربعين سانتا، نعود إلى حدود، لا نزال على خلاف مع الشركات عليها، ونحن لا نزال نفاوض حرصاً منا على حقوق الخزينة، وأظن نهار غد، ستأتي الحكومة إلى اللجان المشتركة لتشرح لهم الامور بكل وضوح وصراحة، ونحن وإياكم سنتعاون من أجل الوصول إلى حق الخزينة في ذمة هذه الشركات.

لذلك نحن حريصون على أن لا ندع مالاً وحقاً لنا في جيب هؤلاء، فليطمئن حضرة النائب المحترم، ومن ورائه الشعب الذي يكلمه حتى لا يبقى في أذهان أحد، بأن هذه الحكومة تقبل بأي عمل يؤدي إلى تعب في الضمير هذا الضمير الذي كان يتمنى حضرة النائب المحترم لو يشاركنا به. وعلى كل حال فنحن واعين لواجباتنا وسنظل نثابر ونتابع العمل من أجل خدمة مصلحة هذا الشعب بالتعاون والثقة المتبادلة التي هي فيم بيننا على ما أظن.

وأما فيما يتعلق بالنقل المشترك فلا بد لي أيضاً من أن أقول، أن الدولة لا تبغي من عملها الربح وإنما تبغي خدمة مصلحة المواطنين ولذلك، فإني اسأل حضرة النائب المحترم إذا كان بإمكانه أن يدلني على مؤسسات نقل حكومية في أي بلد من بلاد العالم لا تخسر، وعندها نحن وإياه سنعمل على تدارك هذا الوضع، ذلك لأن الموظفين وملاك هذه المؤسسة يفرض علينا أن نراعي أوضاعهم وأن ندفع لهم حسب الملاكات أسوة بسائر الموظفين مع ما يترتب لهم أيضاً من ضمانات وسواها، إلى جانب تأمين النقل للمواطنين في مختلف أنحاء العاصمة، وهذا مما يجعل طول الخطوط والاوقات المستمرة التي تعمل بها هذه البوسطات بما لا تستطيع أن تعامل بنفس الاسس والاوضاع التي ذكرتها بالنسبة للنقل الخاص، لأن للنقل العام واجبات اجتماعية وخدمات عامة عليها أن تؤمنها الدولة، قبل أن تفكر بالربح أو بالخسارة ولا أكتمكم بأن الحكومة ألفت لجنة منذ أيام غايتها إعادة درس أوضاع النقل المشترك اقتراح الحلول الملائمة، وربما عن طريق تلزيم هذه الواجبات إلى مؤسسات خاصة، ولقد استلمت منذ الامس برقية احتجاج من موظفي النقل المشترك. وهنا، أريد أن أغتنم هذه المناسبة لأقول لهم من وراء مجلسكم الكريم أن أي حل سنضمن به حقوق هؤلاء كاملة.

لذلك، أردت أن أسارع بالرد على حضرة النائب المحترم، حول الامور الدقيقة التي أثارها، حتى لا يبقى هناك أي لبس في الرأي العام بالنسبة للارقام وللمقارنات التي رأيت فيها بعض التجني على الحقيقة.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

أرجو، من يرغب الكلام فليتقدم بإعطاء اسمه إلى الرئاسة، والآن أتلو عليكم أسماء طالبي الكلام حضرات النواب السادة:

أمين الحافظ، جوزف مغبغب، عبد المجيد الزين، حسن الرفاعي، ادوار حنين، نصري المعلوف، يوسف سالم، أميل سلهب، لويس أبو شرف، جورج سعادة، منير أبو فاضل، نهاد بويز، عصام الحجار، شفيق الوزان، نجيب الخوري، بشير الاعور.

والكلمة الآن لحضرة النائب المحترم الاستاذ حسن الرفاعي

حسن الرفاعي: دولة الرئيس

الموازنة تجسيد صادق صريح لسياسة الدولة ومخططاتها في جميع المضامير الاجتماعية والعمرانية، والدفاعية وسواها، فلو أستعرضنا موازناتنا منذ أول عهد الاستقلال حتى اليوم لوجدناها كلها، باستثناء موازنات السنوات النهجية الممتدة فيما بين ٩٥٩ و٦٢ و٦٣. موازنات نمطية خالية من أي جديد جدي، لا ترتكز على أي سياسة متطورة، ولا تختلف واحدتها عن الاخرى إلا بالارقام، وهذه الارقام كانت تأتي غالباً وهمية غير صحيحة اللهم إلا في حقول النفقات الادارية. وموازنة العام الحالي التي نحن في صدد مناقشتها، هي أسوأ الموازنات إطلاقاً إذ برغم كونها مفتقرة كلياً إلى ارتكازها على أي تخطيط علمي واعٍ فإن أكثر الارقام الواردة فيها، هي أرقام غير أكيدة لأنها وليدة تقديرات غير صحيحة مبنية على عاطفة الدولة المتحمسة في مقدراتها في جباية الضرائب السابقة المتزايدة، وقد دلت البراهين، أن حماس الدولة هذا لا يلبث أن يفتر فور تصديق المجلس على مشروع قانون الموازنة، وتعود حليمة إلى عادتها القديمة وهذا ما استمرت على تأكيده تقارير ديوان المحاسبة العمومية السنوي ومن جهة ثانية فإنها مبنية على تقدير زيادة المداخيل في هذا العام، مع أن الواقع بالنسبة للجو الذي تعيشه المنطقة وللوضع المتوتر المتزايد الذي يمر فيه لبنان يحتم بما لا يقبل الشك، بأن المداخيل الوطنية وأهمها دخل قطاع الخدمات الذي يشكل القسم الاكبر من دخلنا القومي، ستكون هذا العام متدنية كثيراً، عما كانت عليه في السنوات الماضية، فإذا ما أخذ هذا التدني الاكيد بعين الاعتبار وأضيف إليه عنصر المفاجأة في ضرورة الانفاق الطارىء غير المكتوب في الموازنة والذي يجب ألا يسقط من حسابنا وقد نجبر عليه في مجالات الدفاع والحدود والتعويض عن الاضرار التي قد تلحق بالمؤسسات والمنشاءات الخاصة والعامة. فإذا ما أخذ هذا، وغيره بعين الاعتبار ـ تبث لنا بصورة جازمة أن أكثر أرقام الواردات مقدرة تقديراً غير ثابت وغير صحيح. وأن الموازنة واقعة حتماً تحت عجز ورهيب إذا ما أريد تنفيذ النفقات كما لحظ فيها وما رغبة الحكومة وإلحاحها في الحصول على قوانين لزيادة الضرائب من جهة، وما قانون الموازنة الذي يفتح لها باب الاقتراض على مصراعيه من جهة ثانية، إلا دليل صارخ على صحة ما نقول.

لقد نصت المادة ١١ من مشروع قانون الموازنة، لا يجوز أن يتعدى مجموع السندات على الخزينة في أي وقت مبلغ ١٧٥ مليون ليرة ونصت المادة الثالثة عشرة، لوزير المالية فيما خص الصفقات المتعلقة بتنفيذ أشغال أو تقديم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أدوات تجهيز فضلاً عن الحق المعطى في المادة الحادية عشرة أعلاه، أن يختار بين طريقة الدفع النقدي وطريقة الدفع المؤجل، ونصت المادة الخامسة عشرة، يخصص الوفر الذي قد يحصل نتيجة لتنفيذ الموازنة لتسديد الدين العام.

فإن المادة الحادية عشرة، تعني أن الخزينة يمكن أن تبقى مدينة بمبلغ ١٧٥ مليون ليرة منذ أول السنة، حتى آخر يوم فيها إذ بإمكانها كلما وفيت مبلغاً ما في مجرى السنة أن تقترض عوضاً عنه مبلغاً يساويه.

أما المادة الثالثة عشرة كما وردت فتعني حتماً أن بإمكان الحكومة عدا مبلغ المئة وخمسة وسبعين مليوناً أن تثقل الخزينة بسنوات مقبلة بمئات الملايين من الليرات قيمة أشغال وأدوات تجهيز، عن طريق الدفع المؤجل. كما نذكر أن الحكومة تقدمت في الاسبوع الفائت بمشروع قانون معجل مكرر إحالة المجلس على لجنة المالية، يقضي بالاجازة للحكومة أن تقد اتفاقات استيراد الحنطة وسواها، بمبلغ خمسين مليون ليرة في السنة ولمدة خمس سنوات.

أما المادة الخامسة عشرة من قانون الموازنة فلا طائلة تحتها، إلا إذا عمدت الحكومة إلى عدم تنفيذ المشاريع الانمائية التي لحظت لها اعتمادات في الموازنة.

فأمام هذه المئات من الملايين التي ستحمل هذا العام المكلف اللبناني الذي أولانا شرف تمثيله، عدا مئات الملايين من الديون السابقة، لا بد من التساؤل عن وجود صرف هذه الاموال والاساليب المتبعة في هذا الظرف لن أتناول أنواع الانفاق كافة لضيق المجال إنما أكتفي هنا بالتوقف عند الانفاق في حقل الاشغال العامة للاطلاع على بعض وجوهه بوصفي مقرراً للجنة الاشغال العامة، وللجنة التحقيق البرلمانية المنبثق عنها وبحكم تمرسي المهني في قضايا عقود الاشغال العامة.

تعترف الدولة في الصفحة ٢١ في فذلكة مشروع الموازنة فتقول، على ضوء هذا الواقع رأت الحكومة اللبنانية أن تعمل من خلال سياستها المالية على محاربة حالة الركود وتنشيط مختلف القطاعات، وهذا ما اقتضى التوسع في انفاق القطاع العام للتعويض ما أمكن عما أصاب الانفاق في القطاع الخاص من نقصان.

ولذا فإن الحكومة توسعت في الانفاق في حقول الاشغال العامة حيال السنوات الاخيرة توسعاً فاق حد التصور، فعلى ماذا تم هذا الانفاق؟ وهل استفادت منه القطاعات الخاصة في البلد. كما افترضت الحكومة لوزارتي الاشغال العامة والموارد المائية والكهربائية وهما المختصتان أصلاً بالانفاق في مجالات الطرقات والماء والكهرباء. فما كان دور هاتين الوزارتين في السنوات الخمس أو الست الاخيرة من الاطلاع على موازنات هذه السنوات يثبت أن الاعتمادات التي خصصت لانفاقها في مشاريع الاشغال، كانت ضئيلة جداً، وأنها على ضالتها، لم تصرف كلها، وكان أكثرها يدور من عام إلى عام، وما صرف منها قد صرف على غير القواعد الفنية والتقنية الصحيحة وما حالة طرقاتنا اليوم إلا البرهان الكافي لتأكيد ما نقول. والعلة في ذلك تعود أكثر من سبب، منها هزال الملاكات الفنية وعدم توزيع الاعمال على المهندسين والفنيين كلاً بحسب قدرته وكفاءته واختصاصه على المهندسين والفنيين كلا بحسب قدرته وكفاءته واختصاصه وطريقة العمل الروتينية التي جعلت

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

من المهندس موظفاً إدارياً لا شغل له سوى توقيع الكشوفات وتدبيج المطالعات الادارية حتى القانونية. يضاف إلى ذلك أن المديريات الاقليمية التي كان المقصود من إيجادها تأمين اللامركزية للاسراع في العمل أصبحت بفضل غايات الموظفين الذين وضعوا تشريع تكوينها وصلاحياتها ١٩٥٩ عبئاً على الادارة وعلى أصحاب العلاقة..

إذن من صرف مئات الملايين من الليرات لسنوات خلت؟ كانت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني حائرة على قصب السباق في ميدان الصرف، فقد صرفت مئات الملايين جلها ذهب إلى الخارج عن طريق الشركات الاجنبية.

وأني هنا أذكر واقعة واحدة كلفت المصلحة مبلغاً ناهز الاثنين والعشرين مليوناً وفازت منه شركة أجنبية رغم ثبوت أنها كانت مسؤولة عن الحادث، عنيت حادث تدفع الرمول في نفق الاولى. أما اليوم ومنذ عدة سنوات، فقد أصبح مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية البطل الاول وأي بطل في ميدان الانفاق، أن أعضاء إدارة هذا المجلس وهم ثلاثة، يتقاضون تعويضاتهم نسبة مئوية من حجم الاشغال، وهذه التعويضات لم تنقص قط، عن مئتين وستة وأربعين ألف ليرة في السنة، عدا نفقات النقل والتمثيل التي يتقاضونها.

نعم أقول أن عدد أعضاء مجلس إدارة تنفيذ المشاريع ثلاثة، وهم يتقاضون مبلغ ٢٤٦ الف ليرة في السنة تعويضات بنسبة مئوية تعادل صفر فاصلة خمسة وسبعين من أصل قيمة الاشغال، على ألا تتجاوز الرئيس ٦٥٠٠ ليرة في الشهر الواحد ولكل من العضوين ٦٥٠٠ ليرة، إنما كانت قيمة الاشغال في السابق أقل بكثير مما هي عليه اليوم في هذه السنوات الاخيرة، والقضية قضية نسبية. وإذا ما رجعنا إلى حسابات هذا المجلس الذي يعيش بمستوى إداري مترف بالنسبة إلى مستوى باقي الادارات في الدولة، يثبت لنا، أن معدل الانفاق فيه بلغ مئة مليون ليرة في السنة تقريباً، أي ما يعادل سدس أو سبع مجموع أرقام الموازنة العامة، وأن هذه المئات من الملايين، قد تسربت إلى الخارج عن طريق الشركات الاجنبية الملتزمة، بأسعار تجاوزت أحياناً أربعة أو خمسة أضعاف الاسعار الحقيقية ولم يصب القطاعات الخاصة اللبنانية منها إلا النذر اليسير، وهذا النذر لم يصب إلا أفراد قلائل محفظين. وذلك خلافاً لما افترضته الحكومة في فذلكة الموازنة، وأن لجنة التحقيق البرلمانية برئاسة رئيس لجنة الاشغال العامة وعضوية الزميل الاستاذ ميشال المر التي تتولى التحقيق في مجلس تنفيذ المشاريع الانشائية ستوافيكم في حينه بتقرير مفصل عن أعمال هذا المجلس وطرق الانفاق فيه.

فأمام هذا الواقع المرير نرى، أن مثل الكادحين من الشعب اللبناني اليوم، كمثل زوج يجد ويكد لتوفير هناءة العيش له ولاسرته وإذا بامرأته تهرب ما يجني إلى عشيقها.

إن النمط الذي نعيشه اليوم، أن استمر كفيل بزيادة الطبقة الفقيرة على حساب الطبقة الوسطى، هذه الطبقة التي أترك لكم تقدير خطورة اندثارها في لبنان. وأخيراً، لا آخراً وفي ضوء ما تقدم، اقترح التدابير السريعة التالية:

أولاً: عدم الموافقة على المادتين ١١ و١٣ من قانون الموازنة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ثانياً : إلغاء المديريات الاقليمية وإعادة تنظيم الوزارات على أساس مركزية الواردات لا مركزية النفقات.

ثالثاً: إلغاء مصلحة الليطاني ومجلس تنفيذ المشاريع الانشائية ودمجها بالوزارات المختصة.

رابعاً: وضع النصوص القانونية اللازمة للحد من تلزيم الاشغال للشركات الاجنبية والاستعاضة عنها بمكاتب وشركات لبنانية.

خامساً: توقيف الصرف في المشاريع غير المجدية، وغير الضرورية.

سادساً: التوقف كلياً عن فرض أية ضريبة جديدة تتحملها الطبقتان المتوسطة والفقيرة ريثما توضع خطة شاملة لسياسة أنفاق علمية وطنية صحيحة. وشكراً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور أميل سلهب.

إميل سلهب: دولة الرئيس

أعرف تمام المعرفة، أن وضع الخزينة مترد صعب، وأعرف أن هذه السنة هي من السنين العجاف، وأعرف أن علينا جميعاً واجب الصمود والكفاح ضد عدو يتعدى علينا كل ذلك أعرفه، ولكن ما أراه من تبذير وسوء تصرف الاموال الدولة وما أراه من شلل وقلة اكتراث وإهمال للمحافظة على البقية الباقية من هذه الاموال، أي جبايتها، فتشترع الضرائب لإرضاء الناقمين، وتصرفها من أجل المحظوظين، كما يشهد على ذلك بعض التقارير الموجودة في بعض الوزارات. وإليكم بعض الامثال.

هناك فئة من المحظوظين الذين يطلبون الاعانات المالية للسفر إلى الخارج للتنويه وليس للاستشفاء.

وهناك، في وزارة الصحة مثلاً، عدة موظفين أخذوا الاعانات من أجل عمل ما يسمونه بحمامات الوحل، وغيرهم يذهب للاستشفاء من الريماتزيم، كأن في بلادنا لا يوجد أطباء حتى أصبحنا نحن الاطباء اللبنانيين سخرية للاطباء الغربيين.

فعندما أرى كل ذلك وأرى، منطقة المتن هذه المنطقة المعطاء الخيرة التي يسكنها شعب أمن مسالم، لا يكلف الدولة سواء جمع الضريبة التي يدفعها بكاملها، أي بمعدل٩٢ بالمئة وهي نسبة تفاخر بها ونبذ أرقى الدول، لم أر في هذه المنطقة إلا العطش ولا أحد يكلف نفسه عناء البحث الجدي عن مورد لمياه الشرب، هذا عدا على أن الدولة الكريمة بواسطة مصلحتها المستقلة تسرق الاهلين دون خجل ولا رادع من ضمير، فلا هي تعطي الحق كاملاً، ولا هي تعطي المياه سليمة، وذلك لا عن إهمال من موظفيها، بل عن عدم تجاوب المسؤولين وإدراكهم لمسؤوليتهم.

مصلحة مياه المتن الشمالي تملك ٩٠٠٠ متراً مكعباً من المياه في أحسن أيامها، ولكنها تبيع من

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الاهلين بحسب الاحصاءات الرسمية ١٣ الف متراً، أي بزيادة أربعة ألاف متراً مكعباً عما تملك، فتكون سارقة ومزورة لأنها باعت شيئاً لا تملكه، ومضطرة لاعطاء نصف القيمة المباعة، لكي لا يفضح أمرها، فتقطع المياه ليلاً، عندما ينام الناس، وتعيدها إليهم في الصباح.

وعندما نعلم أن المياه اللازمة لشخص الواحد في حده الادنى يجب ألا يقل عن ١٢٠ ليتراً يومياً، وإذا كانت العائلة مؤلفة من خمسة أعضاء، وهذه لنسبة قليلة في جبالنا، أصبح محتماً أن تكون كمية المياه المخصصة للعائلة بستماية ليترا، أفلا ترون معي، أن هناك سرقة وإجحافاً، سرقة، عندما أشتري ٥٠٠ ليتراً، لا أستلم إلا ٢٥٠ ليتراً. لأن المصلحة باعت أكثر مما تملك. وهذا هو الجحاف بحد ذاته، لأن ما يلزمني هو ١٢٠ ليتراً، ولا أعطي إلا ٦٠ ليتراً. وهذا إذا استلمت الستين ليتراً. مع العلم أن المصلحة لا يمكنها أن تتوقف عن تسليم المياه للابنية التي تشاد سنوياً، وهي بكثرة والحمد لله.

فإذا بقيت كمية المياه كما هي فينخفض المعدل سنة بعد سنة، إلى أن يصل إلى الصفر أي إلى العطش.

لذلك، أنا لا أطلب فقط، أن تكف الادارة عن السرقة، ولا أطلب إدانتها أو التشنيع بها، بل ما أطلبه إنصاف المواطنين فتعطيهم حقهم المشترى بمالهم، وأن تفكر بمنطقة هي مخزن أمانات للدولة ودرع من دروع الصمود اللبناني.

لئلا تدفعهم إلى التفكير بالطرق التي ربما أمنت لهم حياتهم ودفعت عنهم الموت من العطش فيا معالي وزير التصميم، هل وجدت للمنطقة التي أحبتك تخطيطاً شاملاً للمياه؟ وهل بإمكاننا سوية أن نزفها البشرى، بأنها لن تموت من العطش، وقد شرفتنا بتمثيلها؟

دولة رئيس الحكومة، لا الضرائب بحكم التحقق منها أو جبايتها، بدليل أن ملايين ومئات الملايين باقية في ذمة المكلفين كما ورد في تقرير الاستاذ شادر رئيس لجنة المال والموازنة ولا هي إذا أحسن التحقق وأحسنت الجباية تصرف في أبوابها ومنها ما يصرف في غير أبوابه، ينفق منه القليل ويؤخذ الكثير بحيث أن الاعتمادات المنتجة تقل أكثر فأكثر، وهي هكذا تتدنى عن ٧١ بالمئة الملحوظة في الموازنة.

لذلك، أراني منذ الآن ضد كل ضريبة جديدة، كما كان موقفي من الشق الثاني من مشروع زيادة رواتب الموظفين والمعلمين وسيبقى موقفي هذا هو هو ما دامت كل ضريبة جديدة تفرض قبل جباية صحيحة للضرائب الموجودة. وما دام كل إنفاق لا يقترن بنتيجة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: إلى الغد يا دولة الرئيس إذا شئت.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الرئيس: حضرات الزملاء إن الرئاسة تأمل منكم متابعة مناقشة الموازنة بصورة عامة لأن الرئاسة سجلت اسماء ١٦ خطيباً فقد تكلم أربعة خطباء فقط فيكون عدد الخطباء الباقيين ١٢ خطيبا وإني أؤكد لكم، بعد أن يتكلم منهم القليل سوف يكون وضع المجلس كما هو الأن وأقول لكم إن رئيس الحكومة مرتبط بموعد سابق، فقد اعتذر وذهب، والحكومة ممثلة هنا ببعض الاعضاء لذلك أقول لحضراتكم إنه من الغبن أن نرفع الجلسة الأن مثلا الزميل أدوار حنين منذ أربعة أيام طلب مني أن يتكلم بثاني جلسة، وكذلك الزميل نصري المعلوف طلب نفس الطلب والباقون مسجلة اسماؤهم.

شو يا عبد المجيد بك، فهل تتنازلون عن حقكم بالكلام، وحضرتك يا نهاد بك هل تتنازل على الأقل أن نكون عملنا شيئا لأنه قليل الذي تكلم اليوم.

نهاد بويز: إذا شفت نهار غد أن الجو مثل هذه الليلة في ساعة متأخرة، بيني وبينك في حساب.

الرئيس: إني أؤكد لك أنه بعد ثالث خطيب سيكون الجو مثل الآن.

رفعت الجلسة على أن تعقد غدا الساعة الخامسة بعد الظهر لمتابعة درس الموازنة بصورة عامة.

جلسة ٢٧ كانون الثاني سنة ١٩٧٠

وفي الساعة السادسة من مساء الثلاثاء إجتمع المجلس لمتابعة مناقشة الموازنة بصورة عامة.

الرئيس: استؤنفت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

الكلمة لحضرة النائب الاستاذ نصري معلوف.

نصري معلوف: دولة الرئيس، أيها الزملاء المحترمون دولة رئيس مجلس الوزراء.

لا أدري هل كان من حسن حظي، أم من سوء طالعي، إذ منحتموني الثقة هذه السنة أن أكون في عداد الزملاء أعضاء اللجنة المالية، وقد دأبت على درس هذه الموازنة كما تدرس القضايا الهامة، فرأيت من أمرنا عجبا.

دولة، شعبها مليونان ونصف، يدأبون وتدأب حكومتهم معهم ليجمعوا مبلغا من المال يوزع على ثلاثين ألفا من الموظفين، كأننا قد صدق فينا قول القائل، إنها دولة موظفين وكان هذا من عمل الزمان المتمادي، حاكما بعد حاكم، ووزارة بعد وزارة، ويبدو أن واحدا منا لم يشأ أن يكون هو البادىء في تسويد وجهه مع الموظفين.

هذه الموازنة، موازنة الدولة، هي صورة تكوين الدولة، بل هي ثمرة نشاط الشعب الذي هو الدولة.

موازنتنا في مجموعها الموازنات الخمس تصل إلى ثمانمائة وعشرين مليون ليرة لبنانية مبلغ ليس بالقليل،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ونرجو أن يزداد، ونحن لسنا ممن يخاف من تضخم الموازنة، بالعكس إن ارتفاع أرقام الموازنة، إنما هو دليل على حيوية الأمة وعلى ازدهار أعمالها وعلى أنها قادرة أن تنتج وأن تنفق وأن تقوم بواجبها ولكن الأمر الهام، أكثر من زيادة المواد هو أن نحسن الإنفاق، أن ننفق حيث تأتي النفقة بالنفقة العامة، حيث تثمر لا إسراف ولا تقتير بالقسطاس يجب أن توزع النفقات ويبدو وهذا ما تأسف له أننا لم نوقف حتى اليوم أن نوزع النفقات بالعدل، بالقسطاس، أن نشتري الجهد أو العمل أو المادة بثمنها العادل أن لا نغبن في الأخذ والعطاء.

لا أدري لماذا تغبن الدولة ابدا تغبن في المعاش في المرتب في تنفيذ المشروع في كل ما تقوم به يكون الحيف لاحقا بها، أترى كان ذلك لضعفها أم لطمع الناس بها أم لحلمها أم لسخائها أم لشفقتها، لا أدري ولكن الحقيقة ولكنا نسلم بذلك، إن الدولة تغبن ويقع الحيف عليها، حتى في المحاكم عندما تقام الدعوى على الدولة فالدولة تفرق والمدعي يربح الدعوى.

أعود إلى موازنتنا العامة ومقدارها نحو ٧٣٠ مليون ليرة.

الجزء الأول، وكانت هذه حكمة من وضع الأساس وسار واضعو الموازنة على انزه سنة بعد سنة، أن قسموا هذه الموازنة إلى أجزاء ثلاثة فجعلوا الجزء الأول، حسبما أرادوا أو نووا أن يكون مخصصا للرواتب والنفقات التي قالوا إنها غير مجدية. ولكن هل سلم الجزءان الآخران من هذه النفقات الهالكة غير المجدية؟

كلا. ويا للاسف.

الجزء الثاني، وهو يفترض أن يكون للمشاريع، أنه بالواقع، يذهب في أكثره أيضاً للرواتب والنفقات.

وأما الجزء الثالث، وهو المختص بالمشاريع الكبرى، فليته كان يمول بواردات الموازنة كلا إن الجزء الثالث تغطى نفقاته بالقروض. يعني كل ما نأخذه كل ما يرد على الخزينة من الضرائب من حاصلات الرسوم والضرائب، يذهب إلى الجزأين الأول والثاني، وفي أكثريتها الساحقة والتعبير لمقرر اللجنة، يذهب للرواتب وللنفقات الهالكة غير المثمرة، وعندما نصل إلى الجزء الثالث، وهو الأمل وهو المجدي فيجب أن نفتش عن دائن نستلف منه المال كي نغطي نفقات هذا الجزء وترون في موازنتنا هذه عندما نصل إلى نفقات الجزء الثالث من الموازنة، تقول يغطى بسلفات على الخزينة، يعني أننا نحن، أن الحكومة التي هي نحن نعطيها الوكالة بوكالتنا عن الشعب كي تستدين، ومن حاصل هذا الدين يمكن أن نتفق على المشاريع المثمرة ولا أعلم إذا كان هذا يدل على سلامة الإعداد على سلامة التخطيط في حكومة أو في دولة تعمل للحياة وللنمو وللبقاء وللاستمرار.

الوظيفة، ما هي؟

الوظيفة في أساسها، خدمة عامة، يقوم بها الموظف الذي هو المواطن، خدمة عامة لقاء أجر عادل.

الوظيفة ليست مورد رزق كما أصبحت وليست مصدراً للاثراء كما أصبحت أحيانا خدمة عامة لقاء أجر عادل.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

ما هو الاجر العادل؟ كيف تعتبر أن الاجر عادل هل أن الاجر العادل وحده حاجة الموظف وجوابا على من يقول. المرتب لا يكفي اتكون حدود المرتب حاجة الموظف؟ استغفر الله أن يصبح الامر هكذا. من يحدد الحاجة؟ من يحدد حاجة الإنسان يستطيع أن ينفق الألف والألفين ويظل ضمن حدود الحاجة حتى يصل إلى عشرات الألوف ويظل ضمن حدود الحاجة.

سيدي، هذه الموازنة ليست صورة البلد هذه موازنة ترف بالنسبة لكبار الموظفين هذه ليست موازنة السنين العجاف، إنها موازنة السنين السمان الازدهار يوم كان المال يتدفق على الخزينة بدون قانون وبدون إكراه. تنساب الاموال إلى أيدي الشعب ومن هناك تأتي بطبيعتها، يدفعها الناس ولا يشعرون عن طريق الضرائب غير المباشرة بالأكثر والمباشرة بعد ذلك تتسرب إلى صندوق الدولة، هناك البحبوحة هنالك الفيض، الزيادة، قامت هذه المرتبات وهي مرتبات أيام العز أيام الازدهار، فهي إذا مرتبات ترف ولكن اليوم وتستعمل دائما التعبير «عصر الموازنة» لا أدري كيف يمكن أن تكون الموازنة قد عصرت وأن يبقى القسم الأكبر من هذه الموازنة مخصصا منصبا على دفع المرتبات والنفقات واصل إلى الكلمة الكبيرة جدا: التعويضات.

الموظفون اصناف. الموظفون الدائمون والموقتون والمتعاقدون والاجراء.

وقد كنا نقبل بأن يتقاضى كل عامل أجر عمله، ولكن أن يتقاضى الأجر على العمل ثم يتقاضى عدة أجور بعده تحت أسماء وعناوين مختلفة، فهذا لا أقول يقر بفضلة عنا وإنما يقر، لأننا لا نريد أن نجرأ على مجابهة الحقيقة.

قلت الأجر العادل. العادل لا بالنسبة للحاجة فحسب ولا بالنسبة لمحصول عمله لثمرة عمله فحسب ولكن يجب أن ينظر إلى الواقع الاجتماعي والاقتصادي الذي نعيشه. مثلا أنا أسأل هذا الذي يتقاضى عدة الوف في آخر الشهر ما الذي يكسبه واحد من أمثاله من أنداده في خارج الوظيفة في العالم هذا الذي يتقاضى خمسة الاف ستة الاف أربعة ثلاثة له انداد وأمثال بين الشعب ممن لم يسعدهم الحظ لأن يصبحوا موظفين، ماذا يكسب؟ هل يكسب نصف هذا المبلغ؟ من العلم أن المئة في الوظيفة نقص للنفقات وللموجبات التي تترتب على صاحب العمل الحر.

من هنا أتساءل عندما يعصف عاصف الاضرابات، ونروح نسأل، هذا مظلوم. أقول لا، وأنا لا أتكلم عن الصغار أتكلم عمن هم أكبر والصغار أنفسهم، ليسوا بسيئي الحظ الذين يشكون من مرتباتهم، عندما يخلو مركز واحد منهم ولنقل أننا بحاجة لمئة موظف، كم يقبل على الامتحان، ويرجو أن ينال حظوة الدخول إلى هذه الوظيفة؟ لمئة مركز يتقدم أكثر من الف ينجح مئة ونجيب تسعمئة. هذا الذي يشكو، عليه أن يشكر ربه وأن يشكر الدولة لأنه محسود، هنالك تسعمئة عين تنظر إليه بعين الحسد أنه قيض له أن يحظى بهذه الوظيفة ويطمئن. واجبنا نحوه لا أن نهتم بالذي دخل إن المرتب لا يكفيه، بل واجبنا أن ننظر إلى المحروم، إلى الذي لم يسعفه الحظ أن يكون في آخر الشهر، من أصحاب الحقوق في خزينة الدولة. هذا الذي بقي خارجاً يفتش عن عمل فلا يجد عملا. هو هذا الذي يجب أن نهتم له.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وليت ما أسميناه تعويضات، ليت من يستفيدون منها هم الكادحون، كما يريدون أن يسموهم، ليت الذي يستفيد من المرتب الكبير أو من التعويض هذا الدركي الذي يسير على الطريق هذه الساعة في ظهر البيدر بين الثلوج ليؤمن السابلة للسالكين، المارة، ويعرض صدره للأمراض وللبرد مثلما يعرض صدره لحجارة المتظاهرين وللرصاص يوم المظاهرات هذا لا يستفيد من التعويض، ولا المساعد القضائي الذي يشتغل طول النهار. ولا هؤلاء يستفيد منهم طبقة، هي طبقة يجب أن نسميها إقطاعية الدولة. هؤلاء الذين أصبحوا وكأنهم سادة عظماء يرتعون في نعيم من الثروة.

التعويضات وما أدراكم ما التعويضات؟ هل تعلمون كم نوعا من التعويضات في هذه الموازنة؟ أنواع رئيسية يتفرع عنها أنواع ـ كم نوعا من التعويضات مر أمام عيني في هذه الموازنة؟ اسمعوا:

أربعة عشر نوعا من التعويضات:

- تعويضات عائلية
- تعويضات خاصة
- تعويض سيارة
- تعويضات تمثيل
- تعويضات عن أعمال إضافية
- تعويضات مختلفة ـ هذه مثل عيد جميع القديسين ـ هذا أين كان مخبأً؟
- تعوضات نقل وانتقال.
- تعويض اختصاص ـ يأخذ الموظف مرتبه ثم يأخذ مرتبا آخر لأنه مختص بوظيفته يعني لأنه طبيب، أو لأنه مهندس، أو لأنه يحمل شهادة المحاماة فيستحق تعويض أختصاص لأنه رضي أن يكون قاضيا، كأنه إن لم يحمل شهادة في الطب أكنا عيناه طبيباً، أو شهادة مهندس، أكنا عيناه مهندسا؟ ويصبح كل واحد أختصاصياً في فنه، الإختصاص أنواع منهم من هو مختص في كتابة العربية اختصاص.
- تعويضات الفنون
- تعويض ملحق بالراتب، لماذا؟ لا أعلم
- تعويض بدل اغتراب
- تعويض سكن
- تعويضات اللجان، وما أدراك ما اللجان أصناف، عشرات، ربما أكثر من اللجان ولكل لجنة من يقوم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بالعمل فيها من الموظفين، فيأخذ تعويضا لأنه يعمل في اللجنة، كأنما ليس هو بالموظف الذي يأخذ مرتباً، فيجب أن يستفيد من مرتبه كموظف، هذا يعطى للّقب، وأما للعمل فيأخذ تعويضاً عن عمله.

- تعويض إدارة، لا أعرف ما هو، تعويض إدارة.
- تعويض وظيفة، صفحة ٢٤٥ من وزارة الزراعة، واحد له تعويض وظيفة ٣٨ الف ليرة تعويض وظيفة، لا أعرف كيف.

أضف إلى كل ذلك أن هذا المواطن الذي هو موضوع شفقتنا والذي كلما اجتمعنا ههنا فإنما نجتمع لننظر في أمره وفي زيادة مرتباته تصوروا أن أحداثاً من وراء الغيم نزلت بالبلد فأمسكنا قلوبنا بيدنا، وتولانا الهلع، وظلت البلاد سبعة أشهر بدون حكومة، إلا الحكومة التي تقوم بتصريف الأعمال وهي حكومة موقتة ولم نجتمع في هذه القاعة ولا مرة. ولما أجتمعنا والناس تنتظر ماذا سيكون من أمرنا كيف سنعوض على البلد مما ناله من تعب من عناء، من خسارات، اجتمعنا لننظر كيف نزيد معاشات الموظفين في الدولة في الموازنة التي تأكلها من رأسها الى قدمها مرتبات الموظفين.

من الذي ينظم الموازنة؟ نعرف جميعا أنه في كل وزارة يقوم بتنظيم موازنتها المدير وكبار الموظفين، وهذا طبيعي، فالوزير لا يستطيع أن يقوم بنفسه بهذا العمل، وكيف تنظم؟

يأتون بموازنة السنة الماضية، مقابل كل بند يضعون المبلغ الذي كان في السنة الماضية وزيادة بعض الشيء عشرة، خمسة عشر عشرون بالمئة،

ولما تصل إلى هذا المجلس، وقبله إلى لجنة المال، كل ما يعنينا، هل هنالك زيادة عن السنة الماضية، وما سببها، وفي الفذلكة لا يعطونا سبباً إلا لماذا زادت، لماذا وجدت؟ لا نفهم.

إذن المدراء والموظفون الكبار ينظمون الموازنة للوزارة، تذهب كلها فتجتمع في وزارة المال وهنالك تبدأ المعركة بين وزارة المال التي لا تعلم كيف يمكن أن تلبي هذه المطالب الضخمة التي لا حد لها. كارمونا، نزلوا هذه زيد هذه إلى آخر ما هنالك، ولكن يبقى الأساس كما هو ولا يتبدل شيء.

أنا أعلم، ولا يخفى على أحد، أنه ما من اعتماد وضع إلا تنفيذاً لقانون مر في هذا للمجلس. وهي هذه القوانين ما تشكو منها. ما كان يمكن لا للوزارة في سرعة إعداد الموازنة ولا للجنة المال أن تخفض تعويضا أثبت في بابه في بنده بقانون، ولكن هذه القوانين هي ما يجب أن تتصدى لها بشجاعة يجب أن نعلم أن هذه النفقات، هذه التعويضات وما يتبعها من أنواع البذخ لا يمكن أن تتلاءم مع الظرف الذي نعيشه اليوم، ويجب على الموظف أن يخفض نفقاته كلما حكمت الحالة الاقتصادية على كل مواطن أن يقتصد في نفقاته. لا أظن مواطناً واحداً في هذه الدولة يدعي اليوم أن وارداته تساوي واردات العام الماضي، أو الذي سبق العام الماضي، فكما يتوجب على كل مواطن أن ينفق على قدر استطاعته وطاقته، فعلى الموظف أيضا أن يشارك مواطنيه في هذا، أن لايظل هو

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المواطن المنعم المحسود، وأن يقف الناس، ولا هم لهم إلا أن يؤدوا الجزية عن يده صاغرين كي ينعم هو بها. هذا ما يجب أن نتصدى له، وأن يقول هذا القول أحد لا يطلب من الموظفين ولا يرهب سطوة الموظفين.

يقول مقرر لجنة المال: لا مجال لإظهار نسبة الاعتمادات الواردة في الجزء الأول بالنسبة لمجموع اعتمادات الموازنة، لماذا؟ لأن الجزء الثاني أيضا يشكل بأكثريته الساحقة، مساهمات ومساعدات وأجور موظفين وأجراء. ويقول مقرر لجنة المال ـ إن وزارة الأشغال ـ وهي وزارة الأنتاج، وهي صورة الحكومة، أو الدولة في عين المواطن، أدنى ما يطلب المواطن أن يعلم، أن يسأل، أن يرى، أن يلمس عمل وزارة الأشغال ـ يقول مقرر لجنة المال أنها أصبحت وزارة موظفين وأجراء دائمين وموقتين ولم يعد يتوفر مال لتنفيذ المشاريع.

«هذه الوزارة من الخطأ القول إن اعتمادات الجزء الثاني تعود لمشاريع إنمائية، فجل إعتمادات هذه الوزارة الواردة في الجزء الثاني مخصصة للأجراء حتى أن الاعتماد الوارد تحت عنوان «صيانة الطرق والجسور» وقدره خمسة ملايين، هو بالواقع رواتب عمال مصلحة الصيانة، وليس أدل على تردي الحالة، والتعبير منه أن هذه الوزارة تشتري في السنة، كمية من الزفت ثمنها مليون ليرة، وتنفق في سبيل رشه على الطرقات خمسة ملايين ليرة».

من منا لم ير هؤلاء الذين يسمون أنفسهم «ورشة الحكومة على الطرقات» تمر في الساعة العاشرة أو الحادية عشرة يكونون قد وصلوا تواً إلى محل العمل، فينزلون من السيارات يمزحون أنفسهم قليلا على الطريق. تأتي ساعة الغذاء ثم القيلولة بعد الغذاء ثم ساعة عمل، ويذهبون ويقبضون. نصرف خمسة ملايين ليرة كي نرش بمليون ليرة زفت.

يقول رئيس اللجنة المالية: «نفقات الدروس والمراقبة في بعض المشاريع لا تقل عن ١٦ بالمئة يضاف إليها النفقات الإدارية ستة بالمئة وقد تبلغ النسبة أحيانا بمجموعها ٢٥ بالمئة من قيمة الاعتماد، وهذا أمر غير مقبول» كما يقول رئيس لجنة المال.

في وزارة الأشغال، في الجزء الأول عشرون مليوناً «في الثاني ٣٧ مليوناً فيها جميعها، للطرق الدولية مليون وربع، للطرق الرئيسية والفرعية والمحلية مليونان ونصف للصيانة خمسة ملايين، وقلنا تذهب بأكثرها للأجور، من ٥٧ مليون ليرة في وزارة الأشغال انظروا ما كان نصيب طرق لبنان، بلد السياحة لؤلؤة الشرق، كما نسميه، بلد، بلد إلى آخره.

أين ذهبت هذه الملايين، أجور، مرتبات تعويضات، إلى آخر ما ينطوي تحت هذه العناوين من نفقات أتقن الموظفون الكبار طريقة تبويبها ويحسنون أيضا طريقة صرفها.

في وزارة الزراعة، إقراء اعتماداً هو مساعدة لمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية مليونان وثلاثمائة ألف، واقراء أيضا للمجلس الوطني للبحوث العلمية، مليون ونصف، أربعة ملايين هذا باب تصرف عليه الملايين البحوث العلمية الأبحاث العلمية الزراعية.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هل بيننا، وهل لي أن اتمنى على أحد أن يخبرني عما بحث هذا المجلس للبحوث العلمية وماذا أوجد؟ ما هي الخدمة، ما هي الاعمال ما هي الابحاث العلمية، هل وجد دواء للسرطان، هل وجد طريقة لمكافحة حشرة من الحشرات التي تنتاب الزراعة؟ عن ماذا بحث وماذا أوجد؟ أربعة ملايين ونصف كل سنة ولا يسأل سائل. لماذا، وحضرة العالم ـ أشك يا أنطوان إلى وزارة الزراعة فهي لا تعرف شيئا يمكن أن تسأل جارك أين صربا يمكن أن يعرف أحسن منهم كيف يكافح مرضا في الكرمة.

المصالح المستقلة. المصالح المستقلة حديث يجري في كل سنة المصالح المستقلة يتحدث عنها تقرير لجنة المال في كل سنة. وقد يكون لهذه المصالح فوائدها وحسناتها وخدماتها ولكن هل نحن بحاجة إليها جميعا؟ أعني ألا يمكن أن تدمج إثنتان بواحدة، قيل لنا إن بعض المصالح تعمل العمل الواحد، وأحيانا تتضارب أعمال هذه المصلحة مع تلك في الموضوع الواحد في المسألة الواحدة. حدثونا إن مصلحة الكهرباء يمكن أن لا تبقى مستقلة، أن تدمج في وزارة الموارد الكهربائية، أو أن يجري تدبير معه نستطيع أن نختصر في النفقات وفي مصلحة الليطاني أيضا قول يشبه هذا. أما مصالح المياه فلا يجهل أحد أن لكل مصلحة مجلس إدارة ومدير وجهاز، ولكل قضاء مصلحة مائية وهذا ما لا أظن أن المنفعة العامة تتطلب ذلك، بل يمكن أن تدمج هذه المصالح في قسم كبير منها، إلى عدد قد يصل إلى نصف عددها الحالي. وقيل أيضا إن هنالك أكثر من اقتراح لإلغاء مجلس الجمارك الأعلى. وهذا وجد لسبب لا يجهله أحد، يوم كنا نشترك في مجلس الجمارك المشترك بيننا وبين الشقيقة سوريا، فلم يبقى لهذا المجلس، اليوم من عمل وفي الاستغناء عنه وفر واقتصاد ينفع مهما كانت المبالغ.

المديريات الإقليمية: أريد بها أن تقوم بخدمة المواطن ولا تتعبه في المجيء إلى العاصمة، سألت عن المديرية الاقليمية لمنطقة جبل لبنان فوجدتها هنا في الحازمية يعني إن الذي يأتي من العاقورة، يمكنه أن يصل إلى وزارة الأشغال العامة قبل أن يصل إلى الحازمية ويقطع النظر عن المسافة، أظن إن هذه المديريات الاقليمية يجب أن يعاد النظر في أمرها. فنحو مليون ونصف ليرة، بين معاشات ونفقات إدارية تذهب عليها، بينما يمكننا بهذا المبلغ أن نصلح القسم الكبير من طرقات المناطق. وما كنا بحاجة إلى هذه اللامركزية، اللامركزية قد تفيد في بلد شاسع، في بلد متسع المساحة ولكن في لبنان، حيث ينزل العامل من الجرد إلى بيروت فيشتغل في النهار ويذهب إلى بيته في المساء لا أظن أننا بحاجة إلى هذه اللامركزية وفائدتها ليست إلا تأخير الأعمال وإضاعة الأموال.

مصلحة الإنعاش الاجتماعي: ولها موازنة محترمة تزيد عن ١٢ مليون ليرة، كما أعتقد ماذا تعمل؟ إنها تعنى بالشؤون الزراعية تعنى بالأيتام، تعنى بالتطبيب، تعنى بفتح طرقات أما أن تبقى مصلحة الإنعاش الاجتماعي ونلحق بها وزارة الأشغال العامة، وأما أن يخصص عمل الطرقات بوزارة الأشغال، والأعمال الزراعية التي تقوم بها مصلحة الإنعاش الاجتماعي، ألا تستطيع وزارة الزراعة أن تقوم بها؟

واللقطاء والأيتام إلى آخره، هؤلاء مكانهم، مرجعهم وزارة الشؤون الاجتماعية وهكذا في شؤون المرضى والتطبيب لماذا؟ لأنهم يستطيعون أن ينفقوا فوراً وبدون مراجعة ديون المحاسبة إلا المراقبة المتأخرة، هذا ليس

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بالأمر الهام، لا يمكن أن نضع ١٤ مليون ليرة لفتح وزارة مصغرة عن مجموع الوزارات ما الفائدة؟

لا أريد أن أتحدث عن الوزارات، ولكنني أتساءل بوجود مجلس السياحة الأعلى ماذا يعمل وزير السياحة؟ أنا أرى أن يصبح وزيري السياحة عضواً في مجلس السياحة الأعلى أو أن يلغى مجلس السياحة الأعلى وتلحق دوائره بوزارة السياحة.

وإني أتردد كثيراً إذ أتكلم عن وزارة الأنباء لا أظن أن وزارة الأنباء أنشئت لإرضاء الصحفيين وحسب، يجب أن يكون لها دور هام، قلتم إن دورها هو التوجيه، سألنا المدير العام، ماذا تعمل وزارة الأنباء قال وزارة الأنباء، عملها الأول تزويد الصحافة بالمعلومات.

الصحافة في لبنان عمل حر، لكل صحيفة مالك، صاحب، ولها إدارة. إنها عمل تجاري، بالفعل، والقانون يعتبر الصحفي تاجراً، يعني يقوم على مؤسسة تجارية. إن ربحت فربحها له وإن خسرت فخسارتها عليه وهو الذي يدفع أجور موظفيه وأجور الذين يعملون في هذه المؤسسة فما حاجته أن تأتي الحكومة فتنفق الملايين لتزويده بالخبر، يقولون إن الفائدة منها هي إبراز نشاط الحكومة وما تعمله كل يوم في المشاريع وفي الخدمات العامة وفي السياحة العامة أيضاً. حسن، أولا أعتقد أن المال الذي ينفق في وزارة الأنباء على وكالة الأنباء أو على الإذاعة أو على التلفزيون، في المراقبة هذا المال يدفعه اللبنانيون جميعاً، فليس من العدل أن ينفرد الحكم أو الحكومة أو الحاكمون بالاستفادة منه، إذا كان لا بد من بقائه، فليبق، وأنا أطلب أن يسمع الصوت المعارض إلى جانب الصوت الحكومي، وفي هذا فائدة، وهذا ما يجري ههنا، وهذا أنبل مظاهر الديموقراطية لتمحض الحقيقة بالمناقشة بالبرهان وليكن الرأي العام حسنا، وهكذا تمارس وتنفذ الديموقراطية.

أصل إلى مصلحتين، عندما اتتنا موازنتهما إلى اللجنة أصبت بخيبة، أولهما مصلحة النقل المشترك، وتعلمون أمرها جميعا، تضم مصلحة سكك الحديد، يعني إدارة سكك الحديد وإدارة الاوتوبيس.

إدارة سكك الحديد، تتحمل عجزها كل سنة، وعجزها هذه السنة ١١ مليون ليرة.

عندما اشترينا هذه الادارة من الشركة الفرنسية، حسبنا أننا كسبنا غنما يومذاك كان في الحكم، في سوريا، المرحوم أديب الشيشكلي، وقد استطاع بوسائل معروفة أن ينتزع الامتياز والموجودات من الشركة بثمن زهيد قدره ثلاثة ملايين ونصف فجئنا نحن واشتريناها بالثمن نفسه، وقلنا يومذاك وكان صحيحا، إن الارض التي اشتريناها، وكانت ملكا لهذه الشركة في سانت ميشال، وفي محلة النهر وفي أماكن أخرى تساوي يومذاك أكثر من خمسة ملايين، وحسبنا أننا استرحنا من العجز الذي كنا ندفعه، وما كان يومذاك بالأمر الكبير، ولكن هذا العجز ظل يتفاقم ويكبر، إلى أن انتهى إلى هذا الرقم الضخم.

أنا أعلم أن خطوط سكك الحديد يقوم عليها عمال وموظفون لا يمكن أن نصرفهم من الخدمة لماذا لهم تعويض؟ نضاعف التعويض ١١ مليون ليرة يمكن أن تكفي لتعويضهم عن كل ما يستحق لهم الضعفين، فلنزد

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

هذا المبلغ، ولماذا لا نلغيها، يأتي الجواب. ليس باستطاعتنا أن نفعل. هنالك اتفاق مالي بيننا وبين الشقيقة سوريا، يقال إننا التزمنا به أن نبقي على هذه الخطوط الحديدية. أقول من قال إن الاتفاق الذي جرى بين الطرفين لا يمكن أن ينحل ويلغى بتفاهم بين الطرفين.

لماذا تخسر هذه المؤسسة؟ قال المدير لأن سيارات الشحن تزاحمها فلا تستطيع أن تعمل بعد اليوم. السيارة الكبيرة تحمل أكثر من الشاحنة. وتصل في المرفأ إلى جانب المركب ثم تنقل حمولتها إلى الداخلوتصل إلى جانب المعمل. وسكة الحديد يجب أن تنقل البضاعة منها مرة ثانية من المحطة، محطة الحجاز مثلا إلى المعمل. وبهذا حكم على سكة الحديد بالموت بحكم تطور الزمان. لماذا نريد أن نبقيها في قيد الحياة بالقوة؟ لقد تلاشت وانتهى دورها كما انتهى دور عربة الخيل، وكما انتهى دور الطنبر، هل يمكن أن نعطي تعويضا لصاحب عربة الخيل، ولماذا لا تجرؤ على القول يجب أن ننتهي منها ولمرة واحدة مهما كلف الأمر ولنتخلص من هذا النزف المستمر سنة بعد سنة من موازنة الدولة.

أعتقد أن بالإمكان أن نتفاهم مع الشقيقة سوريا، إذا كانت لا تستعملها. وهذا الأردن الشقيق يسير قاطرات على طرقاتنا ومن مرافئنا بحمولة تزيد عن حمولة سكك الحديد، ولا يشعر أن سكة الحديد يمكن أن تنفعه، ويمكن أن يكون الأمر كذلك بالنسبة لإخواننا في دمشق وحلب وفي آخر البلاد السورية.

أنا أتمنى على حكومتنا أن تباحث الشقيقة السورية بهذا الموضوع، فقد نصل معها إلى اتفاق، ولا أريد أن يلغى هذا الاتفاق من جانب واحد.

وأما موضوع الشاحنات المبردة، فهذه حكاية الحكايات، اشتريناها بمبلغ مليون ونصف مليون ليرة. وقد قال لنا رئيس المصلحة إن هذه الشاحنات المبردة التي جئنا لنحمل عليها انتاجنا الزراعي ونسير بها في الصحارى وفي الحر، أنها حتى الآن لم تنه شهر العسل «ما خشناها» لم نستعملها، ويجب أن نضع لها أعتمادا للصيانة، وهي تتلف سنة بعد سنة، وأريد أن أذكر صديقي الأعز الدكتور أمين الحافظ إن هذا حقل من تولى القطاع العام للأعمال التجارية، وقد دعانا إلى إعتناق هذا المذهب يوم أمس عندما تكلم وقال يجب أن نشجع القطاع العام أن يقوم بالأعمال الجارية هذا مثل عما تؤول إليه المشاريع التجارية عندما يتولاها القطاع العام.

الاوتوبيس ـ تعلمون حكايته، كان يجب أن يربح، ولو أنه تولته شركة خاصة لكان ربح، وقد سمعت بتقدير وانتباه إلى دولة رئيس مجلس الوزراء يوم أمس يقول: إن من واجبنا أن نؤمن الخدمات والنقل لجمهورنا دون أن ننظر إلى الربح، حسن هذا يا سيدي الرئيس، ولكن إذا استطعنا أن نؤمن الخدمة للمواطن دون أن نخسر، أليس ذلك أفضل؟ يمكن، لماذا يمكن؟ أنا أقول لماذا: كان رسم الركوب في هذه السيارات ربع ليرة فأنزلناه إلى ١٥ غرشا، لماذا؟ قالوا لأنه إذا لم نقبل بالخمسة عشر غرشا، سيزاحمنا المرسيدس، تزاحمنا سيارات السرفيس. إذن نستطيع بواسطة سيارات السرفيس أن نستغني عن الاوتوبيس. إذا صح القول وما أظنه صحيحا على كل الخطوط، أنا أقول إنه من الافضل أن نؤخذ بالرأي الذي ألح إليه دولة الرئيس يوم أمس، عندما قال الفنا

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لجنة وكان هذا أيضا من إقتراحات المصلحة. ألفنا لجنة للنظر فيه، وحسنا أن يكون كذلك، وأن تنتهي دروس اللجنة إلى إعطاء هذا الامتياز إلى شركة تعطى للخزينة كل سنة خمسة ملايين ليرة عوضا عن أن ندفع نحن عنها خمسة ملايين ليرة. وإن في تقرير المصلحة يتطلبون مليونين ونصف مليون لإنشاء كاراج للصيانة، وذلك عندما سألته، أراها معطلة تحرق الزيت ورائحتها تملأ الأجواء، قال لأننا لا نستطيع أن نصلحها، لم نتدبر أمر الكاراج عندما أشترينا الاوتوبيس.

أنا أظن أن بالإمكان أن نستفيد منها بدلا من أن نخسر عليها. أصل إلى موضوع حساس، ولكن أكبت على نفسي أن أقول الحقيقة ولو لم تعجب الجيل الجديد، كما أنني قلت الحقيقة ولا أظنها تعجب أصدقائي الموظفين.

الجامعة اللبنانية. الجامعة التي انفق حتى اليوم على إحدى كلياتها نحو ٤٧ مليون ولم تنته من بناء الكلية الاولى.

عمل علمي، والعلم مهما اتفقنا عليه يستحق هذه النفقة، هذا لا شك فيه. ولكن، تقدم رئيس الجامعة بموازنته أمام اللجنة، وطلب وهو يطلب الآن من مجلسكم هذا أن يعطي قيمة العجز البالغ نحو أحد عشر مليون ليرة لبنانية، يعني أن الجامعة اللبنانية تخسر.

وهي في عجز مقداره ١١ مليون ليرة، قيل لماذا؟ سألت رئيس الجامعة، كم طالبا في الجامعة، قال تسعة الاف طالب، سألت ماذا يدفع الطالب، فسكت أجبنا على السؤال فقال كنا في بادىء الامر نأخذ من الطالب مئتي ليرة لبنانية في السنة، طالب الحقوق طالب العلوم السياسية، طالب، طالب، الخ في جميع الكليات، وبعدئذ أضربوا، بدهم نخفض أضربوا وانتهى الأمر وخفضنا الرسم إلى المئة ليرة، وبعدئذ؟ قال: أضربوا ثانية فخفضنا إلى الخمسين، سألت. طيب، وهل تأخذون الخمسين، قال: لا. ابن الموظف لا يدفع، ابن الشهيد لا يدفع، ابن المتقاعد لا يدفع ابن الفلسطيني لا يدفع، ابن الفقير لا يدفع وكان ابن الفقير يأتي إلى الجامعة بسيارته الخصوصية ويتعلم ولا يدفع شيئا.

ابنك وابن جارك الذي يدرس اليوم، في أي مدرسة خاصة، في الصف الرابع أو الثالث أو الثاني يدفع قسط المدرسة ١٥٠٠ ليرة والطالب الذي سيصبح بعد سنة زميلنا في الحقوق، وصاحب مكتب وينتج، يتعلم في الجامعة، لا يريد أن يدفع، ولا الخمسين ليرة، لماذا يا سيدي؟ لماذا لأنه يحسن الاضراب ويحسن ضرب رجال الشرطة. وهذا ويا للأسف، قد أصبح القاعدة. من أضرب وضرب فاز بالارب: أضرب وضرب لماذا لا يكون قسط طالب الجامعة خمسمئة ليرة على الأقل كي يتحمل المواطن شيئاً من هذا العجز عن كاهل الدولة، خمسمئة ليرة لبنانية، يعني كل ثلاثة أشهر ١٥٠ ليرة يدفعها ثمن اللوكي سترايك التي يشربها يدفعها للسينما في كل أسبوع ألا يريد أن يدفع خمسمئة ليرة رسم تعليم جامعي كي يصبح المحامي العام، أو المربي أو.. إلى آخر ما هنالك.

أكثر من ذلك، أكثر فأكثر، وصلت إلى بند فيه منح إعاشة لطلاب في كلية التربية مليونان ونصف مليون ليرة سألت رئيس الجامة وكيف ذلك، قال نعم. قلت تعطونهم أجرتهم كي يأتوا ويتعلموا قال نعم.

to obtain the original document, please contact Mr. Anan Daher

أنا أفهم أن يتعلموا مجاناً، إما أن أعطي الطالب مئتي ليرة كل شهر كي يرضى أن يأتي فيتعلم تعليماً جامعياً، ويصبح حامل شهادة جامعية، لماذا؟ قال إسمع. هنالك ما هو أفظع كنا نعطي الطالب عن تسعة أشهر، أي عن أشهر التعليم، كل شهر مئة ليرة أو مئة وخمسين، أضربوا ضربوا بالحجارة رفعنا لهم إلى مئتين. وبعد مدة قالوا نريد عن كل السنة، نريد معاشاً ونحن في الجبل عمال نشم الهوا، أو في شارع الحمراء عمال نبصبص على الميني جوب فاضربوا وضربوا فدفعنا عن ١٢ شهراً كل شهر مئتا ليرة من أضرب وضرب فاز بالإرب.

لماذا هذا يا سيدي، كيف وإلى أين تعطونهم معاشا كي يتعلموا، هل جربتم أن لا تعطوهم معاشا فاقفرت الكلية؟ لا أظن.

الذي يريد أن يتعلم، يدفع كي يتعلم قالوا هنالك إتفاق بين الدولة وبينه لأن يدرس بعد أن يتخرج. هل الاتفاق سورة من آية الرحمن لا تستطيع الدولة أن تلغيه؟

ثم هذا الطالب يجب أن يدفع قبل سواه لأنه عندما يأخذ شهادته يذهب رأسا إلى وظيفة مضمونة، لا يخرج ليفتش عن عمل كطالب الحقوق أو كحامل الليسانس بالحقوق الذي يجهد نفسه، ثم لا يجد إلا بعد سنين العمل أو الكسب.

مليونان ونصف لطلاب كلية التربية، كي يقبلوا أن يتعلموا، كي يصبحوا معلمين وينالوا وظيفة في الحكومة. إن لم تدفع لهم لا يتعلمون.

نحن مقتنعون جميعا أن هذا ليس بحق ولكنهم يضربون ويضربون.

وزارة التربية. موازنتها نحو مئة وخمسة وعشرين مليون ليرة، وليس هذا بالشيء القليل، ولكن العلم يستحق أن يدفع له أغلى الثمن.

في مدارس الحكومة، على ما قيل لي فوق الثلاثمئة وثلاثين ألف تلميذ بحساب بسيط نجد أن التلميذ يكلف الدولة نحو ٤١٠ ليرات كل سنة.

أنا أعلم أن قسماً غير قليل من تلامذة المدارس الرسمية هم من طبقة غير موسرة. أنا أسأل، ألا يمكن أن يكلف التلميذ في المدارس الرسمية أولا التلميذ القادر حتى التلميذ ابن العامل أن يدفع ٦٠ أو ٧٠ أو ١٠٠ ليرة في السنة.

أفقر عامل، العامل الذي يعمل في الحديقة كل يوم أو في الكرم أو البستان يتقاضى في اليوم عشر ليرات، إذا دفع هذا العامل أجرة يوم واحد في الشهر عن تعليم ابنه، وأجرة الخمسة وعشرين يوما الباقية يأكل بها ويشرب ويعمل ما يعمل. إن العامل الذي عنده عشرة أولاد، ويريد أن يعلم العشرة، فلا بأس من أن يدفع أجرة العشرة أيام.

إن الذي يضع ابنه في المدارس الخاصة يدفع أكثر من ثلث مدخوله على تعليم أولاده ونحن مقتنعون بهذا، ولكن، إذا فعلنا وفرضنا هذا الرسم تخاف. تخاف من ماذا؟ نخاف من الاضراب.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ندرك الحقيقة، ونعرف كيف نصلحها كما قال معالي الوزير، ولكننا نعود إلى الداء نفسه، إننا نرضخ أمام الاضراب وأمام من يضرب وأمام من يهدد. نحن الدولة نخاف الدولة أضعف مؤسسة في الدولة. يعني عكس ما هي في تكوينها وفي تحديدها. عندما خلق المجتمع، لماذا وجدت الدولة. قالوا يجب أن يكون هنالك هيئة أقوى من كل هيئة أو مؤسسة في هذا المجتمع، لترد القوي عن الضعيف ولكي تفرض الحق والعدل. هذا هو دور الدولة الاساسي، فإذا بنا نحن ههنا، نصبح وإذا الحكومة أضعف مؤسسة في الدولة، لا تقوى على أحد، من أضرب وضرب فاز بالإرب.

أريد أن أسجل واقعة لصديقي وزير الداخلية السابق وزير العدل الآن، عمل عملاً بطولياً سجل له. هل تدركون ما هو؟ المسلخ بنينا مسلخاً بالملايين من يستطيع أن ينقلنا من القديم، ولا أريد أن أصف لكم كيف كان إلى الجديد الحديث، لا يستطيع أحد، لماذا؟ عرب المسلخ لا يقبلون ـ واللي هو زلمي يقرب على عرب المسلخ ـ لا يستطيع أحد.

جاء هذا البطل، وأقول لكم صادقا إنها بطولة، فجرد حملة في ليل مدلهم، وجاء فأحاط بالمنطقة والمسلخ وهدمه في بضع ساعات وانتقلنا إلى المسلخ الجديد، ولم تقم القيامة ـ تصفيق.

فأين معالي وزير الاقتصاد، لمرة واحدة وجدت الحكومة أقوى من أحد وهذا الأحد عرب المسلخ وهم ناخبون وينتخبوني وأنا ممنون لهم.

سألنا معالي وزير الاقتصاد: المزارع اللبناني يبيع منتوجه بأبخث الاثمان والمستهلك يأكل حاجته من هذا المنتوج الزراعي بأغلى الاثمان، ما السبب؟

قال، يأكل غلة وتعب الزراع ويستغل مال المستهلك الذي يتلقى المنتوج ويبيع بالجملة ولا دواء لذلك الابناء هال، أو أكثر من هال، يعني سوق للخضرة في مداخل البلد لماذا؟ قال معلمو الخضرة ـ مين بيقدر يدق بمعلمي الخضرة ـ لا يستطيع أحد هم أقوى من أي سلطة، ولا أعلم إذ كان علينا أن ننتظر أن يأتي عادل عسيران وزيرا للاقتصاد حتى نخلص من معلمي الخضرة..

سيدي تكلمت كثيراً عن النفقات، ولكن لا بد لي من كلمة في موضوع الواردات.

في موضوع الواردات أكرر الحقيقة الأولية في علم المال: لا مورد للحكومة إلا جيوب الشعب، خزينة الدولة جيوب الرعية، ليس من مورد للحكومة غير جيوب الشعب.

أيضا، لا سبيل لزيادة هذا المورد إلا بالاستقرار والازدهار. ان تيسر للناس أسباب الكسب عند ذلك تعم البحبوحة ويخيم الازدهار وتنساب الأموال، من نفسها، لا تجبي لا قسرا ولا إكراها تتسرب إلى خزائن الحكومة وقد مررنا في فترات من تاريخنا الحديث بمثل هذه الحقائق والوقائع.

كيف نخلق الازدهار.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

سيدي، ازدهار هذا البلد، أولاً، يجب أن ننظر إلى طاقاته، ما هي وسائله في الكسب، نحن لسنا ببلد ينتج الزيت والنفط ولسنا ببلد يعتمد في موارده، من أرزاق بيته على الزراعة أنها تؤلف جزاء غير كبير من مواردنا، ١٧ أو ١٨ بالمئة ولا نستطيع أن نعتمد على الصناعة وهي لا تزال طفلة تحبو. ونأمل لها أن تشتد وتقوى.

قلنا، وهذا وافقنا، إننا نعتمد على الخدمات وعلى التجارة والذين في كل مناسبة يتندرون بالأحاديث عن المركانتيلية، أقول لهم أن هذه المركانتيلية هي التي تأتينا ب ـ ٨٢٠ مليون ليرة بالسنة، أرجو منكم أن تصدقوا. هذه لم تجب لا من زارع القمح ولا الشمندر ولا التفاح، ولا الليمون الحامض. هذه لم تجب من الصناعيين ويا ويلهم إن استطاعوا أن يصرفوا عاملاً في هذه الأيام، بالجهد يستطيعون أن يوازنوا بين دخلهم وبين ما يترتب عليهم من نفقات، وقد جاءهم في آخر الزمان نفقات الضمان الاجتماعي، وما أدراكم ما هي.

إذا من هذه المركانتيلية، ومن الضرائب غير المباشرة بنوع خاص، تأتينا هذه ال ٨٢٠ مليونا.

عندما يفتح الله علينا باباً للرزق، نعيش منه، غير هذه المركانتيلية، من قال لكم إن الناس لا تندفع نحوه تلقائيا، المرء بطبعه مندفع إلى ما فيه الكسب وجني الارباح.

إذن، كيف يمكن أن نسهل للبلد الازدهار ليس لي من ثأر عند أبطال الحروب. ليس بيني وبين الاسكندر ونابوليون أية عداوة ولكن أقول، إننا بدون سبب، وبدون أن يكون الامر حقيقة، وبدون أن نكون ملزمين بذلك، قد أشعنا في جو بلادنا روح الحرب، ونشرنا ذلك أيضا إلى الخارج، بتصريحات وأقوال وتصرفات أعطت للناس فكرة أننا على أهبة الحرب، أو نحن بالفعل دخلنا الحرب وياليتنا كذلك.

من أين جئنا بهذه الروح، كأنما روح فريدريك بروسيا أو هتلر سنة ٩٣٨، لا نتكلم إلا بالحرب، بآلات الحرب، نعقد الجلسات ههنا السرية والعلنية ونتبارى هل الميراج أقوى أم الفانتوم، أو الميغ، وما هي أحسن وسائل الحرب، من؟ مليونان ونصف مليون لبناني، لا يستطيعون أن يشتروا، إذا أرادوا أو أجبروا على شراء ١٢ طياره، يدفعون أثمانها أقساطا من الآن إلى ولد الولد.

أشعنا جو الحرب فأصبح كل من شاء أن يستثمر مالاً في لبنان، لا يأتي، ومن أراد أن يقوم بسياحة إلى لبنان يهرب قلنا لهم حدا بيروح يعمل شهر العسل في فيتنام.

لا يمكن أن يكون ازدهار، وقد قطعنا موارد الرزق عنا، لأسباب من يدنا، وليست من السماء، لماذا كل هذا الكلام عن السلاح والتسليح واعتمادات الاسلحة، إلى آخر ما هنالك. صاحب رأس المال لا يأتي الذي يريد أن يرسل إلى التاجر بضاعة لم يعد يقبل إمضاء التاجر اللبناني. لا، يريد أن يقبض سلفا كي يرسل البضاعة.

الباخرة كي تشحن يجب أن تقبض شركة التأمين ضاعفت رسوم التأمين، لأن البواخر ذاهبة إلى منطقة الحرب.

أشعنا جو الحرب فقطعنا هذا المورد عنا قطعاً باتاً ـ ما عليه شيء لو فينا ننتصر، أنا بتمنى أن أكون عنتر ولا أكون جان فتال ـ لا عنتر قادر كون ولا جان فتال بتخلونا نكون ـ

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

يا سيدي دولة الرئيس، نحن ههنا لنا آذان، لا نتحدث إلا عن الحرب أرجوك، لا أريد أن أتورط، التصريحات في الخارج كانت تعطي فكرة أننا مقبلون على حرب أننا نحن نتهيأ للحرب.

الرئيس: هل نحن ضربنا مطار إسرائيل؟

نصري المعلوف: يا ليتنا قادرين أن نضرب.

يريد صديقي الاستاذ امين الحافظ أن يصبح لبنان لرأس المال قعراً، رأس المال يا سيدي لا يأتي، لا بالخطابات ولا بالصوت الحلو ولا بالالتماس، ولا بقوة الاقناع، رأس المال يدخل لا تعلم متى يدخل، ويخرج ولا تعرف كيف خرج، رأس المال لا ينعم إلا في الاجواء الهادئة، في المرابع الخضراء الآمنة الساكنة فإذا أحس بروح الحرب وبريح البارود يتوارى، ولا تستطيع أن نقبض عليه ويذهب معه كل ما نأمل منه من مغانم وفوائد.

من أين نأخذ الضرائب؟ من التاجر انظروا كم أوكازيون في الاسواق، ولا يدخل أحد إلى المخازن، التاجر يفتش ليبيع بأي سعر، لأن المصارف شددت عليه، لم تمهله تريد المال، لذلك يريد أن يبيع بأي ثمن فلا يلقى مشترياً، لا يستطيع أن يحصل في يومه أجرة عماله، ومصاريف الكهرباء والتلفون وايجار المحل وضرائب الضمان الاجتماعي ومع ذلك تفرض عليه ضرائب جديدة، ونقول لماذا لا يكون ازدهار، ولمن يبيع؟ السائح لا يأتي، المصطاف هرب، والذي في جيبه مال خاف، لم يعد ينفق، الذي يريد أن يشتري «كرافات» بأربعين ليرة لا يشتريها ينتظر لأن تأتيه هدية.

أما الفنادق، فأظن أننا يمكننا أن نستفيد منها، انظروا، من حدود جبيل والبترون وربما طرابلس إلى صيدا، وعلى طول الشاطىء بنايات فنادق، الشرفات فيها مشعشعة بالأنوار وخالية خاوية، ليس فيها سوى المستخدمين يطبخون لهم فاصوليا حتى لا يهربوا، ولا يستطيع أصحاب الفنادق صرفهم.

ممن نأخذ الضرائب؟ أهذا هو الازدهار الذي يخلق البحبوحة لنمول صناديق الخزينة؟

يقول حضرة رئيس اللجنة في تقريره إن توظيف الأموال في الخارج بفوائد عالية هو الذي شوق رؤوس الاموال أن تنطلق وأن تهرب من بلادنا. هذا صحيح، ولكن بعد ذلك يقترح أن تؤسس المؤسسات الخاصة لتسلف لآجال طويلة وأن نضمن الرساميل.

أولاً، عندما يكون صاحب المال يستطيع أن يأخذ فائدة عن المئة دولار تسعة دولارات. وعندما يودع أمواله في بنوك أميركا، في تشايس منهاتن بنك، في فيرست ناشيونال سيتي بنك يأخذ عشرة بالمئة، فأي مشروع يرد عشرة بالمئة ربحا صافيا، كي ننتظر، أوكي نعني للرساميل كي تقبل الينا.

حكاية ضمانة الرساميل تحدثوا عنها كثيراً لا أعلم إذا كان الرأسماليون لا يزالون يقبلون في حال ضماننا للرساميل، أن يأتوا. عندما كانوا راضين أن يفعلوا، لم نكن نحن راضين أن نضمن. وهكذا «جننتنا بليلى وهي جنت بغيرنا»

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ننتظر صاحب الرأسمال أن يأتي ويستثمر رأسماله عندنا، ومع ذلك فكلما سنحت مناسبة نقوم بهجوم كاسح على أصحاب الأموال، على الراسمالية، ترفع ضريبة الدخل، أنا أعلم أن هنالك من تحدث في يوم ما، عن تخفيض ضريبة الدخل لتشويق الرساميل، وهذا لا أظنه كفرا إذا درسناه ملياً، نرى أن دولاً راقية حولنا، تشجع رؤوس الأموال في اليونان في تركيا وفي غير بلاد، يعطون تسهيلات لا نتصورها نحن، ولو قلنا عنها لظن بنا أننا نكفر، ذلك لأن رأس المال عندما يأتي يعمل ههنا إنما يخدم الفقير قبل الغني رأس المال، عندما يترك له مجال الربح يخدم الفقير قبل الغني.

الإنتاج ابن له أم وأب. أما أبوه فرأس المال وأما أمه فاليد العاملة رأس المال يتعاون مع اليد العاملة كي يخلق الطفل الذي اسمه الإنتاج والذي اسمه الازدهار.

إذن، عندما نقول يجب أن نشوق رأس المال فلا نعني بذلك إن قلبنا على أصحاب الملايين، ولكننا نعني إن قلبنا على هؤلاء العاطلين عن العمل، إن لم يأت رب العمل ويعمل ينشىء للعمل فأين نرسل العامل؟ وأين نرسل المستخدم، وكيف يأكل الفقير. هذا من بديهيات الأشياء، ولا أظن أن أحد منا يناقش أو يجادل فيه.

سيدي، أشكركم أنكم صبرتم على هذا الكلام الطويل. وفي أكثره معروف لديكم ومعلوم، إنما أريد أن أوجز أني لم آت بجديد، وكل ما قلت تعرفونه، إن كان لجهة النفقات أو لجهة الواردات.

أمر واحد يجب أن نجمع عليه جميعا وهو أن لا نخشى من لحق ولا من العدل وإن قام الف إضراب وألف مظاهرة لا يجوز أن تكون الحكومة أضعف من أي هيئة في الدولة وإني أردكم إلى مثل قريب، عندما حزمت الحكومة أمرها ووقفت في وجه من كانت لهم مطالب فوق ما اعتقدناه عدلاً وإن كان للخزينة، كيف تراجعوا وما استطاعوا إلا أن يرضخوا. نحن بحاجة إلى أن لا نخاف من تسويد الوجه ولا من الخسارة الشعبية وعند ذلك يكون هذا البلد بألف خير وأشكركم ـ تصفيق.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ يوسف سالم.

يوسف سالم: دولة الرئيس، أيها السادة.

يصعب علي كثيرا، بعدما سمعت من الأستاذ نصري معلوف أن أطرق موضوعا لم يذكره لذلك سأعمل بنصيحة دولة الرئيس الذي طلب إلى النواب أن لا يتكلموا أكثر من عشر دقائق.

أيها السادة، إن الموازنة التي بين أيديكم هي صورة واضحة عن حالة البلاد السياسية والاقتصادية والمالية. فإذا كانت هذه الموازنة لا توازن فيها ولا استقرار فلان حالة البلاد السياسية والاقتصادية والادارية لا توازن فيه ولا استقرار.

أيها السادة. قد لا أتكلم عن المواضيع السياسية، ولكن اقتصاد هذا البلد هو اقتصاد هزيل واسبابه كثيرة، وأكبر سبب له الأثر الفعال في تردي الحالة الاقتصادية، هو الحرب التي نعاينها. تلك الحرب التي ليس لنا فيها يد ولا رأي، تلك الحرب التي فرضت علينا بواقع التعدي من دولة اسرائيل على الدول العربية.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

تلك الحرب، لو كانت عابرة لما كنا ذكرناها، فقد مر لبنان بازمات عديدة، ولكن اسمعوا ما يقوله العارفون: إن هذه الحرب قد تدوم عشر سنوات وعشرين سنة.

إذا رجعنا إلى تصريحات المسؤولين الاسرائيليين وإلى تصريحات الرئيس نيكسون نرى أنها ستدوم أكثر من عشرين سنة لذلك يجب أن نعمل على إقرار قوانين تمكننا من التغلب على هذه الحالة المتردية طوال هذه المدة الطويلة.

وهذه الحرب تستنزف من ميزانيتنا المبلغ الكبير، لذلك إذا اعمدت الحكومة إلى الرجوع إلى الشعب لملء هذا الفراغ فلها الحق كل الحق.

أيها السادة، منذ خمس وعشرين سنة وقف على هذا المنبر المغفور له رياض الصلح وقال، وكان ذلك بعد الاستقلال بسنتين «لقد توصلنا إلى إنشاء دولة، واليوم نسعى إلى إنشاء وطن».

إنني أسألكم أيها السادة، هل توصلنا حقيقة إلى إنشاء دولة؟ لم نتوصل بعد إلى إنشاء دولة، وقد سمعتم ما ورد على لسان الزميل الاستاذ نصري المعلوف في قبول الاضرابات في إعطائها الصفة الشرعية، ولكن نحن أيضا مسؤولون، والحكومات التي تعاقبت على الحكم هي أيضا مسؤولة، وليست هي وحدها المسؤولة بل نحن أيضا مسؤولون مثلها. لأننا نحن الذين نطلب كثيرا من الحكومة لقضايا خاصة. إن الشفاعات والمراجعات أصبحت هي القانون الخفي الذي يفوق القانون أوامرها ونواهيها كانت نافذة دون أوامر القانون ونواهيه.

لذلك أريد أن أجمع مع مسؤولية الحكومة مسؤوليتنا نحن أيضا، نحن أيضا مسؤولون لأننا نحن أيضا في الحكم، إن كنا نواباً على المقاعد التي تجلسون عليها أم كنا في الوزارة فنحن مسؤولون عن هذا الحكم.

لقد قال الزميل نصري المعلوف الكثير عن الادارة وتردي الادارة، وأنا كما قلت، أعتقد أن على الحكومة والحكومات التي تعاقبت مسؤولية تردي الادارة كما أن علينا نحن أيضا مثل هذه المسؤولية.

لنعد الآن إلى القضية الأخرى التي قال عنها المغفور له رياض الصلح وهي هل توصلنا إلى إنشاء وطن؟ كلا، أيها السادة. الوطن هو تضحية يجب أن يصدر عنه تضحية خصوصا في هذا الموقف الخطر الذي يمرُ فيه لبنان إذا لم نضح بالكثير مما نملك فلا يمكننا أن نقول إننا مواطنون لبنانيون، لماذا لا نتمثل بآبائنا وأجدادنا الذين استعمروا العالم أجمع. فلا توجد بقعة على الأرض ليس فيها لبنانيون. لماذا لا نتفق سوية وننسى الأحقاد، وننسى البغضاء، لماذا لا نجتمع في هذا الموقف الخطر، حزمة واحدة حول هذه الحكومة وأي حكومة كانت، قلت حول هذه الحكومة، لأنها حكومة قائمة الآن، نجتمع حولها ونعمل جميعا إذا هي أخطأت، على تنبيهها إلى أخطائها، بدون غضب وبدون سخط وبدون انتقاد، يمكننا أن ننبهها إلى الأخطاء لأن هذه الحرب ستدوم عشرين سنة.

جوزف مغبغب: أنت متشائم جداً.

يوسف سالم: يا سيدي

لقد بدأت أن أكون متفائلا، ولكن بعدما رأيت وسمعت، واتصلت بالمراجع التي يجب على كل منا أن يتصل

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

بها رأيت أن هذه الحرب ستدوم عشرين سنة وثلاثين سنة، ولا أعلم أيضا إذا كانت ستنتهي غدا. أنا أعتقد أن نهاية الحرب هذه لا يمكن أن تحصل إلا إذا تعب منها أحد الطرفين: الطرف الأول إسرائيل ومن ورائها أميركا والطرف الثاني الدول العربية ومن ورائها روسيا، وعند هؤلاء إمكانيات لا تنضب.

لذلك أرى أن الحرب ستدوم طويلاً ويجب أن نتنبه إلى هذا الامر. إذا بدأنا منذ اليوم أن نعتبر أن الجالسين على كراسي الحكم هم أخصام لنا، فلا يمكن أن ننشيء وطنا. وإنني أيها السادة متفائل كثيراً بقوة لبنان وبنشاط أبنائه ولكنني أخشى أن يأتي يوم نبكي فيه على هذا اليوم الذي نمر فيه الآن.

هذا ما أردت أن أقوله، لأنني رغبت بعد أن سمعت ما قاله الزميل الأستاذ معلوف في أن أقول شيئاً لم يقله هو.

أيها السادة، اسمحوا لي أن أعود بكم إلى شيء من فحص الضمير وفحص الضمير واجب على الجماعات كما هو واجب على الافراد.

إن البلد في حالة خطرة، إن الحالة الاقتصادية ضعيفة أكثر مما تتصورون، فإذا لم نتضافر جميعاً، وننسى الاحقاد ونتعاون مع الحكومة، أية حكومة ولا أريدكم أن تظنوا انني أتملق الحكومة القائمة، فاي حكومة قائمة أعطيها ثقتي لأنني أريدها أن تنعم بتأييد المجلس حتى تتمكن من أن تحكم وإذا كنتم انتقدتم الحكومة لأن ليس لها سلطة فلأنها أرادت أن تراعي مصالح النواب لأن للكثيرين من النواب قضايا خاصة يطلبون منها الاهتمام بها، ولهذا كانت أحيانا تتقاضى فلا تستعمل سلطتها على الناس ولا على الموظفين.

إنني مع الزملاء الذين انتقدوا الحكومة على قولها بشرعية الإضراب خاصة من الموظفين، وإضراب الموظفين هو ضد كل مبدأ، لأن هناك قانوناً يمنع إضراب الموظفين ولكن في هذا الظرف الخطير، عليّ أن أساند الحكومة ما أمكنني. أساندها وأطلب إليكم أن تساندوها أيضا. فأية حكومة تجلس على مقاعد الحكم هي الحكومة التي يجب أن نتعاون معها لكي ننهض بلبنان فعند اللبنانيين رأس مال كبير في نشاطهم واجتهادهم، ومن تجارتهم وفي أعمالهم الخاصة.

لذلك يجب أيها السادة أن نعمل ما في وسعنا، لأن الحالة خطرة. وعسى أن أكون مخطئاً في تقديري، ولكن أرى أن الحالة خطرة ويجب أن نعود إلى الصواب وأن نفكر في هذا الامر قبل التفكير في انتقاد الحكم والحكومة والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ادوار حنين.

ادوار حنين: على أثر ما سمعت من خطب ورودود ألزمت نفسي في هذا التعليق بأن.

١ ـ أن أكون وطنيا أكثر من أن أكون سياسياً، لأن الموقف يوجب علينا إثارة ذلك إذ ليس أيسر من إثارة الذعر بتضخيم الأخبار وترويج الإشاعات ومساندة الأنباء الكاذبة.

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

٢ ـ أن أقترح بديلا عن كل ما انتقد إذ ليس أيسر من الانتقاد الذي لا يقترح فيه المنتقد بديلاً لما ينتقد.

٣ ـ أن أحترم العقل اللبناني، أن العقل العام اللبناني مستوى الفهم اللبناني، لا يؤخذ بالأقوال الناقصة أكشفاً كان عن فضيحة أو تغطية لها. وهو نقاد حاذق بصير، وهو لنا حكومة ومعارضة بالمرصاد.

وعلى كل حال، أن أتمثل بعلي بن أبي طالب وهو الذي قال: «من صارع الحق صرعه».

وبعد. للسنة الثالثة عشرة، نبدي ما لنا من ملاحظات في الموازنة العامة وللمرة الثالثة عشرة نتأكد، أيا كان رئيس مجلس الوزراء، وأيا كان وزير المالية أن حرفا من الموازنة لن يتغير ولو تألب عليها المجلس كله.

إذا، الموازنة تخرج من المجلس بالشكل وبالارقام التي تكون قد تحولت بها إليه. كما تجيء إلى المجلس تخرج منه. كما تحول إلى المجلس من الحكومة تعاد إلى الحكومة.

ومع ذلك نظل نتبارى بالخطب في جلسة المناقشة، مناقشة الموازنة العامة، فلا نحمل الموازنة سوى عشرتين أو ثلاث عشرات من الخطب الرنانة ترضي إن أرضت الناخب الذي لنا في الدائرة التي عنها نترشح ولا تسقط من أرقام الموازنة رقما أو تغير فيها حرفاً.

سأحاول جهدي أن أجتنب التكرار في ما سأقول. وإن لم أوفق إلى ذلك فلأن الحكومة لم تتجنب الاخطاء في هذه الموازنة التي فيها قلنا ما قلناه في السابق. فلو أنها اجتنبت الأخطاء لكنا اجتنبنا التكرار، ولما جاءت مناقشة الموازنة اليوم، خلوا من الاخطاء والتكرار في آن واحد.

ثم إن تفاقم الشر يوجب علينا التكرار إن لم يكن في الشر ذاته، ففي التفاقم. وننظر فنرى أن الشر يتفاقم عجز الموازنة يتفاقم، عجز المال الاحتياطي يتفاقم، عجز قوى الأمن عن المحافظة على الأمن يتفاقم، الفوضى تتفاقم، تدهور الاقتصاد يتفاقم، فلا مندوحة، والحالة هذه، أن يتفاقم قولنا ونقدنا للأوضاع القائمة المتفاقمة جميعاً.

ومثلنا في مناقشة الموازنة مثلنا في مناقشة البيانات الوزارية، انها كلها جلسات لاستهلاك الكلام. نخطب ونخطب بالعشرات، فأي متى تحقق من البيانات الوزارية شيء. إن من البيانات الوزارية مجموعة (استثني منها بياناً واحداً وهو بيان الاستقلال للمغفور له رياض الصلح) تصور وتزين وتعد، ثم يكرر اللاحق ما سبق فلا يتحقق منها حرف إلا ما تقضي به الظروف وقد يكون ما تقضي به الظروف غير ما ورد ذكره في البيان. أو أهمل ذكره. إنها بيانات للبيان لا للتبيين حتى التي اشتركت في وضعها وشاركت في تنفيذها. وإن الذي لا يبتغي منه أصحابه البيان فإنما يخضعون فيه للتقليد. وهو أكثر إيلاماً من البيان لو طلب.

منذ مر الشيخ موريس الجميل في وزارة المال، لعشر سنين خلت، وجعل الصحون الحمراء والبيضاء والصفراء والزرقاء تلتمع أمام عيوننا في حمية للبرهنة فريدة، منذ ذلك الحين وهو يردد، ويردد معه حزبه ونحن، إننا بحاجة إلى موازنة حديثة متحركة منتجة. وها هو يعود إلى الوزارة فتعود الموازنة القديمة الجامدة العقيمة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كيف العمل لتكون لنا موازنة حديثة متحركة منتجة. قد لا تكون لنا هذه الموازنة وعلى رأسها من الذين تعودوا مثل هذه الموازنات.

الخبراء! فلنجرب في هذا الحقل، وهذه المرة أيضا خبرة الخبراء، الوطنيين والأجانب علها تنفع.

ولكن الذي ينفع، ولا شك، هو أن تشق مديرية المالية إلى شقين، شق للمال، وواحد للموازنة. يكون على رأس كل واحد منهما مدير أو مدير عام.

وقبل الانتقال إلى المواضيع الاساسية ليسمح لي بملاحظتين:

الأولى: إلى من يظل نظام المصالح المستقلة والموازنات المستقلة، وسيكون لهذا النظام أصداء سمعتموها وستسمعوها من خطباء كثيرين.

والثانية: هي لماذا لم تبحث الضرائب الوارد ذكرها في مشروع قانون زيادة الموظفين والمعلمين الذي فرغ منها في الأسبوع الفائت لماذا لم تبحث هذه الضرائب في باب الواردات من الموازنة العامة؟

ولو أن بحث هذه الضرائب جاء في مكانه ومن ضمن موازنة عامة، إذاً لعرفنا ما هي نسبة الضرائب المحدثة بالنظر إلى الضرائب التي كان إحداثها مقرراً من قبل؟

ثم لكان توزيعها جاء منسجما مع المبدأ العام: وهو أن الضرائب المجباة تذوب شخصيتها في الصندوق العام، فلا يعود يعرف متسلم مال الخزانة من أين موارد المال، ولاي غاية قد جبي... ولا يعود يعرف غير الغاية العامة وهي توزيع الواردات بالسوية على ابناء الرعية في أبواب يقدم فيها الأهم على المهم بقصد إفادة الناس ونفعهم.

بعد هذه المقدمات، انتقل إلى بعض ملاحظات طالما وردت على لساني في مناقشة الموازنات السابقة:

أولا: عجز الموازنة:

لقد كنت أشير، في السابق، إلى أن موازنة الدولة في عجز مستمر ابتداءً من لسنة ١٩٦٢. وسيرفع الاخ جوزف شادر عقيرته بهذا الخصوص. ولكني أستند، في ما أقول، إلى الأرقام الواردة في الموازنات وتوفيراً للوقت فلا أذكر سوى العجز الذي بدا في موازنتي لسنة ١٩٦٨ و١٩٦٩ وفي الموازنة الجارية عن السنة ١٩٧٠.

هذا وإن أشارت قوانين قطع الحساب إلى فائض يبلغ الملايين في كل سنة.

لقد بلغت الواردات المحصلة في خلال عام ١٩٦٨:	٢٧٤/، ٢٦٥، ٥٧٣/
وبلغت النفقات المدفوعة:	٤٧٣/، ٩٩٦، ٦٠٢/
فيكون العجز:	٤٧٣/، ٧٣١، ٢٩/

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وفي السنة ١٩٦٩ كانت الواردات المحصلة	/٥٨٧ ،٠٠٠ ،٠٠٠/
وكانت النفقات:	/٦٦٠ ،٦٠٠ ،٠٠٠/
فكان العجز:	/٧٣ ،٦٠٠ ،٠٠٠/

أما في السنة الجارية

فالواردات الملحوظة تقدر ب:	/٦٢٨ ،٠٠٠ ،٠٠٠/
وتقدر النفقات ب	/٧٢٨ ،٥٠٠ ،٠٠٠/
فيكون العجز:	/١٠٠ ،٥٠٠ ،٠٠٠/

ـ فكيف يسد هذا العجز؟

ـ بمال الاحتياط.

فليس أن مال الاحتياط غير موجود، بل هو في عجز أيضا.

وأكبر دليل على ذلك ما نجده في الصفحة الثانية من قانون قطع الحساب تحت باب: المأخوذات من مال الاحتياط:

لتغذية الجزء الاول من الموازنة	٣٣٦، ١٢٤، ١٤	ل.ل.
لتغذية الجزء الثاني من الموازنة	١٣٧، ٧٥١، ١٤١	ل.ل.
لتغذية الجزء الثالث من الموازنة	٧٦١، ٦٠٣، ١٥٢	ل.ل.
فيكون مجموع المأخوذات	٢٣٤، ٤٧٩، ٣٠٨	ل.ل

هنا لا بد من ملاحظتين:

الأولى: ماذا تعمل الدولة لسد هذا العجز في الموازنة وفي مال الاحتياط؟

والثانية: أي متى ستقلع الدولة عن هذه الطريقة وهي المتبعة منذ السنة ١٩٦٢ متسامية عن العيب الناتج عنها. الدولة يجب أن تكون شجاعة بكل شيء. وشجاعة بقول الحقيقة. وشجاعة بمواجهة المواقف الصعبة.

هي النعامة التي تغطي رأسها في التراب وتعتقد طالما أنها لا ترى أنها لا ترى. أما الدولة فشأنها غير هذا الشأن. والدولة وجدت لمواجهة الصعاب لا للتهرب منها بالكتمان!

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

تبقى ملاحظة أخيرة:

لو أن هذا العجز يظهر لأول مرة، كان من حق الدولة أن تقول: إنها فوجئت بالأمر إلا أنه عجز مزمن.

في علمنا أن الدولة كانت قد سعت ـ منذ أن ظهر هذا العجز في السنة ١٩٦٢ ـ إلى عكس هذا التيار (التيار الذي يفضي إلى العجز) وذلك بزيادة النفقات المنتجة والحد من النفقات غير المنتجة. وكانت قد توصلت في السنة ١٩٦٥ إلى جعل النفقات المنتجة ٣٨ بالمئة من أصل الموازنة العامة. فما بالنا نتدهور؟

نمشي القهقرى ... وإلى الوراء.

وإلى متى ستستمر هذه الحال؟

ثانياً: النفقات المنتجة وغير المنتجة:

يجرنا هذا إلى بحث النفقات المنتجة والنفقات الإدارية الاستهلاكية ـ غير المنتجة في الموازنة السنة ١٩٧٠ فنرى ان نفقات الدولة في السنة ١٩٧٠: /٥٠٠، ٠٠٠، ٧٢٨/ ل.ل.

منها: /٨٧٦، ٠٠٠، ٥١٠/ ل.ل. غير منتجة. ومنها: /٦٢٤، ٠٠٠، ٢١٧/ ل.ل. للتجهيز والإنشاء.

فتكون النسبة تقريباً ٢٩ إلى ٧١ بالمئة.

وهذا عيب من عيوب الموازنة.

وقد أشرنا إليه في السابق.

ومن قبيل لزوم ما لا يلزم التبسط فيه.

هنا يجب العودة إلى ما ذكرناه في الباب السابق: عكس التيار، على ذلك يلجم النفقات الإدارية.

هنا سيتبسط سواي بزيادة عدد الموظفين وبذكر المصالح المستقلة.

ثالثاً: الضرائب المباشرة وغير المباشرة:

واردات الدولة هي من باب الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة.

فمجموع هذه الضرائب في السنة ١٩٧٠ هو:	/٦٢٨، ٠٠٠، ٠٠٠/
يخرج منها كضرائب ورسوم مباشرة بالمعنى الواسع:	/٢٠٥، ٠٠٠، ٠٠٠/

فتكون النسبة حوالي ٢٨٪ ضرائب مباشرة.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

فتكون النسبة حوالي ٧٢٪ ضرائب غير مباشرة.

مع العلم أن التصنيف بين نوعي الضرائب والرسوم المباشرة وغير المباشرة الذي درجت عليه الدولة في كل موازنة وفي موازنة ١٩٧٠ أيضا هو غير صحيح من الوجهة العلمية. فالضرائب المباشرة هي الواردة فقط في الصفحة ١٦ من الباب الأول الفصل الأول، من جدول الواردات وهي تبلغ / ١٣٢/ مليون ليرة لبنانية فتكون النسبة ١٨٪ ضرائب مباشرة مقابل ٨٢٪ ضرائب غير مباشرة.

هذه النسبة لا يسمح بمثلها دولة.

الضرائب المباشرة مبصرة شجاعة، والضرائب غير المباشرة عمياء جانية، فهي تصيب عامة الشعب.

كيف نحقق العدالة الاجتماعية؟

كيف نكافح الاشتراكية المتطرفة والشيوعية.

كيف نفكر بمواجهة المستقبل؟

قلت إن النظرة العلمية الحديثة لا تدخل في الضرائب المباشرة ما هو وارد في الفصل الثاني من الجزء الأول من قسم الواردات، بل تكتفي بما هو وارد في الفصل الأول وهي:

ضريبة الاملاك المبنية

ضريبة الدخل

رسوم الانتقال

الرسوم على السيارات الخاصة

رسوم الأحراج

التي مجموعها في التقديرات / ٧٠٠،٠٠٠، ١٣١/ ل.ل. الملحوظة للسنة ١٩٧٠.

أما ما هو وارد في الفصل الثاني من الباب الأول، الجزء الأول، من قسم الواردات، وهي:

الرسوم القضائية

رسوم كتاب العدل

رسوم التسجيل

رسوم الطوابع

رسوم السير

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

هذه الرسوم فهي، بحسب النظرة العلمية من الضرائب غير المباشرة.

رابعاً: الموازنة أداة توجيه اقتصادي:

من المفروغ منه الذي لا يتحمل نقاشا، إن الموازنة هي أداة توجيه اقتصادي، وليست هي نوعا من التزحلق والشطارة acrobatie لإقامة التوازن بين الواردات والنفقات.

وعلى هذا الاساس يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار فترات الازدهار والتدهور في الاقتصاد اللبناني.

ففي فترات التدهور الاقتصادي إنه من أقدس واجبات الدولة أن تزيد في الإنفاق. وذلك لكي توفر فرص العمل للمواطنين وقوى شرائية جديدة. وهو الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج، وبالنتيجة، إلى إعادة الانتعاش الاقتصادي.

وفي فترات الازدهار الاقتصادي، يصير فيض في الموازنة، هذا الفيض يجب أن يحول إلى الاحتياط لنمد يدنا عليه في الأيام العصيبة وهذا تمشياً مع المثل العامي القائل:

«القرش الابيض لليوم الاسود»

هذا. وفي فترات التدهور الاقتصادي درج العلم والاجتهاد على ألا تفرض ضرائب جديدة على المواطنين. بل واجب الدولة أن تنعشهم بشتى الوسائل.

فماذا تعمل الموازنة اللبنانية؟

نلاحظ أن الاقتصاد القومي في واد، وأن الموازنة في واد آخر.

فمنذ حادثة بنك انترا، وحرب ٥ حزيران ١٩٦٧ نلمس تقلصاً في النفقات العامة. وقد كان يجب أن تزيد النفقات.

نكتفي بهذا التوجيه. ولن نطمع بالأكثر منه. وهو من حقنا، هذا الأكثر الذي ورد في فذلكة مشروع موازنة ١٩٧٠، الصفحة ٣٢ حيث جاء:

«... وهناك وجه أخر لسياسة الحكومة الهادفة إلى تأمين قسط أوفر من العدالة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية عن طريق الانفاق العام. فإلى جانب الاجراءات التي تؤمن تناسباً متزايداً بين العبء الضريبي والقدرة على الدفع، تقصد الحكومة من خلال سياسة الموازنة إلى تأمين مزيد من الخدمات الاجتماعية التي تنحصر منافعها إلى درجة كبيرة بأصحاب الدخل المنخفض أو المحدود.

هذا ما تقوله الحكومة.

والواقع هو عكس ذلك.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

نسبة الضرائب غير المباشرة لا تزال هي هي، بل تزيد.

تقديم الخدمات لا يزال هو هو: أين التعليم المجاني، التطبيب المجاني، الدواء المنخفض، ضمان الشيخوخة، ضمان التعطل عن العمل؟ ولا أذكر غير ذلك.

وإن اللجنة المالية، مثلنا، لم تقتنع بهذا القول. بدليل أن تقرير مقرر اللجنة الاستاذ سعيد فواز، وضع بعد أن وضعت الفذلكة التي قرأنا مقطعاً من آياتها البينات. ومع ذلك يقول المقرر:

«إن مصلحة الشعب والدولة هي أن يعاد النظر في تحديد جميع الأسس التي ترتكز عليها الضرائب والخدمات التي تقدمها الدولة إلى المواطن». (الصفحة ١٣)

فكأن حضرة المقرر يسأل معنا: أين وأين؟

فلا يبارك ما هو موجود.

ثم نلمس أن تفرض ضرائب جديدة. وآخر نموذج عن هذه الضرائب فهي التي فرضتها الدولة، أمس، في الشق الثاني من مشروع قانون زيادة معاشات الموظفين والمعلمين.

وماذا خططت الدولة؟

وماذا تخطط؟.

لا شيء. بل تنتظر دائما أن يدق رأسها بالحائط لتصحو.

فكأنها لا تؤمن بأن الحكم هو استباق.

خامساً: النسب المئوية:

التي تصيب كل وزارة:

أعلى نسبة مئوية اعطيت لوزارة في الموازنة هي: ٥٨، ٢٣٪.

وقد اعطيت لوزارة الدفاع.

وأعلى ثاني نسبة هي التي اعطيت لوزارة التربية: ١٦،٩٧٪..

لقد جمعت الموازنة هنا السيف والقلم وهما ما جمعهما، أيضا النشيد الوطني اللبناني:

سيفنا والقلم

ملء عين الزمن.

هذا جميل...

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

ولكن أعتقد أن حصة السيف، في الموازنة كانت أكبر من كل حصة. وإننا نتفرد بذلك بين الامم والشعوب جميعاً.

إلا أني أود أن أسارع فأقول في اللجان وفي الأفق ما ينبىء بزيادة هذه الاعتمادات زيادة فاحشة.

لماذا؟

للدفع عن لبنان ـ وبخاصة القرى الأمامية في الجنوب ـ من الخطر الاسرائيلي.

أقول:

أولاً: أن أخطاراً كثيرة تتهدد لبنان ومنها الخطر الاسرائيلي إذاً لا بد من تقوية دفاعه.

ثانياً: غير أن تقوية الدفاع عن لبنان يجب أن تكون مجدية، وإلا وضع القليل في مكان الكثير إتلاف لهذا القليل. ولسنا بوضع اقتصادي عام يمكننا من إتلاف غرش واحد.

لذلك، أعلن الآن أنني ضد كل ضريبة جديدة، إذ يجب الاكتفاء بأمرين:

الأول: أحكام التحقق والجباية.

الثاني: اعتماد التدابير المجدية لا التخيلية spectaculaire وأقرأ في التقرير، تقرير المقرر فواز:

«في بريطانيا تجاوزت اعتمادات وزارة التربية مخصصات وزارة الدفاع».

«وفي فرنسا أصبحت قريبة جداً من اعتمادات الدفاع ويزيد التقرير فيقول:

«وقد بقي، في هذه السنة، / ٠٠٠، ٦٢٪ تلميذ بدون مدارس».

هذا في التقرير، ذلك على الرغم من النسبة الرفيعة التي بلغتها موازنة التربية!

أما في الواقع فهناك هذا الذي في التقرير وأشياء أخرى.

أين السياسة التربوية؟ إلى الآن لا نعرف خطواطها.

وأين، بصورة خاصة، التعليم الالزامي المجاني؟ وأين متى يجيء دوره؟

الدفاع والتربية بلغا أعلى نسبة في موازنات الدولة..

أما الوزارات التي انحطت إلى أقل نسبة فهي على التوالي:

وزارة التصميم ٠،٣٣٪

وزارة الاقتصاد ٠،٣٣٪

وزارة الانباء ٠،٩٪

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

وزارة السياحة ١،٦٥/

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ١،٨٢٪

وزارة الزراعة ٢،٥٣ بالمئة

بصدد بعض هذه الوزارات أقول بدون ما كثير توقف:

في وزارة التصميم لحظ المرسوم الاشتراعي الذي انشأها سبع مصالح فيها الآن ستة موظفين فنيين لملء هذه المصالح. فالنوزير الحالي على نشاطه لا يستطيع أن يعمل شيئا بهذا الجهاز البشري. املؤوا الملاكات أولاً.

وثانيا، يجب أن نركز على هدف تخطيطي معين للقيام بعمل التصميم. وزارة التصميم هي عقل الدولة. فيجب ألا يكون عقل الدولة خرباً. عندما يتم التجهيز البشري يصبح التصميم ممكناً، وهو عمل يشمل بمنافعه كل وزارات الدولة، وكل المؤسسات الخاصة وكل المواطنين.

أما وزارة الأنباء، فإن الدولة تجهل إلى الآن، أهمية الأنباء، وإلا لما اكتفت بتخصيصها باعتمادات تبلغ ٩١، بالمئة من أصل مال الموازنة.

ومع ذلك هذه الأموال تنفق في غير ابوابها الوزير يعلم ذلك، وكلنا نعلم.

البداية في الانباء هو أن يقوم مجمع للأنباء، يتولى جميع النشاطات الانبائية تكون فيه النخبة اللبنانية في كل مطلب وعلم وفن.

وأما وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، فهي لا تستطيع بالجهاز البشري الذي هو فيها، وبهذه الاعتمادات (١،٨٢٪ من أصل الموازنة) أن تقيم العدالة الاجتماعية التي هي السد العالي بالنسبة للبنان في وجه المبادىء الهدامة.

ثم إن وزارة الزراعة لا تستطيع بنسبة مئوية لا تتجاوز ال ـ ٢،٥٣ بالمئة أن تبقي المزارع في قريته، وهي الغاية الأولى.

ولا أن ترشد المزارع بواسطة الخبراء والنشرات، والمجلات ولا أن تنشىء تعاونيات المزارعين.

ولا أن تواجه الكوارث الطبيعية عندما تحل (لقد اقترحنا الضمان الالزامي ضد آفات الطبيعة على أن تتولى الدولة دفع قسم أكبر من بدلات هذا الضمان، فلم تفعل الحكومة شيئاً).

وقد تركت إلى آخر التعداد وزارة السياحة التي خصت بنسبة مئوية من الموازنة قدرها ١،٦٥٪.

مستقبل البلاد، على ما يرى الكثيرون وفخامة رئيس الجمهورية بصورة خاصة، هو السياحة.

والسياحة صناعة رائجة في هذه الايام. ومزمع أن تروج أكثر.

السائح بضاعة يستهويه الامن، والاطلاع والمتعة.

to obtain the original document please contact Mr Adnan Daher

فلن نتحدث عن شيء من هذا الآن. ولكن ليس في العالم بلد كلبنان نقرأ على أرضه، وفي مكان واحد (صور) الحضارات الخمس المتعاقبة عليه فضلا عن الحضارة الفينيقية في جبيل وفضلا عن الحضارة الرومانية في بعلبك وعن مغارة جعيتا أفضل المغارات في العالم.

إلى الآن لم نجهز لبنان التجهيز اللازم لاستقبال السياح. يجب أن نجعله قاعة استقبال العالم. وهذا ممكن.

من أجل هذا التجهيز عمل خاص وعمل حكومي. ولولا العمل الخاص لكان العمل السياحي يجب أن نفتش عليه بالفتيلة والسراج.

لتجهيز البلد السياحي تقتضي موازنة ليس من ١،٦٥ بالمئة من الموازنة العامة. بل ما يضاهي اعتمادات وزارة الدفاع.

هنا الاعتمادات منتجة.

ولتقريب المسافة أقول:

دخلنا القومي (اعتمد الرقم المعتدل) ٤/ ١/ ٢ ٤ مليارات.

الدخل السياحي، بحالتها المهترئة، اليوم هو ٣٦٨ مليون ليرة لبنانية من الدخل القومي.

النسبة المئوية المعقولة التي يجب أن تنفق على السياحة من أصل دخل السياحة هي ١٠٪ فيكون الاعتماد الواجب للسياحة هو ٥، ٣٦ مليون ل.ل. أي ما يوازي نحواً من ٥٪ من موازنة الدولة.

البداية تكون منع الهدر:

نريد وزارة للسياحة لا وزارتين. فلماذا مجلس السياحة إذا؟

قاربت أن أنتهي.

ولكن لن انتهي قبل الإتيان على ملاحظات سريعة:

١ ـ قال رئيس اللجنة المالية الاستاذ جوزف شادر في تقريره:

«للمرة العاشرة أشدد على هذا الموضوع» (الصفحة ٧)

وقد كرر مثل هذا القول في الصفحة ٧ أيضا، والصفحتين ١٠ و١١، وبخاصة عندما كرر قوله:

«لقد أطلت عليكم كلاما قيل أحسن منه في الماضي ولم يعط أية ثمرة، فبقي مجرد كلام».

(الصفحة ١١)

وقال مقرر اللجنة الأستاذ سعيد فواز في تقريره (الصفحة ١١):

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

«إن اللجنة تذكر الحكومة بجميع التمنيات التي وردت في تقريرها السنة الماضية..»

لوعة في ذكر الماضي فتأتيه عن عدم التنفيذ.

وهي لوعتنا أيضا.

وقد تكون عدم الاستجابة هذه هو باب البلاء.

٢ ـ مقرر اللجنة الأستاذ فواز قال في الصفحة الأولى، المقطع الاول، من تقريره:

«مشروع الموازنة لعام ١٩٧٠ لا يختلف، بمجمله، عن الموازنات السابقة إلا بالزيادة التي طرأت عليه.

«فلا جديد في أبوابه وفصوله وبنوده سوى تكرار الاعتمادات التي أرصدت في نفس الابواب والفصول والبنود في موازنة العام الماضي.

قلت في خطابي السابق بهذا الموضوع. إن الموازنة لا تكبر إلا بأرقامها. وهذا مصداق على ذلك.

نريد موازنة تكبر فيكبر معها لبنان، متحركة حديثة منتجة وليس في هذا أي تناقض في موقفنا. لا نريد الضرائب التي تسرق مواردها أو تهدر، وإنما نريد الضرائب التي تبني لبنان وتكبره وترد العدوان عنه بصورة مجدية.

٣ ـ قال جوزف شادر بتقريره (الصفحة ٢).

«وقد تبلغ نسبة نفقات الدروس والمراقبة لبعض المشاريع (مشاريع الدولة) ٢٥ بالمئة من كلفة التنفيذ...»

ويتابع شادر فيقول:

«وهذا أمر غير مقبول على الاطلاق».

واننا نقول قوله.

٤ ـ ويقول شادر:

«قد فكر نواب الكتائب في تقديم اقتراح على الحكومة وعلى زملائهم بتخصيص الاعتمادات المدورة لهذا العام إلى مشروع إعادة تزفيت جميع طرق لبنان...»

إننا مع نواب الكتائب في ذلك، لأننا مع أنفسنا. وهو ما اقترحناه في السنة الماضية من فوق هذا المنبر وبمثل هذه المناسبة بالذات لئلا يظن أننا خارجون من حرب.

٥ ـ يلاحظ أينما كان في موازنة الدولة أنها تبخل في المطبوعات، المجلة القضائية. المجلة الاجتماعية. المجلة الزراعية. وكافة النشرات الأخرى أخصها مكتب الفاكهة، مصلحة الانعاش الاجتماعي، صندوق الضمان. إن الدولة تنفق على هذه المنشورات بتقتير كلي لحد البخل. كأنها تخاف من الحرف.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مهمة التوجيه في الدول النامية مهمة هامة جداً، وشاقة، يجب أن يكثر الانفاق في سبيلها.

الحرف نور.

يبقى ملاحظة أخيرة:

في جميع المكتوبات المتعلقة بالموازنة (الفذلكة التقريري ـ قانون قطع الحساب ـ الموازنة نفسها) تستعمل كلمة ضريبي نسبة إلى ضريبة وضرائب.

القصد من ذلك الصحة.

لأن القاعدة هي النسبة إلى المفرد.

ولكن ملاحظتين:

الأولى: العرب تجاوزوا القاعدة منذ أيام الثعالبي (نسبة إلى ثعالب لا ثعلب).

الثانية: النسبة إلى ضريبة ضريبي، مغلوط فيها، ضريبة على وزن كنيسة. النسبة إلى كنيسة: كنسي وليس كنيسي كما ينسب القوم إلى ضريبة. ولو أردنا الصحة بالنسبة إلى المفرد وجب أن يقال ضربي. فالافضل منه ضرائبي.

أيها السادة:

سيستغرب القوم من أمرين:

كيف أعيد للمرة العاشرة القول نفسه.

وكيف اشتغل في التفاصيل وقت أن البيت يحترق.

فعسى أن يزول هذان الأستغرابان في وقت قريب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبد المجيد الزين.

عبد المجيد الزين: دولة الرئيس، حضرات الزملاء

قبل أن ابدأ كلمتي هذه أود أن أوجه شكري إلى الزميلين المحترمين الأستاذين جوزف شادر رئيس لجنة المال وسعيد فواز مقرر هذه اللجنة على الجهود التي بذلاها لاعطائنا صورة واضحة ومجردة عن الموازنة مع ما تضمنته هذه الصورة من انتقادات بناءة وملاحظات واقتراحات نحن على ثقة أنه لو أخذت بها الحكومة لساهمت مساهمة فعالة في دفع عجلة الدولة نحو الافضل، ولوفرت على نفسها انتقادات كثيرة هي بغنى عنها.

وأبدأ بالضرائب:

إن حديث الضرائب في لبنان أصبح بمتناول القاضي والداني لعلاقته المباشرة بالمواطن، وقد اسهب الزملاء

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

في الحديث عن الضرائب في هذه الفترة الدقيقة والعصيبة التي يمر بها لبنان. إن هذا الحقل غزير جدا ويصطدم بعراقيل جمة يعود بعضها إلى الفساد المستشرى في الادارة بصورة عامة لا سيما في صفوف المراقبين الماليين والجباة. والبعض الآخر إلى عدم تقيد المواطن بواجبات المواطنية السليمة من حيث تقبل الضريبة ودفعها والتهرب من أداء الحساب إلى الدولة. ومرد ذلك إلى فقدان الثقة بين المواطن والدولة وإلى عدم الشعور بالمسؤولية المترتبة عليه ليسهم فعلا ببناء وطن قدير على القيام بالمتطلبات المتراكمة، والتي تزداد يوما بعد يوم بازدياد الاحداث الخارجية والداخلية الطارئة، وللحاق بركب الحضارة التي تفرض عليه مواكبة الدولة المتحضرة والنامية.

تكلم الزميل الدكتور أمين الحافظ عن الانجازات الحديثة التي قامت بها وزارة المالية إن لجهة زيادة عدد المراقبين أو لاختيارهم من العناصر المؤهلة للقيام بالأعمال السامية ـ ولكن هل تعتقد أن الداء يكمن هنا؟ كلا، يا صديقي فالعامل الاساسي والرئيسي هو في الخاطر شأن المهيمن على مرافق الدولة والذي طغى لدرجة فقد بها الموظف جميع المقاييس والقيم. نبدأ بقضية تحقيق الضرائب. وهنا أسأل: ما هي الوسائل الفنية الحديثة المستخدمة في دوائر وزارة المال للتحقق؟

أهي الاحصاءات التي تعتمدها وزارة المال في فرض ضريبة الدخل مثلا؟ أم إنها تستند إلى البيانات الجمركية التي بموجبها يستورد التجار بضائعهم؟ أو تعتمد على كتب فتح الاعتمادات في البنوك؟ أو أنها تعتمد على دفاتر هؤلاء التجار التي كثيراً بل غالبا ما تكون وهمية؟

وماذا بالنسبة للبنوك؟ لا سيما الاجنبية منها؟ ما هو نصيب الدولة من الضرائب المفروضة على هؤلاء الذين يوظفون الرأسمال اللبناني في الخارج لقاء عمولات باهظة، بدلا من أن يسهموا في انعاش الاقتصاد اللبناني ولا سيما الحقل الزراعي، الذي يكاد يكون معدوما لأنه لم يجد من يمد له يد العون حتى بفائدة عادية مع أنه، هذا الحقل مضمون أكثر بكثير من الحقل التجاري المعرض للأحداث الخارجية وأحيانا الداخلية؟

وماذا بالنسبة للأعمال الحرة؟ إذا طالعنا الموازنة نجد أن ضريبة الدخل المفروضة على أصحاب المهن الحرة لا تتجاوز بضعة ملايين من الليرات يمكن أن تستوفيها الدولة إذا أحسنت السياسة الضريبية من بضعة عشر طبيبا أو محاميا فقط.

وماذا عن التواطؤ الذي تعرض له رئيس لجنة المال في تقريره؟ تواطؤ مراقبي ضريبة الدخل حتى والجباة مع أصحاب المصالح والمتاجر والشركات المساهمة التي تدر أرباحا طائلة. هل أن زيادة المراقبين والملاك المالي يقضي على هذه الآفة المستحكمة في نفر لا يخاف الله؟ والذي جعل شعاره الكسب الغير مشروع؟ وجعل من الدولة اداة طيعة لهذا الكسب؟ إننا نرجو ذلك أيها السادة، ولكن ما هو الدواء، هو بيد التفتيش الحازم القادر النزيه وليس بالتفتيش المتلهي بملاحقة بعض الموظفين إرضاء لخاطر زيد أو عبيد من المسؤولين..

الدواء هو يفتح باب المحاكم أما هؤلاء الذين أثروا ثراء غير مشروع بغفلة من الزمن.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدواء بوضع نظام ضرائبي حديث مستوحى من الدول العريقة التي مارست هذا النظام ردحا من الزمن جعلها حريصة على القيام بأعباء هذا النظام خير قيام.

الدواء بتوعية المواطن لكي يقبل على دفع ما يترتب عليه بطيبة خاطر ولكي يسهم مع الدول تلقائيا وعفويا في الموجبات الملقاة على عاتقه وجعله يتحسس بوجود دولة قادرة على تحمل كافة المسؤوليات وإعادة الثقة المفقودة بينه وبينها بالسهر على استقراره وأمنه وسلامته وسلامة أمواله.

الدواء أيها السادة هو إدخال مادة الضرائب المباشرة والغير مباشرة في البرامج الدراسية في الصفوف الثانوية لكي يبدأ الطالب بتقبلها ويعلم مفاهيمها وأبعادها والدور الرئيسي الذي تلعبه في تكوين مجتمعه وهو يافع فيقدم عندما يصبح عضوا عاملا في المجتمع على دفع ما يترتب عليه دون تلاعب على الارقام أو تهرب من المسؤولية.

٢ ـ قانون الاستملاك أو بالأحرى قوانين الاستملاك:

إن لبنان الدولة الوحيدة التي يعمل في ظل ثلاثة قوانين استملاك فللبلدية قانون، ولمجلس المشاريع الكبرى في مدينة بيروت قانون آخر ولوزارة الأشغال العامة قانون ثالث ولبعض الظروف الطارئة كاستملاكات المطار قانون خاص. لجان بدائية، ولجان استئنائية بعمل مرة كل ثلاثة أشهر للنظر بهذه الاستملاكات والاعتراضات، فلجنة البدائية مثلا تستملك في زقاق البلاط عقارا تحدد سعر المتر الواحد منه ١٠٠ ليرة وتأتي لجنة مجلس المشاريع وتستملك في نفس المكان وفي العقار المجاور والذي لا يفصله عن العقار الأول سوى جدار وتحدد سعر المتر الواحد منه بأربعين ليرة. تدفع القسط الأول عند إخلاء المأجور والقسط الثاني حسب التيسير وهنا تبدأ المراجعات ويبدأ تحكم الموظفين المسؤولين. فتارة حصر إرث وطوراً براءة ذمة ومرة ثالثة المحاسب وأخرى الصندوق إلى أن يفقد صاحب الحق صوابه. فإما يستغني وإما يصبح خصما لدوداً للدولة. رفقا بالعباد يا دولة الرئيس ورفقا لمصلحة الدولة ورجاء العمل فورا على توحيد قوانين الاستملاك وجعلها قوانين مفيدة ومنتجة لجهة الدولة وعادلة ومنصفة لجهة المواطن. كيف تكون مجدية ومفيدة وسأعطي مثلا على ذلك.

الرئيس: إنني أخطىء النواب الذين لا يحضرون إلا عند التصويت، لأنهم لا يريدون أن يستمعوا إلى الخطب. فلو أرادوا أن يستمعوا لكانوا هنا في مقاعدهم. وأرى أن الاختيار يدلنا أن النظام على حق دائما. فالنظام يقول بأن التلاوة ممنوعة. وآسف أن أبدي هذه الملاحظة بينما الاخ عبد المجيد يلقي كلمته ولكن هذا هو الواقع.

عبد المجيد الزين: متابعاً ـ

أقدم مجلس تنفيذ المشاريع على فتح شارع رئيسي في قلب المدينة، فاستملك ستون مترا وابقى القديم على قدمه إلى يمين الشارع ويساره أي أنه شق الشارع وأمن السير فيه ولم ينظر إلى تجميل الشارع وفرض ضرائب على المستفيدين من هذا الشارع لمسافة مائة متر تقريبا فاصابت الضريبة جماعات هم في شوارع ثانوية وخلفية لم يستفيدوا من الشارع المستحدث شيئا. فلو استملك مجلس المشاريع ماية متر بدلا من ستين وبعد تنفيذ الشارع تفرز

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

المساحات الممتدة على يمين ويسار الطريق وتبيعها بأسعار مضاعفة وتفرض رخصا للبناء يصدق عليها من قبل مديرية التنظيم المدني. فهكذا نكون قد أمنا للخزينة دخلاً يوازي ما انفقته على شق الشارع وامنا للعاصمة برنامجا تجميليا يقضي على الأكواخ الخشبية والزواريب التي عشعشت فيها الاوبئة الجسدية والاجتماعية.

٣ ـ المصالح المستقلة:

إني أتساءل وأسأل الحكومة عن مدى فعالية بعض المصالح المستقلة التي هي بطبيعتها غير منتجة وتضم عشرات بل مئات من الموظفين والتي لا تخضع ميزانيتها إلى مراقبة هذا المجلس وحتى ولا إلى مراقبة السلطة التنفيذية كما جاء في تقرير المقرر بل تخضع لوصاية الوزير المختص فقط. من الحكمة في أن يكون مثلا في وزارة الزراعة ست مصالح مستقلة وكلها غير منتج وفي وزارة الشؤون الاجتماعية ثلاث مصالح وفي وزارة السياحة مجلس للسياحة وفي وزارة التصميم مجلس للتصميم. الخ...

كان المرسوم الاشتراعي رقم ١٥٠ يخضع مدراء المصالح المستقلة العامين إلى سلطة الوزير المختص. ثم جاء المرسوم الاشتراعي رقم ٦٤٧٤. يحرم الوزير من هذه السلطة ويخضع المدير العام إلى سلطة رئيس مجلس الادارة الذي يحضر مرة واحدة في الشهر هذا إذا حضر، وإذا كان هناك جدول أعمال وإذا لم يكن من جدول أعمال، فمرة واحدة في الموسم. وفي كلا الحالين فهو يتقاضى تعويضات كاملة، والله أعلم كم تبلغ هذه التعويضات.

إننا نتساءل ماذا يضير الحكومة لو أنها الحقت مصلحة المشروع الاخضر بوزارة الزراعة أو الانعاش الاجتماعي بوزارة الشؤون أو مجلس السياحة بوزارة السياحة؟ ألا تعتقد يا دولة الرئيس أن هناك وفرا على الخزينة كبيرا يبعد عنها سياسة القروض؟ ويوفر للدولة مناخا أكثر إيجابية ومسلكية. لا أريد أن القي بهؤلاء الموظفين خارج الملاك وكلهم من خارج الملاك ومتعاقدون مع الدولة. ولكن أرى الافادة من خبرتهم والحاقهم بالوزارة صاحبة العلاقة فتحقق الدولة الوفر والانضباط وتبعد عنها شبح التحكم والاستثمار وتعم الفائدة جميع المرافق وتقفل جميع الدكاكين. لذلك أرى أن تبقي الحكومة على المصالح المستقلة المنتجة والمفيدة وتلحق المصالح الباقية بملاك الوزارات كي تخضع لمراقبة السلطة التنفيذية وبالتالي لمراقبة هذا المجلس.

٤ ـ التربية الوطنية:

لاحظت في تقرير المقرر أن ميزانية وزارة التربية الوطنية تضاهي هذه السنة ميزانية وزارة التربية في فرنسا الامر الذي لفت نظري وسرني لأول وهلة ولكن خاب ظني عندما علمت أن التعليم في المرحلة الابتدائية والثانوية في فرنسا الزامي ومجاني ولا يزال في لبنان كما نعلم وتعلمون حرا وعلى نطاق رسمي ضيق. إنني لا أطلب معجزة ولكن لا يمكن لمواطن أن يغفر للدولة إغفالها أو تقصيرها لغاية اليوم عن تنفيذ مشروع مجانية والزامية التعليم الابتدائي على الاقل. لا يجوز أن يبقى في لبنان الحديث، لبنان العلم والنور ٤٠ بالمئة من شعبه يعاني الجهل والأمية.

لا يجوز أن يبقى على حد قول المقرر / ٦٢٠٠٠/ طالب دون مقاعد دراسية. فإلى وزير التربية الذي عالج

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

قضايا التربية بحنكة وجد جميلين اتوجه بأن يباشر بوضع مشروع مجانية التعليم والزاميته بالسرعة التي يسير بها التطور في لبنان.

٥ ـ وزارة الأنباء:

لقد سبق لي ومن على هذا المنبر أن وجهت نداء إلى المشرفين على الأنباء وعلى الإعلام في هذا البلد أن يتطلعوا إلى المخاطر التي تحف بلبنان والنشء اللبناني والجيل الصاعد وأن تبدأ بالعلاج قبل أن يفوت الأوان. إن التوعية الوطنية والإعلامية مفقودة تماما أو تكاد في لبنان. إن المشاكل التي يعانيها الطلاب والعمال يجب أن تعالج على صعيد المسؤولية الواعية. وعلى الاعلام أن يكون الرائد الأول في توجيه هذه الفئات توجيها وطنيا علميا لكي يقضي على الدعايات المقرضة التي تتسرب من الخلايا المخربة التي بدأت تعشعش في الاحياء والقرى وتزرع الحقد والأنانية وتبث الدعايات المحرضة في صفوف المواطنين.

هذا على الصعيد الاعلامي الداخلي وعلى الصعيد الخارجي أقول إن وسائل الاعلام التي تتربع اسرائيل فوق عرشها توازي ميزانية لبنان بكاملها ولها تأثيرها الفعال في الاندية الدولية والرأي العام العالمي وقد وقف لبنان من خلال بعثاته الدبلوماسية موقف المتفرج ليس لانعدام المسؤولية والروح الوطنية ولكن لعدم وجود امكانات مالية. إن اسرائيل كسبت العطف العالمي بوسائلها الاعلامية وإن لبنان هو الدولة المؤهل أكثر بكثير من سائر شقيقاته العربيات لكي يلعب دورا فعالا ومجديا في هذا الحقل فنأمل من الحكومة أن تعي دورها في هذا المضمار وتعمد فورا إلى رصد جميع الوسائل المالية والاعلامية لكي تتمكن من أن تجاري العصر ونلحق بالركب ولو بعد فوات الأوان.

وزارة الصحة:

إن وزارة الصحة في الدول الراقية تأتي في المركز الثالث أو الرابع. فموازنة وزارة الصحة العامة في أميركا، بلغت عام ١٩٦٩ ٢٥٪ من أصل الموازنة العامة بينما في لبنان بلغت ٣ بالمئة.

شعب لبنان يئن تحت وطأة الدواء والمستشفى وجشع الطبيب والاشعة والفحوصات المخبرية.

إن وزارة الصحة في لبنان هي صورة واضحة عن الافلاس الذي تتخبط به الدولة. إن ميزانية الانعاش الاجتماعي هي ١٣ مليون ليرة في السنة، فلو خصصت هذه الملايين التي تذهب بمعظمها هدرا، بموازنة وزارة الصحة لتمكنت هذه الوزارة من أداء قسط وافر من مخططاتها الصحية. أضف إلى أن هناك خمسة عشر طبيباً في مصلحة الانعاش يتقاضون رواتب ضخمة ولا يقومون بأي نشاط. بينما تعاني مستشفيات وزارة الصحة القحل، وتدفع لاطبائها ٧٥٠ ليرة فقط. وأعطي مثلا صغيراً: ترغب وزارة الصحة اليوم في تعيين طبيب اختصاصي بالاشعة أو بالبنج فتدفع له ٧٥٠ ليرة بينما هو يحصل ٣ الاف ليرة لبنانية.

وعلى هذا، تصبح جميع مستشفيات لبنان خالية من الاطباء الاخصائيين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

٦ ـ الريجي:

لست مع الزميل جوزف مغبغب عندما قال إن عشرين مليون ليرة تذهب هدلاً على ميزانية الريجي بفضل التهريب وهنا أسارع بأن أصحح للزميل بأن تهريب الدخان الاجنبي يلحق بالخزينة خسارة لا تقل عن أربعة ملايين ليرة هذا الرقم أخذته من إحصائيات الريجي بالذات ـ ليس معنى ذلك أن الحكومة جادة فعلا في مكافحة التهريب أو أنها تقوم بواجبها في قمع هذه الآفة. أو أنها لا سمح الله تساهم أو تشترك في اقتسام الغنائم والارباح التي يجنيها المهربون كما ذهب الاستاذ مغبغب ولكن الحقيقة أن أجهزة المكافحة في الريجي لا تزال بدائية جداً إن فرقة المكافحة أي (الوردانية) لا تزال كما كانت عليه منذ عشرين سنة عندما لم يكن هناك دخان أجنبي بل كان عملها مقتصراً على مكافحة تهريب الدخان الوطني. فإذا أردنا أن نكافح فما على ادارة الريجي سوى أن تضاعف عدد أفراد المكافحة وأن ترفع مستواهم الأدبي والمادي ليكونوا أهلاً لمثل هذه المهمة الصعبة التي لا تخلو من المخاطر والتي لا تخلو من الاغراءات المادية التي تشجع احياناً هذه الضابطة على غض النظر عن بعض أصحاب السوابق في التهريب وعليها أيضا أن تفرض مراقبة فعالة على مستوردي التبغ الاجنبي كي لا يكون هناك تلاعب في الاستيراد وتزوير المستندات الجمركية كما ورد على لسان الزميل مغبغب.

وإني إذ أشكر دولة الرئيس على الخطوات الايجابية التي حققها لغاية اليوم بتخصيص مبلغ ١٤ مليون ليرة، كأسعار تشجيعية الى المزارعين أقول له صراحة إن هذه الخطوة يجب أن يليها خطوات إذا شاء فعلا أن يحافظ على هذه الثروة الزراعية في منطقة ليس لها أي معيل اقتصادي سوى هذه الزراعة. والفت نظر دولته إلى أن اللجنة التي كلفت بتوزيع مساحات جديدة للتبغ في القرى الامامية حصرت هذه المسافات في أربع قرى حدودية وهي كفركلا وعديسة وميس الجبل وعيترون وخصصت لها مساحة ألف دونم أرجو أن تعمم هذه الزيادة على جميع القرى الحدودية وعددها ٢١ قرية من الناقورة إلى شبعا وأن ترفع المساحة على ٥ الاف دونم. على الاقل. وهذا النداء سبق لي ووجهته مراراً لأنني على يقين بأنه بلسم لجراح أولئك القابعين على الحدود يشجعهم على التعلق بأرضهم وعدم النزوح عنها.

٧ ـ وهنا لا بد لي من أن أجيب على ما ورد في تقرير حضرة رئيس لجنة المال وعلى ما سبق وقاله في لجنتي المال والدفاع سابقا حول النزوح عن الجنوب.

إن قصة النزوح عن الجنوب قديمة العهد يا صديقي الاستاذ شادر. تذكر أن الجنوب كان ولا يزال بمعظم قراه متخلفاً عمرانياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً مما حمل الكثير الكثير من أبنائه إلى النزوح إلى المدن سعيا وراء الرزق والعلم والنور وما برج حمود والاوزاعي والغبيري والمريجة سوى دليل حي على ما أقول إذ أن عدد سكان هذه الضواحي بلغ حسب الاحصائيات الاخيرة مائتي ألف نسمة ولم تكن أسباب هذا النزوح الثورة الفلسطينية ولكن الحاجة الملحة للمدرسة والعيش الكريم وقد حققت هذه الخطوات الفردية نتائج إيجابية جبارة إذ أن عدد المثقفين في الجنوب اليوم ارتفع بفضل هذا النزوح إلى المدن بنسبة ٦٠٪ على الاقل وليس من قرية في الجنوب اليوم لا يوجد فيها طبيب أو محام أو مدرس أو موظف أو عامل في مصنع.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

وإذا أردنا أن نتكلم عن أسباب هذا النزوح يطول بنا المقام وأذكر بأن الالآف من شباب لبنان المثقف هاجر ولا يزال إلى اوستراليا وإلى كندا وإلى إفريقيا ليس هربا من الفدائيين بل سعيا وراء الرزق لأن أبواب الرزق موصدة في لبنان بوجههم وإن البطالة تفشت في الآونة الاخيرة بشكل مريع قضت على أحلام هؤلاء الشباب ومستقبلهم وطموحهم. المسؤول في الماضي كان انصراف الدولة كليا عن الجنوب واليوم لمدى بعيد عدم وجود مشاريع انمائية وصناعية وزارعية منتجة تشجع هؤلاء على البقاء في أرضهم أضف إلى ذلك موجة التخويف وحرب الاعصاب التي تبثها اسرائيل عبر إذاعتها وعبر أعمالها التخريبية واعتداءاتها المتواصلة على القرى الامنة وغايتها أصبحت غير خافية على أحد هي إرغام ابناء الجنوب على النزوح لتحتل أرضهم وهنا مسؤولية الدولة والدور الذي يجب أن تلعبه بجدية ليس عبر الوعود ومشاريع القوانين التي قدمت إلينا بل بعمل إيجابي مباشر وسريع بتحقيق هذه الوعود وتلك المشاريع وقد طالعت اليوم في إحدى الصحف إن وزارة الشؤون الاجتماعية عاكفة على تحقيق مشروع بناء مساكن شعبية في بيروت وطرابلس والحدث هنا أقف لكي أطلب من الدولة بأن تخص الجنوب بحصة الاسد لكي يتمكن المتضررون والذين هدمت منازلهم من جراء الغارات الجوية والمدفعية الاسرائيلية من ايواء اطفالهم ونسائهم وهكذا تكون الحكومة عوضت عليهم.

وكلمة أخيرة أوجهها إلى الزميل مغبغب لأصحح معلوماته عندما قال إن ٦٠ بالمئة من ميزانية الدولة يذهب إلى القرى المسلحة فأسارع إلى القول إن النسبة هي:

٢٣٪ فقط وألفت نظره بأن من أصل ١٧٠ مليون ليرة ميزانية وزارة الدفاع هناك ماية مليون ليرة وراتب وصيانة وتعويضات نقل وانتقال ومستشفيات وسبعين مليون ثمن أعتدة واسلحة مستحدثة لتعزيز الدفاع في هذه الظروف المصيرية كما أنني أذكره بأن الجيش اللبناني كان بالأمس القريب كناية عن فرقة القناصة اللبنانية واليوم أصبح كما نعلم جميعا بمصاف الجيوش الحديثة واصبح يضم بالاضافة إلى سلاح المشاة سلاح الطيران والبحرية والمدرعة والمدفعية والمخابرات والهندسة والنقل والشرطة بالاضافة إلى مصالح الجيش التي تضم الوف الموظفين إلى مصالح الجيش التي تضم الوف الموظفين المدنيين فإن الملايين التي رصدت وسوف ترصد هي منا ولابنائنا من بعدنا لخلق جيل جديد تتفتح عيناه على مدرسة الجندية من خلال خدمة العلم ليكون مؤمناً بلبنان وتراث لبنان وديمومة لبنان.

والسلام عليكم

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ لويس أبو شرف.

لويس أبو شرف: سيدي الرئيس

لسنا ممن يريدون الكلام ليسمع في الخارج ولا ممن يريدون الكلام ليسجل على المسجلة فيبقى حروفاً ميتة في محاضر الجلسة، بل نحن ممن يريدون الكلام ليسمع من في الداخل فنتفاهم، فيسمع من في الخارج، وتكون كما يريد المشتهون والمخلصون لهذا البلد.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

سيدي الرئيس، في تقرير رئيس لجنة المال والموازنة قول يعبر فيه، كما قال الاستاذ أدوار حنين، عن لوعة، قال، لقد قلت في الماضي كلاما أحسن من هذا فلم يعط ثمرة. فعبثا إذا مناقشة الموازنة، في أبوابها وفصولها في بنودها وفقراتها، ما دامت المناقشة عندنا ما كانت يوما سبيلاً إلى إصلاح فساد أو تقويم اعوجاج.

والعودة إلى ما ينشره التفتيش المركزي، وإدارة الابحاث والتوجيه ومجلس الخدمة المدنية من مخاز ومساوىء من فضائح وإهمال وتقصير، العودة إلى هذه، وحدها خير مناقشة وهيبة للموازنة وخير دينونة لها قاسية.

لكنني، من خلال الموازنة التي هي مرآة سياسة الدولة في انفاقها الصحيح أو غير الصحيح، في انفلاشها أو في انكماشها، في حركتها. يطيب لي، ولو كانت القلة تسمع ولعل في القلة خير ميزان إلى من يسمع في الخارج، يطيب لي، أن أثير خواطر علّ منها قبسا إلى بعض ما نتخبط فيه من أزمات وما نقدنا يا دولة الرئيس، للذة النقد، ولا من قبيل نشر الغسيل على السطوح، بل قبيل المسؤولية والغيرة على دولة نراها تتعثر بالمشاريع وتعجز بالانفاق وتفسد بالاصلاح وتتقهر فيما تدعي أنها تتقدم وتصدع الوحدة العضوية في هذا البلد، فيما هي تنادي بالوحدة الوطنية، وهي الخاطرة الاولى في حديثي الآن.

أيها السادة، مظاهر الانقسام ترافق حياتنا اليومية في هذا البلد وتبرز أكثر ما تبرز في أعيادنا، في روائدنا، فهل بوسعنا يا دولة الرئيس توحيد أعيادنا ومساواة أيامها إذا كنا حقيقة واحدة في لبنان. وما قر لو بقرار من الحكومة ولتوجيه من القيمين على كثير من شؤوننا الزمنية والروحية. ما ضر لو عيدت البلاد كلها أعياداً واحدة بأيام متساوية وأكرر بأيام متساوية. فلا يقفل فريق، ويفتح فريق في هذا البلد.

وأن يصلي المسيحيون في كنائسهم والمسلمون في جوامعهم مشاركة في العبادة والصلاة، تدليلاً على أننا واحد في وطن واحد، كما أننا واحد في إله واحد. وما ضر لو أقدمت الحكومة على تدبير جديد، لا نقبله مساً بالجوهر فيما يتعلق باوقات الصلاة والصيام عند المسيحين والمسلمين سواء بسواء. أن يخرج جميع الموظفين من الدوائر في وقت واحد معا، والقضية في منتهى البساطة، ولكن كم يكون تأثيرها شديدا ومفيدا، في إنماء الشعور الوطني الواحد، وكي يستعاض عن الوقت، يخرج جميع الموظفين الساعة الثانية والربع، بدلا من الساعة الثانية حسب الدوام الرسمي الحالي.

يا دولة الرئيس، عملية بسيطة جدا، تثبت لكم صحة ما أقول، إذا راجعتم حساب الساعات والأيام. عار علينا أن تظل المذكرات الحكومية عاملا من عوامل التفريق والتمييز في أعياد هذا البلد، وعار علينا أن تظل بنود بعض الموازنة متسمة بالطابع الطائفي، فلو أن غريبا أطلع على موازنة وزارة التربية مثلا، لعاب علينا طابقا طائفيا نعتمده موجها لكثير من شؤوننا وامورنا في هذا البلد.

الخاطرة الثانية، هي قضية المشاريع والانفاق. فيما مضى كان الفائض من أموال الدولة يذهب إلى صندوق الاحتياط، أما اليوم فصوت صارخ، الخزينة خالية فهل سألنا كيف فرغت؟ وأين أفرغت؟ إن قيل على المشاريع فما هي المشاريع التي انجزت تماما وكمالا وصارت تدر على خزينة الدولة ما يعوض عليها بعض الانفاق؟

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وهل المبالغ التي انفقت على المشاريع، هي المبالغ التي لحظت لها في الدراسات؟ أم أنها عند التنفيذ فاقت أضعاف ما لحظ له في الدراسات؟ وما قولكم إذن بموظفين يكلفون درس مشاريع تكلف الدولة أضعاف أضعاف ما قرروه في دراستهم. ولو أن هنالك مراقبة جدية على الانفاق الحكومي، لما سمعنا رئيس لجنة المال والموازنة، يندد بالتلاعب والتجاوزات والفضائح والسرقات.

وفي موازنة جامعة اللبنانيين في العالم ماذا خصصنا لها من اعتمادات لتؤدي دورها الاكمل ورسالتها الفضلى. اسرائيل كسبت الرأي العالمي بمختلف وسائل الاعلام، ونحن لا تعوزنا هذه الوسائل وملايين المغتربين منتشرون فوق كل أرض وتحت كل سماء، يجبهون دعاية اسرائيل ويشرحون القضية الفلسطينية تجاه ما تزعمه اسرائيل وينادون بضرورة دعمها. بما هي قضية حق وعدل وانسانية وكرامة للجميع. يا دولة الرئيس، ماذا فعلنا للافادة من طاقات المغتربين ومؤهلاتهم هل اتصلنا بهم ليقوموا باللازم، تجاه ما تطلبه القضية الفلسطينية والعرب ولبنان لقد خصصنا الكثير من المال، لمصالح ومجالس المجلس الوطني للسياحة، لا ننكر فضله وأعماله ولكن اليست جدوى جامعة اللبنانيين في العالم لتوازي المجلس الوطني للسياحة؟ المغتربون يجبهون دعاية اسرائيل ويؤلبون معنا عليها الرأي الدولي الذي خاصمناه وخسرناه. إنهم ليسوا معقدين، وليسوا مقصرين، إنهم للبنان، وبالفعل ذاته هم لكل قضية عربية وفي طليعتها قضية فلسطين.

الخاطرة الثالثة، قضية الشباب والحكم. في العالم كله اليوم وفي لبنان المنفتح على العالم انتفاضة اجيال طالعة، ولماذا نتيجة لاطلاعهم على التيارات الفكرية والعقائدية العالمية، ونتيجة لعقلية الحكم التي في نظرهم، تجهض مستقبلهم وتقف حائلا دون تحقيق طموحهم وغاياتهم ونتيجة للحكم الذي راح يخضع ويركع، يوم جرأ الناس على هيبة السلطة والنظام والقانون. هؤلاء الشباب في تظاهراتهم، سمعناهم يرددون.

هلي عالريح يا رايتنا العليه: نصب وتشليح دولتنا اللبنانية من يقبل بهذه الاقوال تصدر عن شباب مثقف، يدرك معاني الكلمات وابعادها. هؤلاء الشباب يا دولة الرئيس، قد يكونون على خطأ فيما يطلبون وقد يكونون على حق، كما في مطلبهم رفع مستوى التعليم وتعديل المناهج والتخطيط الشامل للسياسة التربوية، فهل فتحنا الحوار معهم؟ وهم قادة التبعات وحملة المسؤوليات بعدنا، كي لا تنفجر بيننا وبينهم هوة يولدها تباين، بين عقليتين وتفكيرين.

هذه الانتفاضة من الاجيال المعبر عنها باضرابات، تجتاح العمال حينا، والتلاميذ والطلاب، والمعلمين حينا آخر، هل توقفنا عندها دارسين أسبابها؟ ونتائج انعكاسها على الوضع اللبناني العام؟ أداخلية هي ومحقة؟ أم أن وراءها أيادي مشبوهة تحركها لاغراض سياسية، ومرام عقائدية تستهدف النظام والكيان؟ هذا الشباب يا دولة الرئيس قد لا يلام أحيانا، أنه يتعلم ويخرج إلى الدنيا عدته علمه وطموحه، فلا يلقى عملا، ولا يلقى من دولته اهتماما به وتفهما له، وإذا كل ما حوله اقطاعيه سياسية أو مالية تتحكم فتسود الدنيا في عينيه، ويتسرب القرف واليأس والشك والكفر إلى نفسه، فينتقم ويضرب، ويظاهر تجاوبا مع كل نداء يزين له الامل ولو كاذبا ويتجاوب

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

مع شعارات تقبح لديه النظام والمسؤولين عنه، وتفتح أمامه ابواب الرجاء ولو مزيفة، هذا الشباب ماذا يطلب منا؟ اخشى ما نخشاه انتفاضة قد تتحول إلى ثورة نكون نحن أولى ضحاياها ووقودها، أو هجرة تكاد تفرغ البلد من ساكنيه ليسهل أخذه على كل طامع به أو معتد غاز يا دولة الرئيس، هؤلاء الشباب، إنهم يهجرون وفي نفسهم نقمة، وفي ضميرهم لعنة. عندنا في فرنسا مثلا، الف وسبعماية طبيب، هجروا لبنان، لأن امكانات التحصيل محدودة عندنا. إنهم ناقمون، صدقني أنهم ناقمون، لأنني اتصلت بأكثرهم في هذه الاعياد فقالوا إن دولتنا لا تضمن لنا شيئا، أقله الضمانات الطبية التي يحصل عليها أبناء الدول العربية المجاورة. وأهلهم ناقمون، لأنهم عن أبنائهم بعيدون وربما خسروهم، وخسرهم لبنان عقائدياً ووطنياً واقتصادياً. هذا الشباب عندما يرى أن دولته في الثلث الاخير من القرن العشرين، ما تزال تعتمد السياسة الطائفية في التوظيف، وعندما، يرى أن موظفي الدولة معاول هدم في اساسها، ولا يطالهم قانون ولا تطهير. وعندما يرى هذا الشباب أن ابواب الرزق، قد سدت في وجوههم. المجالس الادارية وما أكثرها كما قالوا، اللجان وما أكثرها، والأعمال الاضافية وما أكثرها، كلها مخصصة للمحظوظين المتقاعدين غير المحتاجين هذا الشباب عندما يرى طوفاناً من الغرباء يزاحمهم على اللقمة في عقر دارهم، وابناؤنا يرتادون المجهول في سبيل تحصيل العيش الحلال هذا الشباب عندما يرى، أن عقيلة الحكم لم تجار التطور، وإن أساليب السياسة العتيقة ما تزال إياها، وعندما يرى أن الدولة تشجع على الاضراب بمماطلتها وبتسويفها، فلا نعجب إذا أثار هذا الشباب على النظام وعلى الدولة وعلى السياسة، وعلى الحاكمين.

ـ الخاطرة الرابعة والأخيرة. أود قبل الاسهاب في هذه النقطة. أن أعلن، أننا قد نكون على خطأ في تفكيرنا، وقد تكون على صواب، وفي كلا الحالين، نحن صادقون مع نفوسنا، نقول فكرتنا بجرأة وتجرد وصدق واخلاص مستوحاة من ضميرنا ومصلحة لبنان العليا، حتى إذا تبين لنا خطأها تراجعنا عنها، لأن التراجع عن الخطأ فضيلة، وكذلك نتمنى على الآخرين. عندما يعلن أحدنا فكرة تثور حساسية البعض، ولكن هذه الحساسية لا تثور، عندما يعتدي على قوات الامن، وعندما يقتل منهم، وعندما يخطف، وعندما يروع الامنون، فلا تثور حساسية البعض أيضا. من هنا أصل إلى قضية الدفاع، وقضية الفداء وقضية فلسطين. في مجال البحث في الدفاع والتجهيز، والتجنيد وتحصين قرى الحدود، وتسليح الاهلين، وتقديم الخدمات لهم، وإنشاء الملاجىء وحفر الخنادق، يتبادر إلى الذهن سؤالان، بماذا؟ ولماذا؟ أبالمال المتوفر لدينا للقيام بمثل هذه المشاريع الواجبة والضرورية؟ أم بزيادة الضرائب التي قد تثير الشعب علينا، ولا أحد يجهل ماذا تكون نتيجة ثورة الشعب. وهل إمكاناتنا توازي إمكانات العدو؟ وهل السلاح الذي بين أيدينا، يوازي سلاح العدو؟ أم أنه سيكون سبب مجزرة هائلة عند أول لقاء، وعند أول صدام. نحن يا دولة الرئيس، لا ندعو الى التشاؤم، ولا ندعو إلى التقاعس، ونحن دولة يلزمها تجهيز جيش لصد العدوان، وخدمة علم ليتمرن الشباب وتنصهر أخلاقهم وتياراتهم في بوتقة الوحدة الوطنية الصافية، ولكن، لنكن صادقين مع نفوسنا، إذا كنا قادرين على الحرب، فعار علينا أن نتأخر عن خوض غمارها وإذا كنا غير قادرين، فهل نتهور وهل ننتحر؟ وعلى كل حال فالمراجع المختصة هي التي يكون لها الكلام الفصل في هذا الموضوع. وإذا كان سيادة الرئيس عبد الناصر يصرح، بأنه يلزمنا خمس سنوات تحضيرا

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

للمجابهة والمقاومة، فهل نقدر نحن أن نظل خمس سنوات في مثل هذه الحال؟ نحن ملزمون مع جيراننا بقضية، إن كان الدفاع عن أرضنا، فلنا وحدنا الحق في تحديد طرق هذا الدفاع ووسائله، وتحديد ظروفه وامكاناته وإن كان الدفاع عن فلسطين ونحن فيها شركاء فإن ذلك، يلزمنا بواجبات والزامات، لا يتنكر لها لبنان ضمن إمكاناته وتكوينه وطبيعته، وإمكانات لبنان، هي في الأعلام، هي في الدبلوماسية، هي في الوسائل الدعائية، وقد تكون هذه أكثر جدوى وفائدة من الطاقات العسكرية والبشرية والاقتصادية. العمل الفدائي، لا أحد يتنكر له، ولكن، بعد ما حصل من تجاوزات واستفزازات وتحديات صرنا نتساءل هل الفدائيون كلهم فدائيون؟ وهل الفدائيون كلهم غاية واحدة وتفكير واحد تجاه اسرائيل وتجاه فلسطين؟ لا سيما وقد تكشفت بعض العقائد، عن أهواء وانحرافات ونزلت بقدسية رسالة الفداء إلى مستوى الاغراض السياسية الرخيصة.

العمل الفدائي غايته اقلاق اسرائيل واستنزاف مواردها، ولكن تحرير فلسطين وازالة العدوان عن الارض المحتلة، لا يتم إلا بجوش نظامية وهذا من شأن القيادة العربية، أن تحدد فيه إمكانات كل بلد على ضوء طبيعته وتكوينه ومؤهلاته.

أما نحن، فأما، أن نكون دولة مستقلة لها سيادتها، أو لا نكون، نعم، ليس من المنطق، وليس من الاخوة، وليس من الانسانية، أن نتخلى عن أخوان، قضيتهم قضيتنا، ولكن أيضا، ليس من العدل، ولا من المنطق، ولا من الاخوة، ولا من الانسانية أن نتسبب بضياع بلادنا وسيادتنا، ساعة الارض معرضة للاحتلال، والسيادة معرضة للضياع.

يا دولة الرئيس، قد تكون اسرائيل بحجة الفدائيين أو بغير حجة الفدائيين، تريد الاحتلال هذا صحيح، ولكن إذا لم تكن هنالك الحجة ونفذت اسرائيل تهديدها ووعيدها، فما يكون موقف الرأي العالمي منا؟ نحن طبعا نتكل على نفوسنا، ولا نريد حماية، لأن زمن الحماية قد ولى، وكل شعب لا يحمي أرضه بنفسه، ليس شعبا جديرا بالحياة وكرامة البقاء، فإذا أنت لم تحم أرضك ولم تدافع عن بلادك، انطلب من الغير، أن يحميها ويدافع عنها لتصبح الارض أرضه والبلاد بلاده ولكن إذا كنا نريد أن ننفق الملايين للتجهيز وصد العدوان عندما يعتدى علينا، فأهلا وسهلا بالملايين تنفق لهذه الغاية والموت في هذا السبيل خير من حياة المذلة والاستسلام والعار، ولكن، إذا كان العمل يضر بلبنان أكثر ما يضر باسرائيل، فقد آن لنا، أن نلاقي عملا نتفق عليه يضر باسرائيل، أكثر مما يضر بلبنان، وإن كان القصد امتحان أخلاص لبنان للقضايا العربية، ولقضية فلسطين فاسمحوا، لنا أن نقولها بكل صراحة وبساطة أن لبنان، لا يمكنه، ولا يجوز له بمطلق الأحوال، أن ينعزل عن أخوانه، وينفصل عنهم، لأنه مرتبط بهم بروابط تاريخية واقتصادية وانسانية، وأهداف مصيرية واحدة مشتركة. ونحن شركاء في قضية نعم، شركاء في مصير نعم. أما أن تكون لنا شركاء، عل أرضنا وسيادتنا، فذلك ما لا تقبله الدولة المستقلة ذات السيادة. لبنان، لا يمكن بوجه من الوجوه، أن ينفصل عن جيرانه وإخوانه، وقد أثبت هذا الشيء بدخوله مختارا إلى الجامعة التي أخلص لها أكثر من أي بلد آخر، ولم يحارب بلد اقتصادياً ونظامياً، وكيانياً، كما حورب لبنان

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

لماذا، لم نرفع الامر إلى جامعة الدول العربية أو إلى مجلس الأمن، يوم هوجمت حدودنا ويوم فتحت الاذاعات! أبواقها مسعورة، تحرض على التحرر والثورة، فكان الوعي الوطني اللبناني، حرصا منا على وحدة الصف وتضحية من الوعاء الكبير لاستيعاب الوعاء الصغير.

يا دولة الرئيس، إذا كانت الملايين المخصصة في هذه الموازنة أو الملايين التي ستفرض ضرائب على الشعب، إذا كانت وسيلة للصمود والبقاء والانتصار، فلتكن، وإذا كانت لا سمح الله وسيلة لتقريب الكارثة والنهاية، فلنفتش على انفاق الملايين على ما يعمر هذا البلد، ويرجع اليه استقراره وازدهاره.

نحن يا دولة الرئيس، ليعلم الجميع لسنا ضد أموال تنفق على تجهيز جيشنا الباسل، ولا ضد أموال تصرف على خدمة العلم، فنحن دولة مستقلة يلزمها الجيش ويلزمها خدمة العلم وعلى هذا الاساس، فالموازنة التي ندرس، إن كانت من هذا القبيل فنحن معها، وإن كانت ستنفق أموالا على مشاريع لا طائل تحتها، فالتاريخ سيحكم بيننا والسلام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: دولة الرئيس، لي كلمة وجيزة أقولها، بعد أن اطلعت على التقريرين المقدمين من رئيس لجنة المال ومن المقرر، تمنيت على نفسي، إلا أن أكون نائباً، ناقداً، منتقداً فونقادة، بل أكون في مقام النيابة العامة أضع مضبطة الاتهام لمن اهمل تنفيذا، ولمن اهمل عملاً في سياق هذه الموازنة وللمبالغ التي تصرف بغير مجالها ولتلك الاجهزة التي تعمل، من تفتيش، ومن غير تفتيش في هذه الدولة، وخصوصا بعض المراجع المستقلة التي أصبح كل منها دولة في صحن دولة، ولا يمكن الرقابة عليها، وقد جاء على ذكرها أكثر من خطيب، تمنيت على نفسي أن أكون في مقام النيابة العامة مدعيا عاما، من أن أكون نائبا، لأتمكن من القاء التهمة، ومن إنزال العقاب، بمن أساء المهمة الموكولة إليه سواء أكان في دائرة أو في تلك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ شفيق الوزان.

شفيق الوزان: دولة الرئيس

لم يعد ينفع الكلام، بعد أن مارسناه كثيرا، وبعد أن شبع الشعب كلاما، وكان بودي أن لا أتلكم، غير أنني بعد ملاحظتك يا دولة الرئيس، على غياب الزملاء وهم يدرسون أهم ما يمكن أن يطرح على مجلس نيابي وفي حياة ديموقراطية نتغنى بها، بعد أن غاب الزملا أقول، لمن يكون الكلام لقد أرسلنا الشعب إلى هنا، وأحدنا نائب عن منطقة وعن كل شعب لبنان، لنتشاور، لا لنلقي خطبا، وكما قال الزميل، بإمكان أحدنا أن يتصور، أو أن يدعو إلى مؤتمر صحفي ليقول ما يقول، وإنما ليست هذه هي الحياة الديموقراطية.

إننا نرى أن الحياة الديموقراطية تهدم بيدنا نحن النواب، وبيدنا نحن المسؤولين. أنني أتطلع إلى كل المشاريع

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

التي أقرها هذا المجلس جميع القوانين التي أقررناها يا دولة الرئيس لم نقرها عن درى وتمحيص، بل أقررناها تحت وطأة الاحداث ونحن مجرورون جرا إليها.

يا دولة الرئيس، أنت في رأس المسؤولية التشريعية، وعلينا واجب كبير في هذا الميدان إذا كنا فعلا نرغب حفظ الحياة الديموقراطية في هذا البلد. وإني أنبه إلى هذه الناحية الهامة، وأنا اتطلع إلى جيش من الجيل الطالع تكلم عنه كثيرا الزميل أبو شرف، وكان له شرف السبق في هذا الموضوع والاحساس في هذا الامر يكفي أن أشير إليه بأننا عطلنا كل بحث أجرته لجنة التربية النيابية في موضوع قانون التفرغ لنأتي إلى ههنا والشباب على هذه الشرفات، وفي تلك الساحات المحيطة بالمجلس لنضرب صفحا عن كل عمل، ولتقول، بمادة وحيدة. فلنصادق.

إن هذا نذير خطر، قد لا يسأل عنه الشباب لأننا تعودنا ألا نعمل بالتضحية التي تقول «درهم وقاية، خير من قنطار علاج» إننا نترك المصيبة تقع بنا لنركض ونداويها، بينما كان بإمكاننا، لو كنا فعلا نقوم بواجباتنا، أن نتطلع إلى المستقبل، وأن نحدد، وأن نخطط قبل أن نقع في المصائب.

يا دولة الرئيس، إذا رجعت إلى الموازنة، نجد أننا من خلال ما يواجهنا من مشاريع، وصلنا إلى الطريق المسدود، وإذا صح التعبير أقول وصلنا إلى العجز. وكيف أن النفقات تتصاعد على الدولة اللبنانية، وهذه النسبة في التصاعد، لا يقابلها نسبة في نمو الموارد، وهذا ما وجدنا تصرف الحكومة الطبيعي بشأنه، لا أقول هذه الحكومة، بل الحكومات المتعاقبة، وإذا صح التعبير القانوني أقول، السلطة التنفيذية، وهذا ما دعاها إلى أعتماد، إصدار سندات على الخزينة، ومن بعد أستعمال القروض، وفي نهاية المطاف، وهذا حق ولا أنتقد، الذهاب إلى دولة أخرى لتنظر في أمر الاوضاع وخاصة الاوضاع الدفاعية التي يتطلبها منا اخلاصنا لهذا البلد والتي يجب أن ننقذها بكل حزم ودون أي تردد، وإنما الواقع أننا نستدين ونصدر سندات، واليوم في دورة قد تكون لجمع المال، أو لا تكون. ما معنى ذلك، معنى ذلك، أننا وصلنا إلى الوقت الذي سنواجه فيه حتما الافلاس، وإذا ما واجهنا الافلاس، فيعني الانهيار، ليس لنا قطن نرهن وليس لنا ترعة مفتوحة، أو مقفولة تمر بها السفن، وليس لنا أبار بترول تنبع لنستفيد منها، ليس لنا إلا هذه الارض الجيدة وهذا الهواء العليل وهذه السواعد النشيطة. علينا يا دولة الرئيس، ونحن نجد هذه الجيوش من الشباب، وأذكر جلسة مفرحة مخفية قمتها مع الرئيس كرامي في العام الماضي وفي نهاية العام في حفلة تخريج طلاب الجامعة الاميركية أنه يذكر هذا الجيش من الشباب، ويذكر الوشوشة والهمهمة التي تبادلناها والتي قد يكون تبادلها غيرنا في هذه الجامعة وفي كل الجامعات. إلى أين هذه الجيوش وماذا أعددنا لها؟

إن الاجيال الطالعة بدأت تضج، وقد وصلت في ضجيجها إلى غرفتك يا دولة الرئيس وقد دخلت إلى غرفتك، ولم اتمكن من أن أبقى لأنني لا أريد أن أرى ما رأيت، ولقد دخلوا إلي، أنا الذي احفظ صورة في مكتبي محمولا من شباب جامعيين، فضلهم أن حملوني إلى هنا، لقد تحدوني منذ أيام، ويقولون لي وأقولها بالفم الملان

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وبالفم المسؤول، لقد أصبحنا بحاجة إلى ثورة مسلحة، إننا نتحداك يا شفيق الوزان. نعم. هؤلاء الذين حملوني، تحدوني بهذا الكلام، وأنا بدوري لا أنقل هذا الكلام لأتحدى أحدا وإنما لأبثه وأقول، لكم إن كنتم، وأنا معكم غارقين في المشاكل فأرجو، أن تطلعوا قليلا نحو هذا الشباب المتحضرة.

لا أريد أن أطيل من ذلك، وإنما أقول آن الآوان، لكي ننفض عن أنفسنا غبار التقاليد ولننظر إلى هذا الجيل الطالع، ولننصف النظم ولنعلم أن هذه النظم، إذا كانت صالحة لوقت مضى، فإنها اليوم أعجز من أن تدفىء جسما لبنانيا. إن النظام أي نظام، لا يمكن أن يكون صالحا لأي بلد، إلا إذا فصل بالمشرط على هذا الجسم وعلى هذا البلد. ونحن حينما أنشأت دولتنا الحبيبة لبنان، عندما أنشأت في عام ١٩٤٣، لم يكن في ذهن من توافق عليها أن إسرائيل لتقوم بجانبها، لقد أقاموها دولة بتحاب وتعاطف بين طوائف، وإنما بكل أسف لم ينقلوها إلى دولة ووطن. وعندما نقول لم ينقلوها إلى دولة ووطن، نشدد على القول الآن، حين قامت أمامنا دولة وأقول دولة لأنها أصبحت كذلك، لا تهددنا فحسب، وإنما تهددنا وأشقائنا، ونحن في كل يوم نتلقى من اعتداءاتها. لا تخافوا من إبدال نظام، لا تترددوا لا تخافوا، إذا ترددتم، وإذا خفتم فثقوا في الجهود.

إنني أعود إلى الكلمة المخلصة التي سمعتها من الاستاذ يوسف سالم. كلمة مخلصة قالها فلتتاهبوا في هذا الوقت ولتنهوا لعبة شد الحبل في هذا المجلس وخارج المجلس، ولننصرف كلنا، لنحمل الحبل الواحد والسلاح الواحد في وجه صهيوني يطمع بأرضنا. لا تخافوا نظاما. لا تخافوا تبديل أي شيء، طالما نحن الاسياد، نحن الذين نفصل هذا النظام ونحن الذين نحدد المحتوى الذي يجب أن يضمنا ويضم هذا الشباب الطالع وإذا لم نسلك هذا السبيل، تأكدوا أن الزمن سيتجاوزنا، وقد يكون لكلمتي في هذا المجلس الكريم حصن الشرعية، صداها في أذانكم وفي قلوبكم وذلك خير من أن تجدوها يوما من الايام تتردد في الشوارع وفي الساحات.

ـ تصفيق ـ

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ انطوان سعاده.

انطوان سعاده: دولة الرئيس، أيها السادة.

لقد تردون كثيرة قبل أن أقرر الكلام في هذه الجلسة، وبصورة خاصة في مشروع قانون موازنة الدولة، إذ، أنني صممت أن أقابل بين أحكام هذا المشروع، وبين أحكام الدستور اللبناني، وإذ خشيت أن يكون فهمي لأحكام الدستور يتناقض مع اجتهاد وعرف الرئاسة الموقرة، فتقوم القيامة، وينتصب الميزان، وترفع الجلسة، غير أن ثقتي الكبيرة بالرئاسة وبرحابة صدرها، جعلني أن أقرر في النهاية أن أتكلم، وها أنا الآن بدأت الكلام.

الرئيس: كلنا آذان صاغية.

انطوان سعاده: متابعا ـ

إن المشروع الذي بين أيديكم أيها السادة، مشروع الموازنة ليس مكمن الداء فيه، لما ورد في تقرير حضرة

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

رئيس لجنة المالية والموازنة، وفي تقرير حضرة مقرر اللجنة المذكورة، بل مكمن الداء هو من عدم خضوع هذا المشروع إلى أحكام الدستور.

مكمن الداء هو في كون المجلس الموقر قد تنازل عن صلاحياته عندما كان يقرر مشاريع قوانين الموازنة، وهو الآن إذا ما أقر هذا المشروع، سوف يتنازل أيضا عن كافة صلاحياته وإليكم التفصيل أيها السادة:

إن المادة الثالثة والثمانين من الدستور اللبناني، قد أوجبت أن تشمل موازنة الدولة جميع واردات الدولة، جميع واردات الدولة، وجميع نفقات الدولة، فقد نصت هذه المادة ما حرفيته:

كل سنة بدء عقد تشرين الأول تقدم الحكومة لمجلس النواب موازنة شاملة نفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة بينما نجد المشروع القانون الذي بين يدينا، لا يشمل إلا قسما من واردات الدولة ومن نفقات الدولة. لا يشمل إلا ثلثي نفقات الدولة ومداخيل الدولة.

وإنني أكتفي هنا، بأن أذكر أن هذه الموازنة حسبما ورد في فذلكة مشروع موازنة عام ١٩٧٠ إن مشروع الموازنة، لا يشمل موارد أكثر من ذلك. موارد ضريبة التعمير مثلا فموارد التعمير أو الزلزال، ليس هي بالمصلحة المستقلة، ولا هي بالمجلس المستقل، ولا بالمكتب المستقل، ودخل هذه الرسوم بلغت ٢٣ مليون ليرة تقريبا، في ١٩٦٩، وبلغت في ١٩٦٨ ٢٤ مليون و٤٥٥ الف و٤٦٢ ليرة أي ما يعادل تقريبا خمس مدخول الموازنة العادية العمومية. فكيف تسمح الدولة، وكيف تسمح الحكومة بالأحرى، وكيف يسمح مجلسكم الموقر، أن لا يشمل إقراره لمداخيل الدولة مثل هذا المبلغ الضخم، فنتركه لمن؟ من هي السلطة التي تتصرف بهذا المبلغ، ٢٥ مليون ليرة يدخل إلى خزينة الدولة دون علم المجلس وينفق هذا المبلغ دون علم المجلس أيضا.

ثم أيها السادة، مصلحة الكهرباء نرى أن ميزانيتها لم تدخل في هذا المشروع الذي بين أيدينا، ولماذا؟ فلماذا لا ينشأ لها ميزانية مستقلة، كميزانية الهاتف مثلا، أو ميزانية الجامعة، فيكون لهذا المجلس الحق بإقرار هذه الميزانية وبمراقبتها.

إن المصالح المستقلة، مثل مصلحة الكهرباء وغيرها الواردة في هذه الفذلكة وعددها ٢٢ مكتبا ومجلسا الخ... تبلغ موازنتها السنوية ما يقارب أو ما يزيد عن المئتي مليون ليرة. مئتا مليون ليرة تنفق، وهذا المجلس لا حق له، بالتقرير، ولا بالمراقبة.

أيها السادة، عندما وضع الدستور لم يوضع في ساعة من الهوس، ولا في ساعة تحكم، إنما وضع من أجل فصل التقرير والمراقبة عن التنفيذ، فالذي ينفذ، لا يحق له أن يقرر النفقة، ولا يحق له أن يراقب هو، وإلا ضاعت المسؤولية وضاعت السلطة، ويصبح المقرر، والمنفذ، والمراقب، يتصرف بأموال الدولة كما يشاء. وأنا أعجب كيف، إننا نوجه الانتقادات إلى الحكومة، ولا نوجه الانتقادات في أول الامر إلى انفسنا، كيف نغفل عن هذا الامر. المجلس والوزارة كلاهما مسؤولان، لأن الوزارة تتقدم بمشاريع قوانين والمجلس يقر هذه القوانين،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

وعندما طالبت وأعلنت بأنني، سوف أوافق على هذا المشروع، قيل لي، فكيف تمشي عجلات الدولة، فلتمشي عجلات الدولة على القاعدة الإثني عشرية حتى شهر شباط وآذار، ونيسان وايار حتى نصحح هذا الامر الخطير، لأنه لا يجوز للمجلس أن يتنازل عن مراقبته، لا يجوز للمجلس أن يتنازل عن حقه في التقرير. قلت إن، موازنة ال ٢٤ مصلحة ومجلس الخ.. الواردة في الفذلكة تبلغ مئتي مليون ليرة، ولكن هنالك مصالح مستقلة عديدة، غير الاربع والعشرين مصلحة التي ذكرتها وقد تبلغ هذه المصالح ال ٣٦ أو ٣٥ مصلحة. إذاً يوجد أيضا إحدى عشر مصلحة أو مجلسا، هي مستقلة، ولا يوجد حتى في الفذلكة شيء عن ميزانيتها وعن نفقاتها فكيف تريدون، وكيف تسلكون طريق الاصلاح في الدولة؟ كيف يمكنكم مراقبة أعمال الحكومة وأنتم غير مطلعين على مشاريع هذه الدولة، على موازنة القسم الاكبر والاعظم، من الذين يقومون بمشاريع الدولة، هم يعرضون علينا أيها السادة، يعرضون علينا الموازنة العامة فيما يختص بالموظفين والنفقات الخاصة. فهذا الامر ليس لنا، أن نحوله أو أن نحوله، لأن الموظف الذي يعمل بموجب القوانين له الحق بمبلغ كذا، معين من الرواتب، والبناء الذي نستأجره يتوجب علينا أن ندفع أجاره في أول السنة أو آخرها والمياه التي نستهلكها والكهرباء كذلك الامر يتوجب علينا انفاقها. فإن تعرض علينا موازنة الجزء الاول، فهذا أمر ليس بالكبير، ولا بالعظيم، إنما المهم هو أن تعرض علينا المشاريع الهامة التي تنفذها الدولة، التي تنفذها المصالح المستقلة، والمجالس المستقلة هذه المجالس التي حلت محل الدولة، حلت محل الوزراء، حلت محل الوزير الموصي، ومحل وزير المالية. فهذه المصالح تضع ميزانيتها السنوية وترفعها إلى وزير المالية، وإلى الوزير الوصي، فإن مرت مدة شهر على هذا التحويل، ولم تقر الميزانية تصبح موازنة المصالح المستقلة سارية المفعول دون رقيب ولا حسيب.

والاهم من ذلك، إذا عارض مشروع الموازنة هذه، وزير المالية أو الوزير الوصي، فماذا يحصل؟ فهل للوزير الكلمة الاخيرة وهو رئيس التنفيذ في الوزارة، وهو رئيس هؤلاء الموظفين الذين هم يكونون في هذه المصالح المستقلة، وقد يكونون قد نقلوا من إحدى الوزارات إلى بعض المصالح المستقلة؟ هل له الكلمة الاخيرة يا سادة؟ كلا، بل يجب أن يذهب الوزير والمجلس الوزراء لكي، يبت بالأمر، أي أن الوزير المسؤول تجاه هذا المجلس والمسؤول تجاه الشعب، يجب أن يذهب أسوة بالموظف الذي لا يمثل أحداً، والذي هو أجير لدى الدولة يذهب ليحتكم إلى مجلس الوزراء علما بأن مجلس الوزراء، ليس له أي سلطة تنفيذية. لا يحق له إطلاقاً أن يقول، إنه يمكن تنفيذ هذا المشروع أو لا يمكن تنفيذه، لا يمكن لمجلس الوزراء بحسب الدستور اللبناني، أن يقول، إن هذا المشروع، يجب أن يكلف مثلا ٥٠ الف وليس ٦٠ الف ليرة لا يحق لمجلس الوزراء ذلك، وإن مجلس الوزراء ليس له إلا حق توجيه الدولة، أي أنه يأخذ مبادىء عامة في توجيه سياسة الدولة العامة.

أما التنفيذ، فيعود إلى كل وزير بمفرده.

وإنني، أعجب وقد عجبت ورددت هذا مراراً وتكراراً، كيف أن النواب يقدمون على قبول الوزارة في مثل هذه الحالات سيما، وقد قال لي العديد من الوزراء. أنا ليس لي سلطة، ما بقدر بعمل شي، مع مجلس التنظيم

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الاعلى الذي يخرب الضيع، وخرب ضيعتنا غزير، خربها إلى الابد، ورغم ذلك، فقد تفهم هذا الامر الوزير، ولكنه قال لي، لا استطيع أعمل شيء ضد المجلس الاعلى للتنظيم المدني.

إذن أها السادة، لكي أثير حماسكم فإني ابين لكم عمل ذلك المجلس الأعلى للتنظيم أو بالاحرى للتخريب المدني. أوجب هذا المجلس في تنظيمه في غزير، لكي يأتي صاحب حرفة بخار مثلا، وينشأ حانوتا ضمنه محرك بقوة حصان واحد يتوجب عليه لأنشأ مثل هذا الحانوت، أن تكون مساحة الارض مساحة الأرض المراد الإنشاء عليها ١٥٠٠ متراً مربعاً، وقد أوجب على كل شخص يريد أن يبني بيتا صغيرا في غزير أن تكون مساحة الأرض ١٥٠٠ مترا مربعا، وليس له الحق بالبناء إلا بمعدل عشرين بالمئة من مساحة هذه الأرض، إلا يزيد الارتفاع عن ثلاثة طوابق، وأن يكون البناء من الحجر الصخري.

فمثل هذه البناية تكلف المواطن ما يقارب المئة والخمسين ألف ليرة لبنانية أرضاً وبناء فمن تريدون أن يسكن بمثل هذه البيوت.

إذن أيها السادة، إذا ما قررنا مثل هذا المشروع إنما نكون قد تنازلنا مجلسا وحكومة، عن حقوقنا في التقرير، وعن حقوقنا في المراقبة. وهذا المشروع هو مخالف للجزء الاخير من المادة ٨٣ التي توجب على المجلس أن يقر الموازنة بندا بندا، بينما نجد في الفصل الثاني، وبصورة خاصة في الفصل الثالث من الموازنة العامة إن الاعتمادات المطلوب إقرارها، هي موضوعة فصلاً فصلاً، أي ٤٠٠ مليون ليرة مثلا للمشاريع الانشائية ١٥٠ مليون ليرة للتسلح، وإلى غير ذلك. فإن المادة ٨٣ من الدستور صريحة، يتوجب على المجلس، أن يقر الموازنة بنداً بنداً، فكيف نقر مثل هذ الموازنة، ويأتون بها بمئات الملايين من الليرات، ويتصرفون بها كما يشاؤون وعندما نأتي ونطلب تنفيذ هذه الطريق تزفيت تلك الطريق، أو ترقيعها، يقول لنا وزير الاشغال العامة، ليس لدي اعتمادات، عليكم أن تذهبوا إلى المرجع الفلاني وتستجدوا مثلا مبلغ ٣٠٠٠ الاف ليرة، وأنا بدوري أقوم لكم بأعمال تكلف خمسة الاف ليرة.

لقد أصبحنا أيها السادة، بفضل هذه الموازنات التي تقرونها فصلا فصلا، لقد أصبح النائب منا شحاذاً، شحاذا نعم. فهناك أربعماية مليون ليرة للمشاريع الانشائية والفصل الثاني، المتعلق بالمشاريع المائية والمدارس الخ مائتان وخمسون مليونا منها ٢٥ مليونا أو ثلاثون للمدارس. فأي مدارس؟ ولماذا أنا النائب لا يحق لي أن أوزع هذه الموازنة بندا بندا، واحيانا اختلف مع بعض زملائي، لكي آخذ قسما إلى منطقتي، وزملائي كذلك. وإننا نأتي لنستجدي الاموال استجداء من أجل النهوض في مناطقنا، لماذا نتنازل عن صلاحياتنا ليأخذها الغير؟ ومن يكون هذا الغير؟ هم موظفون، ليس لهم علاقة مع الشعب ولا يعلمون ما هي مصالح الشعب.

وإنني أؤكد لكم، أنه ليس الوزراء الذين هم يوزعون هذه الاموال بل أن الموظفين العائشين في ابراجهم العاجية، لا يعلمون شيئا عن هذه المناطق، ولا يعلمون شيئا عن حاجات الشعب، ومع ذلك تأتون إلى هنا

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

وتقرون مثل هذه المشاريع.

إن المادة ٨٣ والمادة ٨٥.

الرئيس: أرجوك تلاوة المادة ٨١ كونها واردة قبل المادة الثلاثة والثمانين.

انطوان سعاده: طيب أمرك. المادة ٨١ وهذا نصها كما يأتي:

تفرض الضرائب العمومية، ولا يجوز إحداث ضريبة ما. وجبايتها في الجمهورية اللبنانية إلا بموجب قانون شامل، الخ..

الرئيس: حضرة الزميل

إن هذه المصالح المستقلة، انشئت بموجب قوانين.

أنطوان سعاده: متابعا ـ الفت نظر الرئاسة الكريمة، أنه عندما يكون هنالك نص دستوري، يوجب أن تشمل الموازنة جميع نفقات وموارد الدولة، وعندما يكون هنالك أحكام دستورية، توجب أن تقرر الموازنة بندا بندا، فلا يجوز اطلاقاً بموجب قوانين عادية أن تعدل أحكام الدستور.

الرئيس: هذه مادة دستورية أيضا، طيب خلص معليش.

انطوان سعاده: إن جميع القوانين التي أوجدت المصالح المستقلة والتي استثنت موازنات المصالح المستقلة من رقابة مجلس النواب هي قوانين غير دستورية. وإننا سنحاكم عليها فيما إذا تابعنا وأقررناها، هذه قوانين غير دستورية، وأقول هذا على مسمع الملأ ولو كان دولة الرئيس لا يقرني على ذلك.

الرئيس: نقرك، ولكن أجبت أن اذكرك بالمادة ٨١ من الدستور.

أنطوان سعاده: تريد أن تذكرني، وأنا قرأت الدستور وبعرف يا دولة الرئيس المادة ٨٣ من الدستور وكما قلت آنفا، إنه يتوجب أن تقر الموازنة بندا بندا. والمادة ٨٥ جاءت تنص بأنه لا يحق للسلطة التنفيذية أن تنقل أي اعتماد من بند إلى بند، إلا عند الضرورات القصوى وحتى مبلغ خمسة عشر ألف ليرة لبنانية على أن تعود السلطة التنفيذية إلى المجلس وتطلب الموافقة على هذه المصاريف. وأكثر من ذلك فأقول، إنه يجب أن تعرض هذه التدابير على موافقة المجلس، ويستطيع المجلس أن لا يوافق. فإذا قلت إيه من المتوجب موافقة المجلس، فهذا هو الصحيح لأنه يجب أن يأتي بعد العرض والموافقة، ولكن ماذا نجد بهذه الموازنة؟ نجد أن في المادة الخامسة، قد أجيز للسلطة التنفيذية وبصورة خاصة يرخص لوزير المالية أن ينقل بقرار منه بعد تأشير المراقب المركزي لعقد النفقات المبالغ اللازمة. وسوف لا أقرأ كل ما هو وارد في هذه المادة الخامسة، مع أن كل بند من هذه البنود، هو عرضة للانتقاد ومخالف للدستور، ولكنني سأتوقف فقط، عند البند الثالث من

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

هذه المادة وزير المالية يحق له أن ينقل رواتب الموظفين الدائمين والموقتين من البند واحد، فقرة ٢ و٣ إلى تعويضات عائلية وتعويضات خاصة البند ٢ الفقرة واحدة واثنين والعكس بالعكس.

فهذا النص، هو مخالف لأحكام الدستور إذ لا يجوز للمجلس أن يعطي الترخيص المسبق لأن الدستور يقول، عند الضرورات القصوى فأين هي هنا الضرورات القصوى؟ وكيف تبررون هذا الطلب؟ كيف تطلبون من المجلس أن يتنازل عن صلاحياته، وكيف يحق لهذا المجلس وهو الوكيل أن يتنازل عن وكالته؟ عن الوكالة التي إعطاه إياها الشعب وفقا لهذا الدستور.

الرئيس: المراسيم الاشتراعية

انطوان سعاده: المراسيم الاشتراعية، هي غير دستورية، وإذا كانت قد أقرت وتمشينا عليها، فإننا لجديرون بالمحاكمة والمعاقبة من قبل الشعب. وسوف لن أطيل الكلام عليكم كثيرا، بل أكتفي بهذا القدر، لكي تعودوا إلى ضمائركم أيها الزملاء الكرام، وتنظروا، بأن من واجبكم أن لا تتنازلوا عن حقوقكم، وعن واجباتكم في التقرير، وفي المراقبة، وقد كان بإمكاننا أن نتفاوض عن هذه المخالفات الدستورية أو بالاحرى أن نعدل الدستور، لو كانت الاجراءات التي اتخذت وهذا سهل جدا علينا لناحية تعديل الدستور فيما إذا كانت المصلحة العامة تقضي بذلك، ولكن ويا للاسف وجدنا أن هذه الاجراءات وأن هذه التنازلات عن واجباتنا، وعن حقوقنا نحن النواب، وعن حقوق الوزراء في الحكومة، قد أدت إلى ما أدت إليه من هدر لأموال الدولة، ومن التسلط والتحكم في النواب، وفي الوزراء وفي الشعب وقد بين لكم من سبقني إلى الكلام من الخطباء الحالة المؤسفة التي وصلنا إليها، وهذه الحالة سوف لن أتكلم عنها، فقد أوفاها حقها الزملاء، والآن كلمة أخيرة أناشدكم بها، وهي أن لا تقروا هذا المشروع إلا بعد أن يحتوي على جميع نفقات وواردات الدولة، وإلى أن تلغى منه جميع النصوص المخالفة للنصوص الدستورية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جورج سعاده.

جورج سعاده: دولة الرئيس،

لقد استفدت في هذه الجلسة، أن الجدية والابحاث في هذا الملجس، لا قيمة لها أحيانا لأنني كنت قد آليت على نفسي، أن أتخذ من مناقشة الموازنة بابا ألج منه إلى درس مؤسسة أو وزارة من الوزارات، أبين ما فيها من تجاوزات منتهيا إلى اقتراح الحلول واعطاء المقترحات، وهذا الامر ما فصلته السنة الماضية، عندما تناولت بالبحث والمناقشة وزارة التربية، غير أن صدى اقتراحاتي لم تتعد هذه القاعة، ولم يتغير أي شيء في موازنة وزارة التربية هذه السنة. وأردت هذه السنة، أن أناقش ادارة الريجي، وأن أناقش وزارة الصحة، وإن كان الاختصاص يعوزني في هذا المضمار، فقد انصرفت طوال شهر، وأنا اجتمع بكبار المسؤولين في الادارتين المذكورتين، وأعود إلى النصوص القانونية كما إلى درس التقارير التي وضعت في هذا السبيل.

to obtain the original document, please contact Mr Adnan Daher

لذلك، قلت، بأن الجدية أحيانا، لا قيمة لها في هذا المجلس، جئت لأسجل كلامي كما قال الزميل الاستاذ لويس أبو شرف. وإنما جئت لأضع مخططا لوزارة من الوزارات في كل سنة من السنوات التي تناقش فيها الموازنة انظر الآن إلى المقاعد الفارغة، وليس من أجل المقاعد، ولا من أجل النواب كانت دراستي وإنما من أجل إحياء الوزارات التي اعتدت أن أناقشها.

فيما يتعلق بادارة الريجي، لي الفخر أن أمثل منطقة من المناطق التي تعنى بزراعة التبغ، وفي كل سنة من السنوات تحصل المشاكل المتعددة، بيننا وبين إدارة حصر التبغ والتنباك.

المزارع الذي يسعى جاهداً طوال اشهر متعددة، وهو ينتظر يوم استلام المحاصيل يفاجىء باستياء الموجين باستلام المحاصيل نعم يا دولة الرئيس، إن الاسعار بدل أن ترتفع سنويا، فإنها في كل سنة تنقص عن السنة التي تقدمتها وهذا ما حصل السنة الماضية، وفي هذه السنة فوجئنا بقرار اعتباطي صدر عن معالي وزير المالية في أواخر ١٩٦٨ ينص على أمور لا يستطيع المزارع أن يقبل بها بالاضافة إلى أنه يتعارض مع النصوص القانونية. ففي قرار بسيط، فرض معالي وزير المالية العقوبات المتعددة على مزارعي التبغ إذ، ورد نص يقول فيه، إذا ما وجد واحد بالمئة من التبغ العديم النفع يجازى المزارع بحسم خمسة وعشرين بالمئة من زراعته.

أحد النواب: مقاطعا ـ الغيت هذه النصوص يا حضرة الزميل.

جورج سعاده: متابعا ـ

لا لم تلغ بعد، سيما على صعيد النصوص فإنها لم تلغ بعد، ابتدىء باستلام المحاصيل في الجنوب، وللاسباب التي ألغيت في الجنوب نتمنى أن لا تتكرر هذه الاسباب، ونحن لا ننتظر في منطقة الجنوب كارثة كالكارثة التي تعرضتم لها في الجنوب حتى تلغى مثل هذه المواد.

أعود إلى وزارة الصحة العامة، وإن كنت قد تعرضت لها، فلأنها من الوزارات التي تؤدي الخدمات للشعب، ولأنني رأيت فيها الكثير من التجاوزات.

أولا ـ على صعيد الموظفين، رواتب الموظفين الموقتين أربعماية وثمانية وعشرين الفا وخمسماية ليرة عددهم ١١٧، رواتب المتعاقدين وعددهم ٤٥. أجور الاجراء مليون و٤٤٢ الفاً، عددهم ٥٢٥ أجيراً. من ذلك يتبين أن الوضع الاداري في وزارة الصحة، هو وضع شاذ، يقتصر تقريبا على الاجراء والمتعاقدين.

اسئلة ثلاثة تطرح نفسها، عندما نتعرض لوزارة الصحة، هل أن المواطن يتأمن له التطبيب؟ السؤال الثاني، هل أن التطبيب يتأمن بالسرعة المطلوبة؟

والسؤال الثالث، هل أن التطبيب يتأمن بالسرعة المطلوبة وبفاعلية؟ نعرف جميعاً، أن التطبيب للمحتاجين، تتقاسمه المستشفيات الخاصة والمستشفيات الحكومية، وقد خصص في الموازنة مبلغ عشرة ملايين ليرة لبنانية

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

للمستشفيات المتعاقدة مع الحكومة، يعني أكثر من نصف موازنة وزارة الصحة، تذهب إلى المستشفيات المتعاقدة معها وزارة الصحة.

ولو أن هذه المستشفيات تقوم بالواجب الملقى على عاتقها، لما استكثرنا هذا المبلغ لقد أوجز أحد تقارير الدكتور فوزي معلولي مدير العناية الطبية المخالفات التي تقوم بها هذه المستشفيات.

أولا ـ عدم التصريح عن العدد الحقيقي للاسرة الشاغرة يوميا.

ثانيا ـ عدم التصريح عن العدد الحقيقي للأيام التي يبقى فيها المريض لدى المستشفى.

ثالثا ـ عدم التقيد ببعض الشروط الخاصة والعامة المفروضة بموجب الاتفاقات المعقودة بين هذه المستشفيات ووزارة الصحة.

رابعا ـ محاولة التملص من استقبال مرضى الوزارة العاديين في الأيام المخصصة لحالات الطوارىء.

خامسا ـ التهرب من استقبال مرضى الطوارىء الذين هم بحاجة إلى عمليات جراحية.

سادسا ـ إدخال مرضى عاديين في الأيام المخصصة للطوارىء بحجة أنهم من الحالات الطارئة.

سابعا ـ قبض ثمن دم من مرضى الوزاره ثامنا ـ قبض ثمن بعض الادوية الفحوصات من مرضى الوزارة.

إن ما اوجزه الدكتور معلولي في تقريره. نجده مفصلا مع ذكر الاسماء والحالات في التقرير التي وضعت اللجنة المكلفة بدراسة أوضاع المستشفيات الخاصة المتعاقدة مع الحكومة.

أذكر لكم بعض الحالات على سبيل المثال، الحالة الاولى، المريضة عمرها ٤٥ سنة، دخلت المستشفى بتاريخ ١٩٦٨/٨/٢ من مستندات ملفها يتبين، أنه بعد مرور ٢٦ يوما على دخولها إلى المستشفى، أي بتاريخ ١٩٦٨/٨/٢٨، وهذا التقرير وضعه الدكتور كسرواني، وفريد القرم، والدكتور باهو.

ابتدأ علاجها بعد مرور ٢٦ يوما وصنعت دون أي برهان طبي في الملف، أنها مصابة بسل في المصارين واعطيت دواء، لا يزيد يوميا عن الليرة اللبنانية الواحدة، كما تجدر الملاحظة، رغم خطورة فقر الدم الذي أظهره الفحص المخبري بتاريخ ١٩٦٨/٨/٣، لم يعالج مطلقا، باعتبار أنها لم تعط دما أو على الاقل ما يقوي الدم.

وهناك حالات متعددة مماثلة، حالة أخرى كذلك، لدى زيارة المستشفى من قبل اللجنة بتاريخ ١٩٦٨/٩/٢١ لم يعثر على أي مريض، أو طبيب، أو ممرضة رغم تصريح المستشفى عن وجود سبعة مرضى بذات التاريخ.

التقرير المذكور يتضمن الكثير من الحالات المماثلة، وقد أوجز المخالفات على الشكل التالي.

١ ـ إن العناية الطبية بمرضى وزارة الصحة العامة شبه مفقودة في أغلب المستشفيات.

to obtain the original document please contact Mr. Adnan Daher

٢ ـ متوسط مدى استشفاء مرضى وزارة الصحة العامة اعلى بكثير وبوجه عام من مدة استشفاء المرضى الخاصيين.

٣ ـ زيادة العدد اليومي للاسرة المشغولة والمصرح بها عن العدد اليومي المشغول فعليا.

٤ ـ استيفاء مبالغ دون وجه حق من مريض وزارة الصحة.

هنا لا بد للمجلس الكريم من أن يتساءل لماذا لا تبادر وزارة الصحة إلى اتخاذ العقوبات بحق هذه المستشفيات التي جاء التقرير على ذكرها. إن تقرير الدكتور معلولي، يبين لنا السبب، فقد قال لنا الدكتور معلولي في تقريره إنه أعد مشروع تعاقد ١٩٦٨ على اساس اقصاء هذه المستشفيات، فأعيد اليه المشروع من قبل معالي وزير الصحة، مع العبارة التالية:

مع الاصرار على إعادة التعاقد مع جميع المؤسسات التي كانت الوزارة متعاقدة معها في سنة ١٩٦٧. هل أذكر الاسماء: خالد جنبلاط:

الرئيس: أرجو عدم ذكر الاسماء علنا.

جورج سعاده: ذكرت ذلك بناء لطلب دولة رئيس الحكومة.

المستشفيات الحكومية تقسم إلى قسمين المستشفيات المركزية، والمستشفيات الريفية عدد المستشفيات المركزية خمسة على اساس التنظيم، يجب أن تستوعب ٩٦٥ سريراً، غير أنها لم تستوعب عملياً أكثر من ٨٥٥ سريراً يعمل فيها فعلياً ٧٦٠.

يؤخذ عليها أشياء كثيرة سأوجزها بما يلي:

النقص الفادح في عدد الفنيين في المستشفيات المركزية وخاصة الممرضات القانونيات.

من الادلة على الانظمة التي تطبق أن المريض لا يستطيع أن يدخل إلى أحدى المستشفيات إلا ببطاقة دخول موقعة، إما من المحافظ، وإما من المدير العام للصحة، أو من مدير العناية الصحية، أو من طبيب القضاء. وتصوروا أن طفلا أصيب بمرض مفاجيء بعد الدوام الرسمي، فإن رئيس المستشفى، لا يستطيع أن يستقبل هذا المريض مع معرفته المسبقة بأنه، قد يموت بخلال ساعات معينة.

وعدم المراقبة الفعالة، إهمال الادارة لطلبات المستشفيات، أكثر المستشفيات تشكو عدم تلبية طلباتها، لقد توقفت العمليات في مستشفى طرابلس مدة ثلاثة أشهر تقريباً، بسبب تعطيل المصعد الكهربائي. آلة التصوير الشعاعي بقيت معطلة في مستشفى زحلة أكثر من سنة تعطل جهاز التدفئة في مستشفى زحلة ولم يجر إصلاحه حتى تسبب بحريق هائل في المستشفى. عدم الاهتمام من قبل المستشفيات في بعض الفروع، فوزارة الصحة مثلا تتعاقد مع أطباء أو مع مستشفيات مع أنه بإمكانها أن تستغني عن خدمات هؤلاء الأطباء وتوفر بذلك المبالغ

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الطائلة. فتخطيط الدفاع مثلا، أو عمليات الدفاع يجب أن يحضر لها غرفة في إحدى المستشفيات المركزية.

ومشاكل الطوارىء اعتقد، أننا جميعا نشكو منها، فكم من مريض قضى نحبه وهو ينتقل بين مستشفى ومستشفى. فالمستشفى الاولى يحيله إلى المستشفى الثاني ويقول، إن اليوم ليس دوره في الطوارىء. إن قضية الطائفية دخلت حتى في قضية الطوارىء في المستشفيات.

هنالك، العديد من الحلول القريبة المدى والبعيدة المدى على صعيد سياسة الاستشفاء.

على المستشفيات المركزية، أن تعمل طوال النهار فهي لا تعمل، إلا في أوقات الدوام الرسمي وتتحول بعد ذلك إلى أوتيل ممرضات.

الغاء الملاك ب، الملاك ب، يعني بموجبه الطبيب يشتغل في المستشفى ثلاثة أيام في الاسبوع. إنشاء مدرسة لتخريج الممرضات على غرار دور المعلمين تلحق إحدى المستشفيات المركزية.

تشديد المراقبة على المستشفيات الخاصة.

وهنالك، حلول بعيدة المدى، أختصرها في إنشاء مستوصف مركزي إجتماعي في كل منطقة عدد سكانها حوالي ٣٠ الف نسمة وأطلب إلى مديرية المختبر المركزي التي خصص لها ٥٩٨ الف و٣٠٠ ليرة لبنانية، انشئت في الاساس لتقوم بالفحوصات التي، لا تستطيع المختبرات العادية أن تقوم بها، ولتقوم من جهة ثانية بالابحاث العلمية، عمليا المختبر المركزي، لا يقوم إلا بالابحاث العادية وبالابحاث العادية فقط، فلا يستطيع أن يقوم بالابحاث العلمية بالنسبة للدوام الرسمي إذا أن البحث العلمي يقتضي له المزيد من الوقت. يجب إما الغاء هذا المختبر، أو توجيهه الوجهة التي من أجلها أوجد.

الحجر الصحي، هنالك في الموازنة مبلغ ٩٠ الف ليرة مخصصة للتعويضات عن الاعمال الاضافية، بحثت عن هذا المبلغ فتبين لي أن قانون ٥ نيسان ١٩٥٦، كان قد أجاز لدوائر الحجر الصحي أن تستوفي بعض الرسوم ولكن هذا القانون ألغي اعتباطياً وورد في اسبابه الموجبة، أنه بناء على المنظمة الصحية العالمية، وعندما عدت إلى كتاب المنظمة الصحية العالمية، تبين أن موضوع الكتاب يختلف تمام الاختلاف عن موضوع الالغاء، فلو أعيد قانون ٥ نيسان مع بعض التعديلات، لاستطاعت وزارة الصحة، أن توفر المبالغ الطائلة، ولربما دخل إلى الخزينة ملايين الليرات عن طريق هذا القانون.

قضية الادوية والاغذية، الطريقة المتبعة في المناقصات هي طريقة غير مدروسة تماماً، لأنها تجري على أساس السعر الادنى والسعر الاعلى، وكثيراً ما ترسي المناقصة على صاحب السعر الاعلى فتذهب بعض الاموال هدراً.

وهناك، المستوصف المركزي أعتقد، أن كل من يزور وزارة الصحة يرى أكداساً من الناس تتجمع أمام أبواب المستوصف المركزي وما سبب ذلك، إلا لتأخير الأطباء. فالوزارة قد عمدت إلى التعاقد مع عدد من الاطباء قد تعاقدوا مع غير المستوصف المذكور، فاذا ما حسبنا ساعات العمل، فإنها تزيد على العشرين ساعة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

لذلك، لا يصل الطبيب الذي عليه أن يؤمن الدوام من الساعة الثامنة إلى العاشرة، لا يصل إلا في حدود الساعة العاشرة لينتظر خمس دقائق فقط.

وهنالك، المساعدات المرضية ومقدارها يا دولة الرئيس، سبعة ملايين ليرة تصرف بموجب فواتير مع احترامي للكثير من الاطباء الذين احترم وأجل. أجد أن هنالك العدد الوفير من بعض الاطباء الذين يزودون الموظفين بفواتير وهمية. فأنا أناشد، من ههنا نقابة الاطباء، أن تعمد هي إلى نقد ذاتي، وأن تضع حدا لمثل هذه التصرفات التي تشكو منها جميع إدارات الدولة، كما تشكو منها بصورة خاصة وزارة التربية التي تعاني الأمرين من قضية التقارير الطبية الكاذبة التي يحصلون عليها، وكان الله يحب المحسنين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سايد عقل.

سايد عقل: دولة الرئيس، حضرة الزملاء.

أخذاً برغبة دولة الرئيس، بأن اختصر الكلام، فسأكتفي لدى مناقشة هذه الموازنة، بما يخص منطقة البترون، وأبدأ بموضوع زراعة الدخان.

إذا كانت الحكومة تنوي زيادة مساحات الدخان في الجنوب، فيجب عليها أن تخص بهذه الزيادة أيضا المناطق الاخرى ومنها منطقة البترون، لأن زراعة التبغ هي الموسم الوحيد لهذه المنطقة.

وبالنسبة، لا بد من كلمة شكر، لادارة الريجي التي أنشأت هذه السنة في قضاء البترون مستودعات تزيد كلفتها على الخمسة ملايين ليرة لبنانية.

أما فيما يتعلق بالطرقات، فإن طرقات منطقة البترون، لا تزال على ما كانت عليه في العهد العثماني، وهذا ما يجعل بلاد البترون في حالة شاذة، بالنسبة لاقضية جبل لبنان، والشمال، والبقاع.

وإن الاعتمادات التي ارصدت هذه السنة لطرقات المنطقة، لا تكفي لتقويم كوع واحد لطريق من هذه الطرقات التي، إن كان لا يشفع بها شيء، فليشفع بها إن واحدة من طرقاتها تؤدي إلى الأرز، شعار هذا البلد وعليه أرجو تخصيص اعتمادات أوفر لهذه الطرقات، وليس أن منطقة البترون محرومة من الطرقات فقط، فإن حرمانها من المياه لأكثر. وبالمناسبة، وطالما يقوم في بلاد جبيل مشروع الرويس للمياه، وبما أنه من المزمع أن تقام مستودعات للتوزيع على حدود المنطقة فلماذا لدى التوزيع، والمياه فائضة في بلاد جبيل تظل قرى بلاد البترون عطشى وما زال بعضها يشرب من مياه الصهاريج.

لماذا لا تخص بلاد البترون بكمية من هذه المياه؟ تغني البترون، ولا تفقر جبيل.

أما قضية التنظيم المدني، فليطبق في بلاد البترون، كما يطبق قانون التنظيم المدني في المدن الكبرى، فضلا عن أن المواطن البتروني الذي هو بحاجة إلى إجازة بناء عليه أن يذهب إلى أميون، لأنه لا يوجد عندنا مركز لهذا

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الفرض، فكان من الافضل أن يبقى المركز في طرابلس، لأنه كان بإمكان المواطن أن ينتقل إلى طرابلس بواسطة البوسطات أما الأن فيضطر أن ينتقل بواسطة سيارة تاكسي فيتكلف المبلغ المرقوم. وإن ملاحقة مثل هذه الاجازات تستغرق أياما طوالا.

ثم يوجد عندنا بناء في سراية البترون يتسع لمثل هذا المركز، حيث أن هذه السراية متسعة لجميع الدوائر المحلية، ولماذا لا تجعل هذه الدائرة للتنظيم المدني قريبة من المواطنين في السراي المذكور.

هذا، فيما إذا استمرت الحكومة على الاضرار لفرض إجازات البناء تطلب من صغار الفلاحين في قراهم، على عكس ما هو وارد في اقتراح محافظ جبل لبنان الجاري درسه الأن في أوساط الحكومة.

ولا بد من الاشارة، أن عمل وزارة المالية المجيد، وقد أمرت بتنزيل الغرامة المفروضة على أصحاب الاملاك المبنية بموجب المادة ١٠٤ من قانون الاملاك المبنية الصادر في سنة ٩٦٢ وهذا ما يعيد إلى المكلفين البترونيين حوالي ٢٣٠ الف ليرة، أعيد قسم منها والقسم الآخر في طريق الاعادة، فإننا نشكر دولتك أيضا.

البترون ككل منطقة في لبنان يهمها، أن توجه إليها الصناعات، فهي اليوم مركز لمعامل كثيرة، كمعامل الترابة، والجفصين والاترنيت، ومعامل الاسمنت، كشركة الاسو وكيماويات لبنان، وقد بدأت بعض هذه المعامل وخاصة اسو، بتوجيه الانذارات لعمالها بالصرف من الخدمة، الامر الذي سيعود إلى زيادة العاطلين عن العمل في هذه المنطقة وهذا ما سيتوجب معالجة سريعة وحاسمة من وزارة الاقتصاد الوطنية.

أما المصفاة الوطنية المبحوثة فمكانها البترون هي أيضا، وإن ما سبقها إلينا من المعامل تعوض شيئا من حرمان الطبيعة لهذه المنطقة.

لذلك نرجو من الحكومة أن تسهل أمرها لسببين:

السبب الأول، إن البلاد بحاجة إلى مصفاة وطنية للبترول والثاني، أنها تشغل بعض اليد العاملة المتعطلة في المنطقة فتمنع بذلك الهجرة.

رئيس الحكومة: أنا معها ولست ضدها

الرئيس: حضرات النواب المحترمين

انتهينا من المناقشة بصورة عامة، وننتقل إلى درس الموازنة كما وردت في الابواب بندا بندا اعتبارا من الساعة الخامسة بعد ظهر نهار غد، وأرجو من دولة رئيس مجلس الوزراء أن ينبه الوزراء جميعا لكي يحضروا الجلسة وإلى حضرات النواب الحاضرين والممثلين بجميع الكتل، أن ينبهوا حضرات النواب أن يأتوا في الموعد المعين، مع الاعلان بواسطة الجرائد والتلفزيون، والراديو، بأن الجلسة مخصصة نهار غد للتصويت على الموازنة.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

أرفع الجلسة

الرئيس: استؤنفت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

أعلنا في نهاية جلسة أمس أن مناقشة الموازنة بصورة عامة قد انتهت. وسننتقل اليوم إلى التصويت على الابواب والبنود وفقاً لنصوص الدستور.

عصام الحجار: دولة الرئيس، لقد طلبت أن يسجل اسمي في عداد المتكلمين لمناقشة الموازنة وأريد أن أتكلم الآن.

الرئيس: حضرة الزميل، لقد اعلنا في نهاية جلسة أمس انتهاء المناقشة بصورة عامة وقبل أن نفعل ذلك طلبنا الذي دونوا اسمائهم للكلام فوجدناهم متغيبين وقد أرسلنا مناديا ينادي على من يريد الكلام فلم نجد أحدا.

ننتقل إلى التصويت على قسم النفقات من الموازنة العامة.

الجزء الاول

الباب الاول ـ رئاسة الجمهورية

الفصل الاول ـ رئاسة الجمهورية

البند ١ ـ المخصصات والرواتب والاجور ٢٥٥٩٠٠ ل.ل.

من يقبل بالبند ١ يرفع يده.

أكثرية. الخ...

حضرات النواب المحترمين.

ورد إلى الرئاسة اقتراح من حضرة النائب أحمد أسبر هذا نصه:

«توزع الاعتمادات الواردة في الباب الثالث عشر ـ الجزء الثاني ـ البند ٢٢ انشاءات ـ فقرة ـ ٢ ـ الطرق الرئيسية والثانوية والمحلية والداخلية ـ ثلاثة ملايين ليرة، وفقاً للوائح تقدم من قبل نواب المناطق، بالاتفاق مع الادارة، بواسطة رئاسة مجلس النواب، وتسلسلاً من رئاسة لجنة المالية والموازنة، قبل ١٥ آذار سنة ١٩٧٠، شرط أن لا يقل الاعتماد لكل طريق عن أربعة الاف ليرة لبنانية.

من يوافق على هذا الاقتراح يرفع يده.

أكثرية

to obtain the original document, please contact M. Adnan Daher

الرئيس: قبل الاقتراح ـ من يوافق على البند ٢٢ معدلاً يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٢٢ معدلاً. الخ...

الرئيس: صدق القانون بالاكثرية.

يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٧٠ في الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الاثنين الواقع في السادس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٧٠ برئاسة دولة الرئيس صبري حماده.

تغيب السادة: سورين خان اميريان، صائب سلام، عثمان الدنا، عدنان الحكيم، فريد جبران، أدمون رزق، سميح عسيران، كامل الاسعد، بهيج تقي الدين، ريمون اده، كمال جنبلاط، نديم نعيم، أحمد الفاضل، باخوس حكيم، الاب سمعان الدويهي، سليمان فرنجية، قبلان عيسى الخوري، محمد فتفت، حسن الميس، كميل دحروج، محمد دعاس زعيتر، ناظم القادري ونايف المصري.

واعتذر السادة: ميشال ساسين، فضل الله تلحوق، سليم لحود، جان عزيز، بهيج القدور، حبيب كيروز، علي ماضي، خليل الخوري، انطوان سعاده، محمود عمار، فؤاد البرط، يعقوب الصراف، معروف سعد والامير مجيد ارسلان.

وتمثلت الحكومة: بدولة رئيس مجلس الوزراء الاستاذ رشيد كرامي، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: موريس الجميل، حبيب مطران، جوزف ابو خاطر، انور الخطيب، فؤاد غصن، عادل عسيران، خاتشيك بابكيان، بيار الجميل، رفيق شاهين، عبد اللطيف الزين ونسيم مجدلاني.

أفتتحت الجلسة باعلان بدء مناقشة الموازنة العامة، فتكلم على التوالي حضرات النواب المحترمين السادة: أمين الحافظ، جوزف مغبغب ودولة رئيس الحكومة ليرد على ملاحظات الاستاذ مغبغب. ثم تكلم الاستاذ حسن الرفاعي والدكتور إميل سلهب. ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثامنة والنصف على أن تستأنف في الساعة الخامسة من مساء الثلاثاء في ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٠.

وفي تمام الساعة السادسة من مساء الثلاثاء في ٢٧/ ١/ ١٩٧٠ التأم المجلس واستؤنفت الجلسة، وتغيب عنها النواب السادة: صائب سلام، بيار فرعون، كامل الاسعد، معروف سعد، اندريه طابوريان، إبراهيم شعيتو، خليل الخوري، ريمون اده، عزيز عون، فؤاد البرط، قبلان عيسى الخوري، حسن زهمول الميس، سليم الداود،

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

كميل دحروج، ناظم القادري. وأصحاب المعالي الوزراء: عثمان الدنا، نسيم مجدلاني، كمال جنبلاط، سليمان فرنجية، فؤاد غصن. واعتذر السادة: ميشال ساسين، حبيب كيروز، فضل الله تلحوق، سليم لحود، أحمد الفاضل وعلي عرب.

تابع المجلس مناقشة الموازنة بصورة عامة فتكلم كل من السادة: نصري معلوف يوسف سالم، ادوار حنين، عبد المجيد الزين لويس أبو شرف، نهاد بويز، شفيق الوزان انطوان سعاده، جورج سعاده، وسايد عقل. ثم أعلنت الرئاسة الانتهاء من مناقشة الموازنة بصورة عامة والانتقال في الجلسة المقبلة إلى التصويت على بنود الموازنة. ورفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة مساء على أن تستأنف في الساعة الخامسة من مساء الاربعاء في ٢٨/ ١/ ١٩٧٠.

وفي تمام السادسة والنصف من مساء الاربعاء في ٢٨/ ١/ ١٩٧٠ استؤنفت الجلسة وباشر المجلس بالتصويت على أبواب الموازنة بنداً بنداً فصدق جميع الابواب مع تعديل على البند ٢٢ من موازنة وزارة الاشغال العامة والنقل، كما صدق قانون الموازنة والموازنات الملحقة، وصدق أيضا على مشروع قطع حساب موازنة ١٩٦٨ والموازنات الملحقة.

وصدق المجلس أيضا على مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١٣٦٦٨ الرامي إلى تعديل بعض أحكام القانون رقم ١/ ٧٠ الصادر بتاريخ ١٩/ ١/ ١٩٧٠.

وصدق أيضا على مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١٣٥٥٦ الرام إلى اجازة دفع ثمن المحاصيل والمنتوجات الزراعية المستوردة من الخارج على أقساط لاجال طويلة وتخصيص الاموال المتجمعة لتمويل مشاريع انمائية.

وتلي هذا الملخص وصدق.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة والنصف مساء، بعد أن تقرر عقد جلسة يوم الجمعة في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٧٠ الساعة الخامسة مساء لدرس مشروع قانون تنظيم مهنة المحاماة.

الرئيس: هل من اعتراض على صحة ملخص المحضر.

سكوت

الرئيس: صدق المحضر.

أرفع الجلسة على أن تعقد الجلسة القادمة في الساعة الخامسة من مساء الجمعة في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٧٠ لدرس مشروع قانون تنظيم مهنة المحامين.

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

ورفعت الجلسة في تمام الساعة التاسعة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الجمعة في ٣٠ كانون الثاني ١٩٧٠ الساعة الخامسة مساء موعدا لانعقاد الجلسة المقبلة، لدرس مشروع قانون تنظيم مهنة المحامين.

رئيس المجلس

صبري حماده

امينا السر

هاشم الحسيني

عبدو صعب

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

عن رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: نزار حماده

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher